مهرجان القراءة للجميع / مكتبة الأسرة ٢٠٠٢

الأعمال الفكرية

د. لطف الله إمام صالح

التحولات المعاصرة
والكيان الأقتصادى المصرى
إدارة القرار صنعا واتخاذا



التحولات المعاصرة

والكيان الاقتصادى المصرى

(إدارة القرار صنعاً واتخاذاً)

التحولات المعاصرة

والكيان الاقتصادى المصرى

(إدارة القرار صنعاً واتخاذاً)

إعداد

أ. د. لطف الله إمام صالح



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الفكرية)

التحولات المعاصرة
والكيان الاقتصادى المصرى
(إدارة القرار صنعاً واتخاذاً)
إعداد: أ.د. لطف الله إمام صالح

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان : **محمود الهندى**
الإخراج الفنى والتنفيذ:
صبرى عبدالواحد
المشرف العام :
د. سمير سرحان

الجهات المشاركة :
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب
التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً فى المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتفاف وتلهف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص، ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى «مكتبة الأسرة» .. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ **سوزان مبارك**..

د. سمير سرحان

مقدمة

ثورة صناعية صامتة يدور رحاها، تترك فيها الآلة والطاقة الكثيفة (شاءت أم أبت) المجال لثورة المعلومات والمعلوماتية لتزيح العضل ودوره ليحل العقل إعمالا وأعمالا، أدواتها لاتجوب فقط اليابسة إنتقالا ولا تمخر فى الماء محيطاتا وبحارا وأنهارا ولا الجبال إمتطاءا واعتلاءا وإنما تبرق فى الفضاء بثا وإتصالا لتنحى جانبا ثقافة الإدارة الكمية للموارد لتكون المحاسبة بالإنجاز تكاليفا وعوائدا ولتترك المستقبل واستشرافه ليكون محلا تنمويا للقرار بالرصد وبالتحليل وبالإعداد وبالصنع ثم الجسارة بأخذه ومتابعة آثاره ربطا بالحاضر أحيانا ومحاكاة للتغيرات والمتغيرات المستقبلية سببا وأثرا أحيانا أخرى، والمؤشرات لم تعد هى المؤشرات والمعايير لم تعد تلك التى تعود عليها القرار ردحا من الزمن، والقوى الفاعلة: فعلا ورد فعل، حركة واتجاها لم تعد تلك التى ألفها القرار لدى إجرائه لحساباته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... إلخ.

وقد تكيف القرار المصرى باستشراف تلك التحولات ممسكا بمجاهيل المستقبل وتحولاتها درءا لمخاطرها وتجنيبا للدولة وللمؤسسة وللمشروع

وللأسرة وللفرد عواقب تكاليفها وإن كان القبول بتضحيات الأجل القصير لانفلات منه وإن كان محسوبا ومزاحا تأثيراتها عمن يمكن أن تلحقه بأذاها بالحرص على البعد الاجتماعى للفئات ضعيفة المناعة اقتصاديا واجتماعيا.

ويحاول هذا الجهد البحثى التنقيب واستخراج وعرض جهد القرار المصرى فى درء مخاطر التحولات بدءا من رصدها ومحاولة تحديد ملامحها إلى محاولة تبيان ماتم من إعادة بناء للكيان الاقتصادى المصرى من خلال إصلاح سياساته الكلية والقطاعية والجزئية، ثم دلف البحث إلى استعراض بعض ثمار ما أفرزته عمليات الإصلاح ترسيخا لدعائم الكيان الاقتصادى المصرى ثم انصرف الجهد البحثى لعرض رؤى القرار المصرى فى درء مخاطر تحولات الكوننة والعولمة والكوكبية وذلك بعصرنة هذا الكيان تحديثا بالأخذ بمقتضيات المعلومات والمعلوماتية والمعرفة والتقنية تطبيقا لمجرياتها على المنظومة الكلية للكيان الاقتصادى المصرى ومنظوماته التحتية، واختتم البحث بعرض لأسلوب ورؤى وتوجهات ومناهج وأدوات القرار فى التصدى لبعض المشاكل فى إطارها وفى محيطها كمعالجات مخططة تتتبع مسارات العمل والتعرف على مراحله مدخلاتا ومخرجاتا تحديدا لنقاط تلاقى البواعث وتوقيتاتها الزمنية وبتوفيقية متوازنة ومتميزة بين كافة الأطراف المشاركة فعلا ومصالحا تجنيبا للاغتراب وتفاديا للانفصال أو الانفصام القرارى دعما للدافعية بتعضيد قواها وعوامل الثقة فيها من خلال ثقافة أداء قرارى تستند إلى فهم وإدراك واستيعاب وتبين للحقائق تلافيا لأى ضغوط أزموية مولدة لاختناقات وذلك بالتعامل مع قوى المشاكل الصريحة والضمنية، المباشرة وغير المباشرة تحديدا وتحييدا وعزلا وتقزيما لآثارها السلبية الوظيفية والأدائية والهيكلية والمضمونية دون ضبابية بل بشفافية وإفصاح عن كثافة المتغيرات المحلية

والإقليمية والدولية من حيث الحركة والتأثير والتعامل بشمولية فى المعالجة والتحكم فى التحول الإشكالى وفى التغير وفى التباين وفى الترتيب الوقائى أولا ثم العلاجى إن اقتضى الأمر باختراق سمك جدار عدم التأكد وتطبيق المنهج العلمى والرؤية التحليلية المتعمقة من خلال إدارة التحكم فى ضغط ومسار واتجاهات المشاكل سببا وأثرا تفاديا للاستهواء أو الرؤية الفردية أو الإرتجالية والعشوائية وانفعالات اللحظة حيث إستراتيجية المسار محددة سلفا ودعم قوى الاستقراء متفق عليها وجزر الأمان القرارى محددة رواسيها بسيناريوهاتها العلمية والعقلانية والرشادة فى مواجهة مخاطر تحولات العولمة والعالمية والكوكبية والكوننة دون انفعال عاطفى أو توتر قرارى أو قلق أو خوف من مجاهيلها المعتكف على رصدها واستشرافها آلية القرار المصرى الذي تديره أسدا لمصر حماية لصفو مائها وعليل هوائها وعطر أزهارها اليانعة الباسقة لتكون مصر دائما تاج العلياء ودرة في جبين الدهر مكانا ومكينا ومكانة.

المؤلف

أستاذ دكتور/ لطف الله إمام صالح

نوفمبر ٢٠٠٢

القسم الأول

أهم تحولات العولمة
(الكوكبية ـ الكوننة)

أهم تحولات العولمة
(الكوكبية ـ الكوننة)

(أولا) ضيق الفجوة الزمنية بين الإكتشاف العلمى وتطبيقه صناعيا:

منذ منتصف السبعينات أصابت العالم عواصف التغيير والتغير فأحدثت ثورات فى المعلوماتية وفى إحلال الموارد وفى البيولوجيا، و ها هى تضيق الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمى والتطبيق الصناعى .. فبعد أن كانت تلك الفجوة تصل إلى ٦٥ عاما خلال القرن التاسع عشر أصبحت عامان فقط ومتى !!! فى بداية بدايات النصف الثانى من القرن العشرين فماذا عليه الحال الآن وأن غدا لناظره قريب. انظر الجدول رقم (١).

(ثانيا) الانتقال من التقنى الآلى إلى التقنى الرقمى :

ففى المعلوماتية اللغة جديدة والحاسبات كل لحظة المستحدث منها جاهز وأدوات الاتصال ووسائله ووسائطه اللحاق بجديدها ضرب من ضروب اللهث وراء الإشراقات التى تكاد بالكاد أن تلاحقها سلوكيات الاتصال أمام ما يسقط من معارف إلى ساكنى الأرض والبحر والجو مما حول العالم إلى قرية إتصالية فى التو واللحظة

يرى ويسمع ويعلم ويعيش ساكنى الكوكب الأحداث والأحاديث أيا كان موقعها أو وقائعها أو نوعها أو نمطها ولا تدرى نفس ما الجديد غدا فى المجال المعلوماتى إذا كانت التكنولوجيا الرقمية Digital قد حلت بالفعل محل التكنولوجيا الآليةوالتكنولوجيا الكمية قادمة لامحالة.

وتلعب التقنيات الرقمية الدور الكبير فى التغيير لما يتفرع عنها من قيم ومن مفاهيم جديدة من شأنها أن تعيد صياغة معانى التقدم والتخلف وعلاقة الفرد بذاته وبالمجتمع المحلى المحيط به كذلك علاقة المجتمعات المحلية بالمجتمعات الأخرى ومعنى العمل ومفهوم التغير ودور الدولة وأدوات الحرب ومعنى السوق والإعلام بل ومفهوم القيود والحدود وكلاهما فى توار.

جدول رقم (١)

تضاؤل الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى فى الصناعة من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين

الاكتشاف العلمى	عام الاكتشاف	عام التطبيق في الصناعة للاكتشاف	الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى
١ ـ الموتور الكهربائي	١٨٢١	١٨٨٦	٦٥ عام
٢ ـ خرطوم الفاكيوم تكنولوجيا تفريغ الهواء Vacuum Tube	١٨٨٢	١٩٢٢	٣٣ عام
٣ ـ الراديو	١٨٨٧	١٩٢٢	٣٥ عام
٤ ـ أشعة	١٨٩٥	١٩١٣	١٨ عام
٥ ـ المفاعل الذري	١٩٣٢	١٩٤٢	١٠ سنوات
٦ ـ الترانزيستور	١٩٣٥	١٩٤٠	٥ سنوات
٨ ـ الخلية الشمسية	١٩٤٨	١٩٥١	٣ سنوات
٩ ـ الألياف الصناعية	١٩٥٣	١٩٥٥	عامين
Synthetic Resins	١٩٥٠	١٩٥٨	٨ سنوات

المصدر: د. عوض مختار هلودة، " الابتكار "، الأهرام الاقتصادي، الملحق الموزع مجانا مع عدد ١٠ مارس ١٩٩٧، ص ١.

فالتكنولوجيا الرقمية ستصيغ مفاهيم جديدة لكل مناحى الحياة وأن محاولة إحداث تغييرات اقتصادية جذرية لايمكن إتمامها إلا إذا كان مدعوما وقائما على تغييرات جذرية فى نظم الاتصالات ولاسيما فى حالة الاقتصاديات الصاعدة الواعدة كمصر.

(ثالثا) المشاركة فى الملفات وفى المعلومات وفى المعلوماتية :

فالمشاركة فى الملفات والمشاركة فى المعلومات والمشاركة فى المعلوماتية من خلال تقنيات الاتصال بين مجاميع المعارف ومن تطبيقات متصلة بها من خلال المشاركة الاتصالية وإعادة تدوير المعلومات وإعادة تدوير البرامج المرتبطة بها لإجراء التحليل ولمقتضيات الإدراك والاستيعاب والتمثل واعداد وصناعة واتخاذ وتنفيذ القرار بالمشاركة والاستنباط واستخراج النتائج لإعادة تدويرها بين الأطراف المنضوية فى هذه المشاركة كلها تخصيب للإبداع والتميز كجوهر للتنافسية بما يحدوها من تدفق للمعلومات والقدرة على سرعة الاتصال مع الآخرين فى مجتمع معولم شبكى الروابط (مجتمع مشبك Networked Society) يتواصل بين عناصره عبر موجات الأثير التى لاتحدوها قيود أو عوائق فأصبح أعضاء الشبكة الدولية للمعلومات ٥٧ مليون فرد فى غضون عام ١٩٩٧ بعد أن كانوا لايتجاوزون المليون فرد فى مطلع التسعينات.

(رابعا) الاتصال بديلا عن الانتقال :

وقد أذاب مفهوم المشاركة الاتصالية تجمد الأسواق عند حدود الدولة وأصبحت السوق تشمل العالم كله ودوران رأس المال رحاه

لايتوقف، فتحويل الأموال من سوق لأخرى أصبح يتم بضغطة واحدة على لوحة المفاتيح مما خلق مفاهيم جديدة للاستثمار الذى لم يصبح محليا ولا إقليميا ولا دوليا وإنما أصبح كوكبيا، كونيا فى حمى العولمة وأتونها.

(خامسا) التبادل عن بعد : (Telematics)

وعن تكنولوجيا "**المعلومات والتبادل عن بعد**"، تعتبر ثورة المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها التى تشمل جميع المجالات فى حياتنا المعاصرة مرحلة فاصلة فى تاريخ تطور البشرية وذلك فيما يتعلق بمفهوم الوسيط والذى يلعب الدور المحورى فى كافة أشكال التبادل الصناعى والزراعى والتجارى منذ نشوء المجتمعات حتى الآن، فقد صاحب تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عن بعد (التى يطلق عليها: "التليماتكس Telematics ") ظهور أشكال جديدة ذات أداء مختلف لهذه الوسائط تتباين فى أشكالها وأساليبها التقليدية قبل هذه المرحلة وذلك على الرغم من استمرار الوظيفة التى تؤديها هذه الوسائط فى أشكالها الجديدة وهى إتمام عمليات التبادل السلعى والخدمى من خلال عمليات التبادل المعلوماتى.

وفى ظل التكنولوجيا الجديدة أصبح من غير الضرورى أن يتم التبادل عن طريق وجود أشخاص التبادل، بل يمكن أن يتم دون أن يلتقون أو يعرف كل منهما الآخر، وذلك عن طريق الأنظمة الألكترونية الرقمية والتى أصبحت هى الوسيط الجديد الذى يقوم بعملية التبادل الآن ليس بين الأفراد الطبيعيين فحسب ولكن بين

الأشخاص الاعتبارية من شركات ومن مؤسسات وأيضا بين الدول.. حيث يتم تبادل المعلومات المتعلقة بالصفقات التجارية ويتم إنجازها بدون الالتقاء المباشر بين طرفى التعامل ويطلق على هذا النمط من التبادل: "التجارة عن بعد Teletrade" وشملت هذه الأنظمة جميع المجالات فأصبح هناك: "التدريب عن بعد Tele-training" و"العمل عن بعد Teleworking"، و"الطب عن بعد Tele-medicin". و"التعلم عن بعد Learn Distance" وشملت هذه الأنظمة كذلك مجال البحث العلمى فيما يعرف "بالبحث عن بعد Teleres-earch" حيث يمكن اشتراك عدة مراكز للبحوث بعيدة عن بعضها البعض وفى دول مختلفة فى إيجاد حلول للمشاكل العلمية وأيضا ظهور ما يسمى "تنفيذ المشروعات عن بعد Teleproject" من خلال "الادارة عن بعد Telemanagement".

(سادسا) الحرب عن بعد :

وفى مجال الحرب هناك الحرب عن بعد كما ظهرت فى حرب الخليج الثانية حيث قامت الصواريخ الذكية بتدمير أجهزة الرادار وأنظمة المعلومات ومراكز القيادة لدى الخصم، وانعدمت الحاجة إلى التحام الجيوش ببعضها البعض أو تحريك عدد كبير منها بين أراضى أطراف المعارك.

كما أن السيطرة على الخصم بتقنيات الاتصال بشل أجهزة معلوماته ونظم الاتصال لديه ستكون الفيصل فى حسم المعارك حيث يلعب معدل تدفق البيانات (عن أحوال المعركة وتحركات

الجند وارسال وتلقى الأوامر) دورا حاسما فى الأمر كما تؤكدها المقارنة المتضمنة بالجدول رقم (٢).

(سابعا) تواصل أجيال تقنيات التبادل عن بعد :

ويجب الأخذ فى الاعتبار أن تقنيات "التبادل عن بعد Telematics" ليست منفصلة عن التقنيات الأخرى التى سبقتها خلال عقد السبعينات وهى تقنية "الأتوماتية" والتى كان من نتائجها إحلال الروبوت (الإنسان الآلى) محل العنصر البشرى كوسيط فى الإنتاج الصناعى.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عصر الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر فإن هناك تطورا مستمرا فيما يتعلق بأشكال وسائط الاتصال عن بعد وزيادة قدرتها على الأداء، وليس منفصلا عن هذا إختراع "التليفون Telephone " (التحدث عن بعد)، و"التليجراف Telegraph " (المراسلة عن بعد) و "التليفاكس Telefax" ثم "التليفزيون Television" (رؤية ونقل الصور عن بعد).

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الاستغناء عن المعلم وعن المدرسة كوسيط فى نظام التعليم عن بعد يعود إلى عام ١٨٣٦ عندما استجابت جامعة لندن لعمل مناهج للتعليم الذاتى للإنجليز المقيمين بالهند وذلك عن طريق المراسلة.

وكما يبدو فإن "التبادل عن بعد" لا يعدو أن يكون مرحلة متقدمة من مراحل التطور التكنولوجى الممتدة على مدى أكثر من قرن من الزمان منذ اختراع التليفون وغيره من أجهزة الاتصال سوف يتلوها حتما مراحل أخرى ينتج عنها أدوات اتصالية أخرى.

جدول رقم (٢)

وسائل الاتصال وتطور معدلات تدفق البيانات أثناء الحروب

الحرب	معدل تدفق البيانات	وسيلة الاتصال
١. الحربين الأهلية الأمريكية (عام ١٨٦٥) والعالمية الأولى (عام ١٩١٥).	٣٠ كلمة/ دقيقة	التلغراف
٢. الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٤٥).	٦٦ كلمة/ دقيقة	التلغراف
٣. حرب الخليج (عام ١٩٩١).	١٩٢ الف كلمة/ دقيقة	الحاسب الآلى
٤. حرب المستقبل (ما بعد عام ٢٠١٥).	١,٥ تريليون كلمة/ دقيقة	الحاسب الآلى

المصدر:

د. حسن أبو طالب، "المشروع الوطنى: تفنيات الاتصال و نظرة إلى المستقبل"، قضايا استراتيجية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، جريدة الأهرام، ١٤ إبريل ١٩٩٧.

(ثامنا) الثورة البيولوجية والخلايا الجينية والتطويع الوراثى:

احتلت البيولوجيا العصر حيث لم تقتصر ثورتها على مراقبة وظائف المخ بل تعدتها إلى الوقوف على كل ماهو أمر وراثى فالأحماض والأنزيمات والألكترونيات وأشكال الاتصال وزراعة أجزاء الجسم من قلب وبنكرياس إلى كلى وكبد وتدارك الأمراض والحفاظ على الجينات الآدمية فى بنوك والتعرف على الشفرة الوراثية لكل خلية من ناحية تكوينها وهدفها واستجابتها كلها شفرات أسرارها ما أصبحت أسرار.

وقد أعلن عن نجاح عالم الوراثة اليابانى "أساواشيدا" ومساعدوه فى الحصول على فئران تحمل كروموسومات بشرية كاملة، ينتظم بكل منها مايقرب من الألف جين، بعد أن كانت عمليات نقل الجينات من البشر إلى الحيوانات، لانتاج حيوانات مؤلفة وراثيا Recombinant توصف بأنها عبرجينية Transgenic، لاتتضمن أكثر من جين أو جينين على الأغلب.

لقد جاء هذا الحدث الهام قبل أن يهدأ الغبار الذى أثارته "دوللى "النعجة التى استنسخها يان ويلموت ومساعدوه فى اسكتلندا من خلية ضرع نعجة بالغة، والجدير بالذكر أن غبار "دوللى" (التى كشف الغطاء عن ميلادها فى نهاية فبراير ١٩٩٧)، قد غطى كثيرا على إنجازات هامة تم الإعلان عنها بين التاريخين ومنها على سبيل المثال إجراء تجارب أخرى لاستنساخ أبقار مذبوحة من خلايا أخرى غير الضرع، كالمبيض (النمسا) وكمحاولة القيام بالتوالد العذرى الذى يتم فيه الاستغناء تماما عن دور الذكر فى الحيوانات الراقية (اليابان) وتكوين كروموسوم إصطناعى به مقاطع من جينات بشرية ونجاح انقسامه فى الخلايا السرطانية المزروعة من جينات بشرية ونجاح انقسامه فى الخلايا السرطانية المزروعة بالمعمل (أمريكا) وبدء استخدام الخميرة التى تم الانتهاء من تحليل البرنامج الوراثى الكامل لها حيث وجد أنه يحتوى على ستة آلاف جين كدليل وراثى يساعد فى التعامل مع البرنامج الوراثى البشرى (المقرر الانتهاء من التعرف عليه عام ٢٠٠٥) وذلك بتشكيل ستة آلاف سلالة يغيب فى كل منها عمل جين واحد من

جينات البرنامج للتعرف، على دوره فى تكوين هذا الكائن وصيد الخلية (أمريكا) وتجارب تغليف كرات الدم بمادة بولى إيثيلين جليكول، بما قد يسمح بنقل الدم من أى فرد إلى فرد آخر، مع تلافى رد الفعل المناعى (أمريكا)[1] .

وهذه الأمثلة تؤكد فعلا أننا نعيش عصر المعلومات البيولوجية (أى الوراثية) الذى سيضع بصمته بشدة على نوعية الحياة فى القرن القادم.

والفئران المؤنسنة Humanised التى سميت كذلك لأنها تحتوى على جينات بشرية بمناسبة ما أعلن فى اليابان عن ظهور مايحتوى منها على عدد كبير جدا من الجينات وليس جينا أو جينين فقط خيث قدمت أمريكا وغيرها الحيوانات المؤلفة وراثيا بعدد قليل جدا من الجينات[2].

إن اليابانيين قد أنتجوا فأرهم المدهش بدمج خلايا أجنة الفئران مع خلايا الجلد البشرية واحتفظوا بالخلايا الجينية المحتوية على الكروموسوين رقمى ٢٢،١٤ البشريين لاحتوائهما على الجينات المنتجة للاجسام المضادة، وبخلط هذه الخلايا المعلمة مع أجنة فئران مبكرة وزرعها فى الرحم ولدت الفئران التى تحمل الكروموسومات فى خلاياها والأهم من ذلك أن هذه الجينات الموجودة قد عبرت عن نفسها فى أجزاء جسم الفئران ودمائها، والأكثر أهمية وخطورة أنها انتقلت بشكل طبيعى إلى الأجيال

---

(١)، (٢) د.أحمد شوقى، جريدة الاهرام اليومية، عدد ١٩٩٧/٦/١٠، ص ١٠.

التالية، ورغم أن خلط خلايا أجنة الفئران المختلفة وراثيا قد تم من سنوات عديدة، وأنتج فئران موزايك المبقعة (بخلط خلايا جينية لفئران سوداء مع بيضاء مثلا) إلا أن الخلايا هنا كانت تحمل جرعة كبيرة من الجينات البشرية(١).

(تاسعا) الاستعمار الجينى لدول العالم الثالث :

أما عن الأصول الوراثية للمحاصيل الزراعية الرئيسية فالمتبقى من أعشابها البرية يمثل ثروة قومية بالغة الأهمية، الأمر الذى يدعو إلى إنشاء بنك للجينات النباتية والحيوانية فى مصر حيث أن بعض علماء التنوع الأحيائى على مستوى العالم يتوقعون أن يكون القرن الحادى والعشرون هو قرن الاستعمار الجينى لدول العالم الثالث (٢).

(عاشرا) إحلال التخليقى محل الطبيعى من مواد :

وفى المواد فالإحلال للتخليقى محل الطبيعى منها فحدث ولا حرج فالتحمل والضغط والإجهاد والشد والصلابة والمرونة مفاهيم اندثرت تلك التى ظلت قرونا ثوابت علمية، فالكربون يمكن أن يحول الآن إلى ماس والماس يحول إلى كربون إذ يكفى إعادة ترتيب بللورات إحداها فيتم الحصول فورا على الأخرى، وكذا الإجهاد

---

(١) د.أحمد شوقى، جريدة الاهرام اليومية، عدد ١٩٩٧/٦/١٠، ص ١٠.

(٢) محمد البرغوثى، تحقيق صحفى عنوانه: "بنك جينات فى مواجهة الجات، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للاندثار" جريدة الاهرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/١٩، ص٣.

والموصلية يمكن إعادة النظر فى أمرهما من خلال إعادة صف الألكترونات.

(حادى عشر) تصغير الأشياء وطباعتها ونسخها واستنساخها:

إن التحديات الحقيقية للثورات آنفة الذكر إنما تكمن فى أنها ثورات معارف صغرت الأشياء وانتقلت بالأشياء من صناعتها إلى طباعتها أونسخها حفرا أو استنساخا وبشكل مصغر بدلا من تركيبها. وهذا التغيير العلمى ترتب عليه فرز للمعارف والمفاهيم بعثرة ودمجا مع طرح جانبى للكثير منها وتغيير فى المفاهيم المؤسسية من تصغير لحجمها وتناثر لشأنها فى المسافات إذ أن كلمة الصناعة التى كانت مرادفتها تعنى الأسوار والمبانى والمستعمرات أصبحت الآن جزئيات ضئيلة مبعثرة تدار من على بعد وكيف لا " والريموت " جاهز وحاضر ومتاح ومباح.

(ثانى عشر) الفكر المبدع أولى بالحماية:

وانتهى عصر الطلب يخلق العرض وأن عقلية الإنسان تقاس بالذكاء أو أن الأحجام الكبيرة لها السيادة وانتهى عصر التخصص وتقسيم العمل وانقلبت معايير تقويم الكفاءة تواريا لتحل محلها معايير تقويمية أخرى، فخفض التكاليف والوفورات المادية والزمنية هيهات أن يكون لها بقاء كمعيار ترشيدى لاستخدام الموارد، فالميزة النسبية أخلت المكان للميزة التنافسية ومعدلات تسارعها حتى التخطيط السلعى والخدمى التقليدى توارى ليحل محله التخطيط لإتاحة فرص المبادرات بالقدرة على توقع ما سيطرح من نتاج الإبداع

والابتكار بالسوق مصحوبا بإفراز وإبراز الجودة، وقدرة على خزن واسترجاع المعلومات والمعارف والإبداعات وهى المفاهيم القريبة لمفهوم الميزة التنافسية التى حلت بلا رجعة محل الميزة النسبية.

كل هذه الثورات والتغيرات منذ منتصف السبعينات دعمت الاتجاه نحو العالمية فى الاقتصاد الدولى بجعل اقتصاديات الدول سوقا واحدة مفتوحة على بعضه البعض من حيث التأثير والتأثر مما حتم العولمة بالاندماج فى الاقتصاد العالمى مع فرض القيود والالتزامات فيما يخص حماية الحقوق الفكرية وبراءات الاختراع وإزالة القيود والحواجز الجمركية من أمام السلع والخدمات لأنها لم تصبح الأولى بالحماية فضمان تصريفها وافر كما أن الجديد منها كل يوم فآت.

فأضحى الأولى حماية الفكر المبدع والإبداعات الفكرية (التى أتت بهذه السلع والخدمات كنتاج للثورة فى مجالات الاتصال والمعلوماتية والتخليقية والبيولوجية) كبديل عن حماية السلع والخدمات نفسها ومن هنا أضحت حماية الحقوق الفكرية وبراءات الاختراع أولى من حماية ما يتولد عنها من منتجات سلعية وخدمية.

(ثالث عشر) العالم قرية واحدة معلوماتيا واتصاليا واستثماريا:

والعولمة أو الكوكبية الاجتماعية والثقافية والفكرية والإبداعية والاقتصادية والسياسية (بفضل الثورات السابق الإشارة اليها) أعادت تشكيل جغرافية وطبوغرافية العالم فأصبح قرية واحدة

إتصاليا ومعلوماتيا واستعماريا. لما فرضت معايير جديدة لترتيب الدول بالإبقاء والاستبعاد بل والاستعباد فيكفى السيطرة إبداعيا وفكريا من دول على دول ولا حاجة لسيطرة على أرض أو تحريك جيوش فاستعباد واستعمار البعض للبعض يمكن (بفضل الثورات المذكورة) أن يتم من على بعد Teleimperialism ودونما احتلال للأرض وإنما أصبح الإبداع المعلوماتى وإبداع الإحلال التخليقى والإبداع البيولوجى هى وسائل وأدوات السيطرة على إرادة وفعل الآخرين.

فإذا كانت تداعيات الثورة المعرفية قد أدت الى ماأدت إليه حتى الآن من إسقاط لمفاهيم ولمضامين ولأدوات ولمناهج ولرؤى ولتوجهات فماذا يخبئ المستقبل لنا ونحن نلقى بتحيات الترحيب بقرن جديد دق بالفعل أجراس حياتنا ودلف اليها واقتحمها ونحن بعد لم نستشر.

(رابع عشر) تعدى الجنسيات بعد تعدد الجنسيات اعمالا[1]:

بدأ القرن العشرون وهناك فاعل وحيد على الساحة المجتمعية، وهو الدولة ذات السيادة، وانتهى القرن العشرون وهناك عدد من الفاعلين مجتمعيا إلى جانب الدولة، أن القرن العشرين ينتهى بالتشكيك فى المفهوم التقليدى للدولة واهتزاز أبعاد "الشأن

---

(١) أمانى قنديل، "المنظمات والشبكات الدولية الغير حكومية: فاعل جديد" جريدة الأهرام بعددها المؤرخ ١٩٩٩/٨/٨ ص٩.

الداخلى" الذى نحول فى الكثير من دول العالم لكى يصبح "شأنا عالميا" لقد انهارت المواصل التقليدية بين الشأن الداخلى والعالمى خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والحريات والقوانين التى ترتبط بها والاقليات.

أن نهاية القرن العشرين تشهد فاعلين دوليين جديدين على الساحة، فهناك دور متعاظم للمؤسسات العالمية الاقتصادية والنقدية والتى تتدخل لتشكيل وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من دول العالم. وهناك دور آخر متعاظم للشركات متعددة الجنسيـة Multinational والتى اصبحت بفعل توظيف نتاج ثورة الالكترونيات شركات متعدية الجنسية Transnational حيث شهدت الساحة الدولية اندماج الشركات معا، وتقلص الفاعلين الاقتصاديين المحليين، وحيث يقدر الخبراء أن هناك ما لا يزيد على ١٥ شبكة عالمية مندمجة، يمثل أصحابها السادة الفعليين للعالم الجديد، وهو عالم العولمة. إلى جانب هؤلاء الفاعلين الجدد، وفى مقابل الشركات الاقتصادية متعدية الجنسية، برزت الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية لتعكس تحالفات قوى المجتمع المدنى.

فى هذا الإطار يثار العديد من علامات الاستفهام التى تحتاج إلى النقاش والدراسة المتعمقة، ولعل من أهم علامات الاستفهام ما يتعلق بطبيعة المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية، ومدى فاعليتها...ما الأطراف التنظيمية لها؟ ما علاقتها بالعولمة؟ هل هى فاعل مستقل أم تابع وما مجالات تحركها؟ والمنظمات والشبكات

الدولية غير الحكومية (او متعددة الجنسية) فهى تجمع بدءا من المنظمات التطوعية الإرادية واحيانا ما تضم أفرادا (غير هادفة للربح، مستقلة ذاتيا عن الحكومات، تتبنى أهدافا إنسانية لها سمة عالمية، تعمل وتنشط فى عدد متنوع من دول العالم) وهذه المنظمات لها مجلس أمناء يمثل أقاليم العالم، وينتمى إليها أعضاء من مختلف أنحاء العالم، وهكذا فان تخطى الحدود التقليدية لدولة ما او إقليم ما والإدارة والعضوية متعددة الجنسية، والعالمية، والإنسانية فى النشاط هى سمات او معايير تميز المنظمات الدولية غير الحكومية، إن هذا الفاعل الجديد يتجاوز الأيديولوجيات، ويأخذ بالتنوع وبإقرار التعددية كملمح رئيسى، وهو فاعل غالبا ما يتبنى قضايا تمكين المجتمع المدنى ويأخذ بالنظرة الكلية وبمفهوم التشبيك والمشاركة.

القسم الثانى

مخاطر تحولات العولمة
(الكوكبية - الكوننة)

مخاطر تحولات العولمة
(الكوكبية ـ الكوننة)

(أولا) الانكشاف المعلوماتى :

إن تقنيات التبادل فى المجالات المختلفة تهدف إلى تجاوز حدود الزمان والمكان المرتبطين بالوسيط الشخصى السائد فى نمط التبادل التقليدى كما عرف فى الماضى وبذلك يمكن أن نطلق على هذه التقنيات إجمالا أسم أنظمة "التبادل عن بعد "Teleexchange.

وتكنولوجيا الاتصال المستقبلى ستثير مخاطر جديدة أخطرها : "الانكشاف المعلوماتى " بما يعنيه من انهيار للدولة إذا ما أصيب جهازها الاتصالى المعلوماتى المنظم لحياتها بعطب سواء عن عمد أو عن سوء إستخدام، كما أن التبادل التجارى عن بعد يثير العديد من المخاطر بين المتعاملين بنظمه حيث لم يستطع التشريع الدولى أن يجارى حتى الآن ما ينبت من جرائم غش أو احتيال أو تدليس لصعوبات الإثبات الجنائى على مستوى التبادل الاتصالى وما يحدوها من وسائط إتصال معلوماتية.

(ثانيا) أخلاقيات الممارسات البيولوجية :

والاهتمام بقضايا التطويع الوراثى هنا يعنى التقييم النقدى بجوانبه العلمية والعملية والأخلاقية، فبجانب إمكانية دراسة دور الوراثة فى تكوين تشوهات الأجنة والأمراض الوراثية هنالك فرصة لإنتاج الأجسام المضادة والفاكسينات، والاستخدام فى علاج السرطان وأمراض المناعة إلا أن المناقشة يجب أن تمتد إلى مايسمى بحروب الجينات وأحقية الشركات فى احتكار الفوائد المرجوة من التطبيقات الطبية الناجحة فى هذه المجالات.

وهنالك أيضا الجوانب الأخلاقية الخاصة بحدود الخلط بين الأجناس فإلى أى مدى يمكن أنسنة الفئران؟ اذ يمتد النقاش ليتجاوز حدود حقوق الإنسان إلى حقوق الحيوان من حيث أن الفأر والإنسان يتشابهان وراثيا بنسبة ٨٠٪ بينما تزيد النسبة فى الشمبانزى إلى ما يزيد عن ٩٨٪، ومع ذلك يبقى الإنسان إنسانا والفأر فأرا ... إلخ فما هى الآثار البعيدة لهذا الخلط إذا تم بطريقة غير محسوبة ؟

إن التقييم النقدى يستدعى التمسك بحصر الاستخدام فى الأهداف التطبيقية الواضحة، التى تقرها القواعد المنظمة للعمل فى هذا المجال الخاص بالتطويع الوراثى Genetie Manipulation للكائنات، سواء عن طريق الهندسة الوراثية أو غيرها، وهذا ما تم بالنسبة للاستنساخ فى القواعد المنظمة التى أقرتها الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتفق على رفض إستنساخ الإنسان، وقصر البحوث على الأجنة المبكرة دون زراعتها

فى الأرحام بهدف دراسة الأمراض الوراثية وغيرها، ومن ثم فإن التقييم يعنى التوظيف السليم لمنجزات العلم باعتباره خطوة على الطريق تستلزم التجويد والتحسين والتوجيه لصالح الإنسان[1].

إن شركات الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا فى أمريكا وأوروبا واليابان، قد تمكنت - بواسطة حكومات بلادها - من أن تضع ما توصلت إليه فى مجال الأصول الوراثية والنباتية والحيوانية فى دول العالم الثالث ضمن حقوق الملكية الفكرية التى تحميها إتفاقية الجات وهو الأمر الذى يعنى أننا فى مصر سنفاجأ بعد أقل من ثمانى سنوات بإجراءات دولية صارمة تمنعنا من استخدام التقاوى والبذور والمبيدات فى الزراعة، أو من استخدام الأعشاب فى صناعة الدواء، إلابعد موافقة الشركات الأجنبية التى تحتكر ملكيتها بموجب براءات إختراع، حتى لو كانت النباتات الحقلية أو البرية ذات أصل مصرى!![2].

(ثالثا) إستثارة الوعى الهجنى والتنوع البيولوجى للمحاصيل الزراعية الرئيسية:

فى نهاية الستينات من هذا القرن أعلن المركز الدولى لتحسين الذرة والقمح بالمكسيك عن أن فريقا بحثيا يقوده العالم الزراعى الأمريكى "نورمان بورلوج" توصل إلى استنباط صنف جديد من

---

(١) د.أحمد شوقى، جريدة الأهرام اليومية، عدد ١٩٩٧/٦/١٠، ص ١٠.

(٢) محمد البرغوثى، تحقيق صحفى عنوانه: "بنك جينات فى مواجهة الجات، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للاندثار" جريدة الاهرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/١٩، ص ٣.

القمح يعطى أكثر من ٣٠ أردب قمح فى الفدان،فسارعت ٢١ دولة من العالم الثالث إلى استيراد الهجن المكسيكية وزراعتها، وقد أعطى الفدان ٢٤ أردبا فى العام الأول،الأمر الذى أدى إلى إقبال الفلاحين جميعا على زراعته فى العام الثانى،لأن إنتاج الأصناف المحلية آنذاك كان يتراوح بين ٨-٩ أردب للفدان، وبعد ثلاث سنوات تقريبا حدثت المفاجأة إذ انخفض إنتاج القمح المكسيكى تدريجيا حتى وصل إلى ٣ أرادب للفدان، ثم تسبب فى وجود مرض صدأ القمح، وبدلا من الاستغناء عن زراعة الهجن المستوردة أدخلت تلك الشركات متعددة الجنسية هذه البلاد فى دائرة إستيراد هجن أخرى عالية الإنتاج، واستيراد مبيدات لمقاومة الصدأ [(١)].

وفى الوقت الذى حصل (بورلوج) على جائزة نوبل للسلام كانت دول العالم الثالث التى اعتمدت على زراعة أصنافه تفقد تدريجيا سلالات القمح الخاصة بها، لأن الوعى الزراعى آنذاك لم يكن مؤهلا للتفكير فى ضرورة حفظ السلالات الوطنية فى "بنوك جينات" فيما كان علماء تربية النباتات الأجانب يدهسون حقول وصحارى منطقة الشرق الأوسط طولا وعرضا بوصفها مهد الحضارة الزراعية ومركز التنوع البيولوجى لغالبية المحاصيل المهمة فى العالم كله.والمؤكد أن هؤلاء العلماء لم يتركوا نباتا حقليا أو عشبا بريا إلا وحملوه معهم إلى بلادهم، حيث تم حفظه فى بنوك جينات شركات الهندسة الوراثية بالدول الصناعية الكبرى[(٢)].

---

(١)، (٢) محمد البرغوثى، تحقيق صحفى عنوانه: "بنك جينات فى مواجهة الجات، ثروات مصر من الاصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للاندثار" جريدة الاهرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/١٩، ص ٣.

وتضم إسرائيل الآن أكبر بنك جينات نباتية فى منطقة الشرق الأوسط يضم حوالى ٢٥ ألف عينة نباتية، تليها إيران التى يضم بنكها ٢٠ ألف عينة من الحبوب والفواكه والخضراوات والبقوليات... وتأتى تركيا فى المرتبة الثالثة حيث يضم بنكها ١٣ ألف عينة... ولكن كل الأصول الوراثية النباتية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط توجد ببنوك العالم الصناعى المتقدم[١].

(رابعا) اثبات الحقوق فى الأصول الوراثية النباتية فى ظل ما تكفله اتفاقية الجات :

فى يونيو ١٩٩٤ عقدت منظمة حماية البيئة بالأمم المتحدة مؤتمرا بنيروبى،كان من توصياته المهمة ضرورة إيجاد آلية دولية لحماية حقوق فلاح العالم الثالث فى أصوله النباتية،ولكنها كغيرها من التوصيات التى ترددت فى مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢ تظل فقط تحتفظ بجدارتها الأدبية والأخلاقية دون أن تتمكن من امتلاك آلية سياسية تضعها فى حيز التطبيق.

وفى مؤتمر علمى عقد فى المانيا فى عام ١٩٩٧ كانت الاصول الوراثية للنباتات وكيفية الحفاظ عليها هى أهم محاور المؤتمر فقد حدث خلاف شديد بين علماء دول العالم الثالث وعلماء اوروبا وامريكا، عندما اثيرت قضية حقوق فلاح دول العالم الثالث فى

---

(١) محمد البرغوثى، تحقيق صحفى عنوانه: "بنك جينات فى مواجهة الجات، ثروات مصر من الاصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للاندثار" جريدة الاهرام اليومية عدد ١٩/٦/١٩٩٧، ص ٣.

اصوله النباتية، وقد استند علماء الدول المتقدمة الى ضرورة تقديم مستندات ملكية النبات المتنازع عليه وخصوصا فى ظل حماية حقوق الملكية الفكرية التى تكفلها إتفاقية الجات[1].

ويشهد العالم منذ سنوات ثورة حقيقية فى الاعتماد على الأعشاب فى الصناعات الصيدلانية، وقد واكبت أولى مراحل هذه الثورة عمليات تسابق إلى صحارى دول العالم الثالث وخصوصا فى أفريقيا وأسيا. الأمر الذى ينبغى معه البحث عن آلية قانونية لإثبات الحقوق فى الأصول الوراثية النباتية[2].

وقرابة عام ١٩٩٧ إنتهى مركز الهندسة الوراثية بزراعة عين شمس من وضع تصور شامل لإنشاء "بنك جينات نباتية وحيوانية وحشرات وكائنات دقيقة "وذلك فى إطار مشروع التنوع البيولوجى الذى أعده جهاز شئون البيئة المصرى (إعمالا لأحد نصوص اتفاقية ريو دى جانيرو- قمة الأرض- عام ١٩٩٢ لحصر موارد مصر الوراثية من الكائنات الحية)[3].

(خامسا) مخاطر عولمة الاقتصاد المصرى[4]:

لاشك فى ان خيار عولمة الاقتصاد المصرى ينطوى على مخاطرة، ومن ثم يتوجب ان تكون محسوبة، والامر ان هذا الخيار

---

(١)، (٢)، (٣) محمد البرغوثى، تحقيق صحفى عنوانه: "بنك جينات فى مواجهة الجات، ثروات مصر من الاصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للاندثار" جريدة الاهرام اليومية عدد ١٩/٦/١٩٩٧، ص ٣.

(٤) د. طه عبد العليم، "شروط الاستفادة من فرص العولمة"، جريدة الاهرام اليومية، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٠، ص ٢٥.

يجعل التأثيرات الخارجية (الاقتصادية وغير الاقتصادية) محددة الى مدى بعيد لمعدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى، ومستويات التشغيل والبطالة والدخل والرفاهة،واسعار صرف العملة الوطنية وحالة ميزان المدفوعات، وانتعاش او ركود الاسواق..الخ فى الاقتصاد المصرى شأنه كغيره من الاقتصادات التى تاخذ بهذا الخيار، وتكون هذه المخاطرة محسوبة بقدر ما تتبنى مصر تلك السياسات الهادفة الى تعظيم قدراتها التنافسية فى اقتصاد مفتوح، سواء بتقليص عوامل الضعف وما تنذر به العولمة من قيود ومخاطر وخسائر، او تعظيم عوامل القوة بما تعد به من فرص ووعود ومكاسب، اذ أن واقع الاقتصاد المصرى (شأن غيره من الاقتصادات) ليس بمعزل عن ولايستطيع ان يكون منعزلا عن النظام الاقتصادى للعولمة والتصدى لعملية العولمة ؟ واقع يستحيل تجنبه يتطلب التاقلم الايجابى الفاعل مع هذا الواقع.

والواقع انه يصعب انكار نزعات الحمائية الجديدة وقيود نقل التكنولوجيا من جانب الدول الصناعية بوجه الاقتصادات الصاعدة رغم الضغوط على الاخيرة لتحرير التجارة، ونزعات تهميش الاقتصادات المصدرة للمواد الاولية الاقل نموا والاكثر فقرا رغم شعارات المشاركة فى تقاسم خيرات العولمة، وتداعيات الحصاد المرير للازمة المالية التى كابدتها الاقتصادات الصناعية فى شرق اسيا رغم مزاعم الكسب من فتح أسواق مال...الخ.

(سادسا) خيار العولمة وتبعاته :

والفرض الرئيسى فى عملية وادارة العولمة تجعل من خطر التهميش المتعاظم (دون نفى عبء التبعية الموروثة) التهديد الرئيسى للاقتصاد والمجتمع فى مصر (كما فى غالبية البلدان النامية)، وانطلاقا من هذه الفرضية يطرح استنتاجا رئيسيا: ان البديل لخيار التاقلم الايجابى هو التلقى السلبى لتهديدات عملية وادارة العولمة، أى تكريس علاقات عدم التكافؤ وتفاقم عوامل التهميش، وتعاظم عدم المناعة ضد التداعيات السلبية للعولمة او التهميش، وتفاقم أسباب القيود والخسائر والتهديدات.

ولاتخفى الضرورة العلمية والفائدة العلمية لاثبات صحة الفرضية والاستنتاج السابقين، (فى ضوء مايسود فى مصر شأن أغلبية البلدان النامية من تردد صانعى القرار، وتشتت الرأى العام) صراع التيارات الفكرية بشأن خيارات المستقبل وتتحقق هذه الفائدة بقدر النجاح فى تقديم رؤية موضوعية نقدية، تتجنب الوقوع فى نظرة احادية وافكار مسبقة، أى النظرة والأفكار التى تدفع اما الى التركيز على عرض فرض أو إلى التركيز على رصد قيود التحولات الجذرية تجسد فى تفاعلها المتبادل جوهر العولمة.

إن خيار مصر للتأقلم الايجابى الفاعل مع العولمة انما ينطلق من السعى إلى تحقيق منظومة قيم التقدم الشامل بالسعى لأن تدفع اليات هذا الخيار فى ان واحد نحو : الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والتطور الديمقراطى والأمن القومى والهوية

الثقافية، وهو مايتصور أننا لا نندفع نحوه بالوتيرة التى تتوافق مع سرعة التحولات وخطورة التهديدات، وتعاظم التحديات على الصعيد العالمى، من ناحية، وبما يتناسب مع عوامل القدرة الشاملة المصرية من موارد بشرية وطبيعية واقتصادية وعلمية وثقافية.. الخ، من ناحية اخرى.

والعولمة مزيج متغير من المخاطر والخسائر والفرص والمكاسب وتستطيع مصر تقزيم ما تنذر به العولمة من مخاطر وخسائر، وتعظيم ما تعد به العولمة من فرص ومكاسب لضبط ايقاع عولمة الاقتصاد المصرى حتى تتوافر شروط تعظيم مكاسبه وتقزيم خسائره.

(سابعا) ظهور المصنع العالمى :

لقد ترتبت العولمة الاقتصادية من حيث الاساس على انجازات الثورة العلمية التكنولوجية فى موجتها الاحدث الثالثة والمتواصلة، وبين الانعكاسات الاهم لهذه الثورة نرصد :تغير الهيكل القطاعى للاقتصادات الصناعية لصالح قطاع انتاج المعلومات والمعرفة، من ناحية، وتغير بنية قطاع الصناعة التحويلية لصالح الفروع الصناعية ذات المحتوى التكنولوجى الارقى والقيمة المضافة الأعلى من ناحية أخرى.

وقد يشار فى هذا الصدد الى ظهور " المصنع العالمى " الذى تتوزع أقسامه على امتداد المعمورة، ويرصد هنا ان التخصص فى هذا المصنع قد يكون متكافئا، ويعظم مكاسب التخصص الدولى ويستند

الى المزايا التنافسية للشركاء، الذين يتخصصون فى انتاج مكونات سلعية ومدخلات خدمية يتعاظم محتواها المعرفى وتتضاعف قيمتها المضافة وهو مانراه فى حالة الدول الصناعية المتقدمة.

بيد ان غالبية البلدان النامية (غير المصدرة للسلع المصنعة) ليست سوى اطراف هذا " المصنع العالمى " التى لا تجنى سوى حصص هزيلة من القيم المضافة للثروة العالمية نتيجة تدنى المحتوى المعرفى لمنتجاتها وضعف قدراتها التنافسية وتراجع اسعار منتجاتها ومثل هذا الوضع ينبغى لمصر (وتستطيع) ان تتجنبه.

(ثامنا) اقتصاد السوق الاجتماعى :

ان عالم ما بعد سقوط الشيوعية (وإن شهد صعود الليبرالية الاقتصادية ضد الليبرالية الاجتماعية) قد غلبت عليه البلدان الصناعية المتقدمة نزعة تعزيز دور الدولة فى ضبط عمل السوق لدفع النمو وتعزيز التنافسية من ناحية وتوفير اليات للحماية الاجتماعية وعدالة التوزيع والاستثمار فى البشر من ناحية اخرى.

وهناك دعوة لضرورة التعلم الايجابى مما شهدته البلدان الرأسمالية الصناعية من استقرار لاقتصاد السوق الاجتماعى الذى ارتكزت اليه احزاب الاشتراكية الديمقراطية (فى حالة المانيا مثلا) والدعوة الى الطريق الثالث التى استهدفت اضفاء سمة انسانية على اقتصاد السوق الحر (فى حالة بريطانيا مثلا) والاهتمام بالعدالة الاجتماعية الى جانب الكفاءة الاقتصادية (فى حالة الولايات المتحدة تحت ادارة كلينتون مثلا).

(تاسعا) منظومة ادارة العولمة الاقتصادية :

تعكس قواعد ومؤسسات ادارة النظام الاقتصادى للعولمة تراتبية الدول ومجموعات الدول حسب علاقات القوى الاقتصادية الشاملة وهكذا رغم ما يسمى بفترة السيولة او فترة التحول الراهنة، نرصد ان مجموعة الدول الصناعية السبع بقمتها ومؤسساتها تأتى على رأس منظومة ادارة الاقتصاد العالمى استنادا الى حصتها الاعظم فى توزيع القدرات الاقتصادية العالمية وبدور قيادى للولايات المتحدة يستند الى تفوق قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية الشاملة.كما نلاحظ ان ادوار صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى، وقد اضحت شاملة للعالم بأسره وكادت تكتمل، تفسح المجال لدور أهم لمنظمة التجارة العالمية على اساس الاتفاقات الاخيرة للجات فى جولة اورجواى كما يتواصل تنامى وزن وتوسع نفوذ الشركات والبنوك المتعددة الجنسية وعابرة القوميات على الخريطة العالمية استنادا إلى واقع سيطرتها على القسم الأهم من التفاعلات والتدفقات الاقتصادية العالمية. وفيما نراه تأقلما ايجابيا مع تعاظم التنافسية فى ظل عولمة الاقتصاد من جانب الدول الصناعية المتقدمة نرصد تنامى دور التكتلات الاقليمية - التجارية والاقتصادية - وتسارع خطى بنائها وهو ماتراه فى حالة الاتحاد الأوروبى على سبيل المثال وفى ذات الاتجاه نفهم تزايد نزعة الدول الصناعية المتقدمة إلى تشكيل تجمعات ومنتديات تجارية واقتصادية عبر إقليمية مثل الآبك APEC. وفى

ذات الوقت، رغم تعاظم ضرورة التعاون والتنسيق بين البلدان النامية نلاحظ تراجع تأثيرها فى التطورات الاقتصادية على الخريطة الاقتصادية العالمية وفى هذا السياق تيأكد اهمية الدور الذى تنهض به مصر لتفعيل مجموعة الخمسة عشر التى عقدت قمتها العاشرة بالقاهرة لحماية مصالح الجنوب فى مواجهة مظاهر عدم الانصاف فى إدارة العولمة، ورغم تقدم عملية التكتل التجارى الاقليمى بين البلدان الصناعية الجديدة والصاعدة مثل الاسيان والميركسور،نلاحظ تباطؤ بناء او ضعف قدرة هذا التكتل بين غالبية البلدان النامية، كما فى حالة السوق العربية المشتركة والكوميسا.

وهنا يجدر بمصر ليس فقط تفعيل هذه التجمعات خاصة منطقة التجارة الحرة العربية، وانما عليها ان تسعى دون كلل من اجل تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة على اسس منصفة بل وتفضيلية قدر الامكان.

(عاشرا) التجارة الالكترونية بديلا عن التجارة الورقية:

شهد فيه العصر الحديث تطورا تقنيا ملحوظا فى وسائل الاتصال ونقل المعلومات عبر وسائل الدعم التقنى كالبريد الأليكترونى وشبكة الإنترنت مما أتاح إمكانيات هائلة لنمو المعاملات التجارية وتطوير قوانينها سواء فيما يتعلق بأسلوب تكوين العقود أو فيما يتصل بإثبات الحقوق المتولدة عنها وذلك بواسطة وسائل التبادل الإليكترونى، للبيانات والتى يشار إليها عادة بالتجارة الإليكترونية إلا أن التعامل الإليكترونى فى التجارة سواء المحلية أو

الدولية يصطدم بعدة عقبات أفرزتها النصوص التشريعية فى القوانين القائمة والتى صيغت قواعدها على أساس مجريات التعامل باستخدام الورق (الكتابة) وضرورة التوقيع بخط اليد أو بوسائل بدائية (كالختم والبصمة) ولاشك أن مثل هذه الاشتراطات العتيقة سوف تحد من إمكانية نمو الأعمال التجارية ووصولها إلى الأسواق الدولية ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إزالة تلك العقبات القانونية لنمو التجارة الإليكترونية من ناحية وتهيئة بيئة قانونية أكثر أمانا فى توثيق المعاملات الإليكترونية وأكثر يقينا فى حماية الحقوق المتولدة عنها وإثباتها، ولهذا فإن الانتقال من مرحلة التعامل الورقى إلى التعامل الإليكترونى فى مجالات التجارة دون تهيئة بيئة قانونية ملائمة للمعطيات التقنية فى التبادل الآلى ذات الصلة سوف يجرى فى فراغ قانونى مما يهدد حقوق المتعاملين ويقلل فرص الاستفادة من التطور التقنى فى وسائل الاتصال، وعلى هذا الأساس فقد عمدت عدة جهات مثل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (اليونسيترال) إلى إعداد مجموعة من المبادئ القانونية التى تحكم التبادل بواسطة تقنيات التجارة الإليكترونية لتتخذها الدول المعنية نبراسا فى تعديل المتطلبات القانونية الراهنة لتبادل السلع والخدمات وانتقال الأموال من ناحية وإزالة العقبات المترتبة عليها والتى تحول دون استخدام وسائل غير ورقية للاتصال وتخزين المعلومات من ناحية أخرى، وقد أولت اللجنة عناية خاصة بالمسائل التى تظهر فيها تلك العقبات أكثر ما

تظهر لارتباطها باشتراطات قانونية تتطلب إستخدام المستندات "المكتوبة" أو "الموقعة" أو "الأصلية" سواء فيما يتعلق بتكوين المعاملة (العقد) وصحتها أو فيما يتصل بإثباتها ولهذا الغرض عكفت اللجنة على دراسة طرق إزالة العقبات القانونية التى تحول دون الاستفادة من التطور الحادث فى مجال المعالجة الآلية للبيانات عبر أجهزة الحاسب الآلى "الكمبيوتر" والطرق السريعة للمعلومات ولاحظت أن القواعد القانونية المبنية على استخدام الوسائل الورقية فى توثيق المعاملات التجارية التى تستهدف التثبت من صدور إرادة حرة وصحيحة من طرف المعاملة من ناحية وإثبات الحقوق المترتبة عليها من ناحية أخرى يمكن تحقيقها أيضا حالة إستخدام الوسائل الأليكترونية فى تكوين المعاملات[١].

برزت التجارة الأليكترونية فى السنوات القليلة الماضية كتطور غير متوقع فى مسار الثورة المعلوماتية يماثل التحول الذى أحدثته السكك الحديدية فى الثورة الصناعية والذى غير من كل أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة، فلقد مكنت السكة الحديدية الإنسان من السيطرة على المسافات وإحداث التقارب بين الأسواق والاقتصاديات بينما تؤدى التجارة الأليكترونية الأن إلى إلغاء المسافات والأزمان (ظرف المكان وظرف الزمان) لتولد سوقا واحدة واقتصادا واحدا وتظهر تباعا لهذا التطور تكنولوجيات جديدة

---

(١) "منازعات التجارة الأليكترونية حول العقود وإثبات الحقوق "، جريدة الأهرام اليومية، ٨/١٠/٢٠٠٠، ص ٢٥.

وصناعات استراتيجية جديدة لم يعرفها العصر الصناعى كما يتم بناء النظام العالمى الجديد حول شبكة من الحاسبات وأجهزة الاتصال مفتوحة لمشاركة الجميع (سيصل عدد مستخدمى الإنترنت إلى مليار نسمة بحلول عام ٢٠٠٥) ومن الطبيعى أن تقف الموروثات الثقافية فى كل المجتمعات حائلا أمام هذا التطور لأنه يؤدى إلى تغيير العادات القائمة والمعتقدات الراسخة ولأنه يعدل من الأولويات الاجتماعية ومن نظم التعليم ومن أشكال العلاقة بين الفرد والمجتمع غير أن هذه العولمة جاءت لتبقى بل أن أسسها ومكوناتها المشكلة حول الاتصالية والتنقلية والسرعة ستتطور باستمرار لتدفع إلى مزيد من التغيير وإذا كنا قد أسهمنا فى تناول التحديات والظواهر السلبية التى يمثلها لنا هذا التحول فى تاريخ الانسانية فلم نتناسى ماتمليه علينا بديهيات الفكر الاستراتيجى من أهمية استكشاف الفرص أيضا بجانب تحديد التهديدات فى تحليلنا للبيئة الخارجية و التعامل مع عناصر القوة أيضا بجانب عناصر الضعف فى تقييمنا للبيئة الداخلية دون الانغماس فى مواقف الرفض أو التردد حتى لانترك لغيرنا مهمة الاقدام والاستفادة من العصر الجديد، وذلك بمراجعة النفس والتركيز على النفع الذى سيحصل عليه الكيان الاقتصادى من العولمة مع السعى لتحجيم المخاطر المرتبطة بها[1].

---

(١)، (٢) شريف دلاور، "العرب والعولمة (٦) : تقليص المخاطر وتعظيم الفرص، تطبيقات غير تقليدية فى الديمقراطية والتعليم والمجتمع"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٩/١٣، ص ٢٧.

(حادى عشر) إزالة التناقض بين الاندماجات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية [1].

لايوجد تناقض بين العولمة والاندماج الاقتصادى داخل المنطقة العربية، وتظهر التجارب الحديثة فى العالم أن هناك تكاملا بين الاندماجات الإقليمية والعالمية حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدى فيها الاندماج الإقليمى إلى مزيد من الاندماج فى الاقتصاد العالمى كما تؤدى سياسات الاندماج العالمى إلى مزيد من الاندماج للاقتصاديات الإقليمية، فالعولمة تتطلب تحريرا للتجارة الخارجية بما يزيد بالضرورة التجارة البيئية فى المنطقة ويدفع إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية داخل كل دولة عربية تؤدى بدورها إلى مزيد من الاندماج الإقليمى خاصة أن كل المؤشرات تدل على ضعف التكامل العربى حيث تمثل التجارة البينية أقل من ١٠٪ من إجمالى التجارة العربية وأن حركة رؤوس الأموال محدودة بين الدول العربية وتنقل العمالة (رغم ملايين العمال العرب الذين يعملون فى دول شقيقة) يخضع لقيود شديدة، ويضاف إلى تلك العوامل واقع الاقتصاد العربى الذى لايتعدى نصيبه فى الصادرات العالمية نسبة ٣٪ وحصته فى التدفقات الرأسمالية للأسواق الصاعدة نسبة ٢٪ وكما أن ٢٥٪ من سكانه يقعون تحت خط الفقر، ولقد فشلت تجارب الاندماج السابقة على الرغم من المحاولات المتكررة لإقامة سوق عربية مشتركة، ولذا فإن

---

(١) شريف دلاور، "العرب والعولمة (٦) : تقليص المخاطر وتعظيم الفرص، تطبيقات غير تقليدية فى الديمقراطية والتعليم والمجتمع"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٩/١٣، ص ٢٧.

اندماجا جديدا مقام على الأسس الاقتصادية للعولمة فى مجال تحرير تجارة السلع والخدمات والاستثمار ستتوافر له مقومات أكبر للنجاح وستجذب الإصلاحات الاقتصادية المواكبة للعولمة الاستثمارات الأجنبية والعربية خاصة فى مجالات الاتصالات والمرافق والقطاعات الرائدة فى الاقتصاد الجديد.

وستقوم تلك الاستثمارات بإعادة توزيع العمل العربى بحيث تتكامل العمليات الإنتاجية فى المنطقة العربية (الحصول على المواد الخام من دولة وتصنيع مكونات كثيفة العمل فى دولة ثانية والتجميع فى دولة ثالثة والبحوث والتطوير فى دولة رابعة..ألخ)، ولقد تصورت الحكومات العربية فى عهود سابقة أنه بإمكانها حماية أسواقها وصناعاتها ووظائفها من خلال استقلال كامل للقواعد الإنتاجية داخل حدود الدولة، وفشلت فى ذلك لعدم إدراكها لمفهوم ترابط وتزايد القيمة فى منظومة الإنتاج العالمى وبالتالى يمكن القول وبدون مغالاة إنه يمكننا الاعتماد على عملية العولمة كمكون هام فى استراتيجيتنا للتمية الاقتصادية وقد يقال أن الاقتصاديات المتقدمة تمتلك الأوراق الرابحة فى عصر العولمة (رأس المال، التكنولوجيا، الاتصالات، فائض الغذاء)، وأن مزاياها تتضاعف لأن التكنولوجيا تقلل من الاعتماد على العمالة والمواد الخام التى هى الأصول الرئيسية للدول النامية ولاشك أن زيادة الغرب للتكنولوجيا ستبقى ولكن التطبيقات التكنولوجية ستعطى "قوة التكنولوجيا" لملايين المشاركين فى الاقتصاد الدولى غير أن ذلك سيعتمد بالدرجة الأولى على مستويات التعليم والمهارات فى

عالمنا العربى ولقد بذلت مجهودات كبيرة فى الدول العربية للارتقاء بالتعليم ولكن النتائج الاقتصادية لم ترقى إلى مستوى هذا الإنفاق حيث نظر إلى التعليم على أنه إشكالية " النظام التعليمى" ولم يلتفت إلى التشوهات فى اقتصاداتنا التى تؤثر على التعليم بعدم خلق فرص اقتصادية حقيقية تستخدم مخرجات التعليم بفاعلية فى سوق العمل تتسم بالكفاءة، ولاغرابة إذن ألا يتواءم التراكم فى رأس المال البشرى مع النمو فى الناتج الإجمالى ولايعنى حدوث طفرة فى استخدامات الدول النامية والصاعدة للتكنولوجيا من خلال التعليم أن الغرب سينحسر دوره بل أن الغرب سيبقى مهما فى عصر العولمة، ولكن ليس بالضرورة مسيطرا فمنذ حوالى ٤٠ عاما فقط كانت الاقتصادات الأسيوية بما فى ذلك اليابان تساهم بـ ٤٪ من الناتج الإجمالى العالمى بينما تصل مساهمتها حاليا إلى ٢٤٪ وهى نفس نسبة النافتا (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك)[١].

(ثانى عشر). توظيف قوى رأس المال الاجتماعى:[٢]

إن دخول عصر العولمة لايعنى فقط الاعتماد على العناصر الملموسة فى الاقتصاد والتى سبق التحدث عنها بل يرتكز أيضا على عناصر غير مباشرة تؤثر بشكل قوى على الاقتصاد مثل الثقافة والهيكل الاجتماعى ومنظومة القيم (والتى أدرك العالم فى التسعينات أنه لاتقدم بدونها)، ورغم الضعف النسبى للعرب فى

---

(١)، (٢) شريف دلاور، "العرب والعولمة (٦) : تقليص المخاطر وتعظيم الفرص، تطبيقات غير تقليدية فى الديمقراطية والتعليم والمجتمع، جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٩/١٣، ص ٢٧.

العناصر المباشرة فإنه يلزم التنويه بقوتنا فى رأس المال الاجتماعى وهو مخزون المجتمع من القيم المشتركة فاختلال النظم الاجتماعية نتيجة التقدم التكنولوجى ليس هو بظاهرة جديدة فى التاريخ البشرى وتعانى المجتمعات الغربية من تمزق اجتماعى خطير عبر عنه بكل وضوح "فرانسيس فوكوياما" فى كتابه الذى صدر بعنوان "التمزق الكبير" مثيرا تساؤلات حول الطبيعة الإنسانية وإعادة بناء النظام الاجتماعى فى ظل العولمة ولعل مجتمعنا العربى من القلائل الذين يدخلون عصر العولمة برصيد هائل من المخزون القيمى متمثلا فى قواعد الدين وحياة الأسرة وبالتالى فللعرب فرصة فريدة فى بناء نموذج حضارى يجمع فى ظل العولمة بين ممارسات اقتصاد السوق ومبادئ الأخلاق المحددة لتلك الممارسات.

(ثالث عشر) - الترابط شبكيا مع الاقتصادات العربية وتأثير القوى الدافعة للعولمة:[1]

من غير المعقول عزل الاقتصادات العربية عن التأثيرات السلبية للعولمة كفقدان الوظائف وبعض الأنشطة الاقتصادية نتيجة التغير التكنولوجى والمنافسة الخارجية والعبرة ستتمثل فى إدارة هذا التحول بتخطيط البرامج المناسبة للاستغناء عن الوظائف والأنشطة القديمة أو مساعدة العاملين على التأهل للعمل فى مجالات جديدة أما عن القيود والآثار الناجمة عن تنقلية الاستثمار الخارجى المباشر فإنها ليست نتائج للعولمة أو للتغيير التكنولوجى وبالتالى فالمطلوب تصحيح

---

(١)، (٢) شريف دلاور، "العرب والعولمة (٦) : تقليص المخاطر وتعظيم الفرص، تطبيقات غير تقليدية فى الديمقراطية والتعليم والمجتمع"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٩/١٣، ص ٢٧.

للسياسات التى تتبعها الشركات العالمية وإلزامها بقدر من المساءلة على المستوى الدولى وكذلك التفاوض على اتفاق دولى يمنع المنافسة الضارة وغير المجدية بين الدول حول الإعفاءات الضريبية لجذب الاستثمار الخارجى ولقد بدأت المطالبة على الساحة الدولية بتطبيق مجموعة من القواعد الحاكمة لعمل الشركات متعددة الجنسيات ويمكن أن يتم ذلك من خلال منظمة التجارة الدولية أما على جانب قوى الدفع الإيجابية فيلزم الإشارة بأن هيكل العولمة يقوم أساسا على "الشبكات" وستتحدد أهمية أية دولة من خلال ارتباطها بالاقتصاد الشبكة، والأمة العربية شيدت فى الماضى على مقومات مشتركة فى الدين واللغة والثقافة والجغرافيا والإيديولوجيا السياسية وهى مقومات لن يستهان بها فى المستقبل أيضا إلا أن روابط الشبكات التى ستنشأ بين الدول العربية فى جميع المجالات نتيجة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لن تؤدى فقط إلى تقوية تلك العناصر بل توثيقها بروابط جديدة تيسر عملية الاندماج الاقتصادى والتكنولوجى وكما يتميز نظام الشبكات بكون كل جزء من الشبكة يعمل وكأنه محور للشبكة كلها وهذه الخاصية فى تكنولوجيا الاتصال الشبكى ستنتقل إلى كل أنظمة الشبكات العربية سواء كانت صناعية أو مالية أو ثقافية.. إلخ وهذا يعنى أن المجموعة العربية من خلال اندماجها شبكيا لن تخضع لسلطة مركزية مهيمنة بل ستعمل كل أجزائها بنفس القدر من المساواة والاستقلالية، وربما تدفع تلك الخصائص التكنولوجية النخبة العربية إلى صياغة مفهوم جديد للوحدة يختلف عن المفاهيم التى طرحت فى الماضى، وأما التأثير الأقوى للعولمة

فسيكون فى مجال المنافسة مما سيدفع الدول العربية إلى سن قوانين لمنع الاحتكار وحماية المنافسة ومحاولة تخفيض تكاليف التعامل وتعميق نظم التوافق فى مواصفات السلع العربية وقواعد اختبارها وفى قوانين العمل والشئون الاجتماعية وكل ذلك بهدف رفع الإنتاجية العربية التى هى المحدد الأول للتنافسية والعامل الرئيسى فى رفع مستويات المعيشة، والديمجرافيا (للسكان) وهى أيضا من القوى الدافعة، فالعولمة تعتمد فى توليد الثروة على ابتكارات وإبداعات الأعمار الشابة، وتواجه الدول المتقدمة إشكالية فى هذا الصدد نتيجة تشوه هرم الأعمار علاوة على التكاليف الباهظة المطلوبة للرعاية الصحية والاجتماعية لشريحة عريضة ونسبة متزايدة من كبار السن وتبلغ نسبة الشباب تحت ٢٥ سنة فى العالم العربى أكثر من ٥٠٪ من مجمل السكان مما يشكل قوة تنافسية هائلة فى ظل العولمة إذا ما أحسن إعدادها وصقل مهاراتها.

(رابع عشر) التوفيقية المعلوماتية والمؤسسية العربية:[1]

توفر النظرية الاقتصادية بعض الأسس لرسم السياسات الاقتصادية المطلوبة فى المرحلة القادمة إلا أنها تظل قاصرة عن إعداد منهج تفصيلى يتناول كيفية الانتقال إلى سياسات جديدة تحقق أكبر قدر من المكاسب بأقل قدر من الخسائر وتعلمنا المدرسة الحديثة فى الإدارة الاستراتيجية بأنه لايمكن الفصل بين

---

(١) شريف دلاور، "العرب والعولمة (٦): تقليص المخاطر وتعظيم الفرص، تطبيقات غير تقليدية فى الديمقراطية والتعليم والمجتمع"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٩/١٣، ص ٢٧.

الاستراتيجية والتطبيق وبأن بلورة الاستراتيجية تتأتى من خلال التجريب وتراكم الخبرة الناجمة عن التعامل الديناميكى مع واقع متغير باستمرار وعليه فلا سبيل علمى لوضع استراتيجية اقتصادية عربية متكاملة الأطراف للتعامل مع العولمة إلا أن هذا التعامل يمكن أن يتم بكفاءة إذا ما أصلحت المؤسسات العامة العربية مما يتطلب إعادة تصميم وهيكلة أجهزة الدولة فى العالم العربى من خلال تكنولوجية المعلومات والاتصال فتكنولوجيا المعلومات ليست قطاعا اقتصاديا منفردا بل هى قاعدة لكل الأنشطة الأخرى فى اقتصاد مبنى على الشبكات، والدول العربية مطالبة بالإسراع فى إنشاء الطريق السريع للمعلومات الذى سيربط بين جميع المؤسسات العربية مشكلا ما يمكن تسميته "بالبنية المعلوماتية العربية" والطريق السريع للمعلومات ليس هو فقط المحرك الأساسى للاندماج العربى ولكنه الوسيلة القادرة على توليد وباستمرار فرص العمل وعلى إتاحة السبل لأنماط جديدة من التعليم من خلال الربط مع الطرق السريعة الدولية الأخرى وستنهار بالتالى الأسوار بين مؤسسات الإنتاج والخدمات العربية نتيجة هذا الاتصال الشبكى مما سيعيد تشكيل تلك المؤسسات حول مفاهيم الإدارة الحديثة المتمثلة فى المنظومة التخيلية أو الافتراضية أى تشابك المهارات والخبرات بين المنظومات المختلفة فى العالم العربى وكذلك الانتقال من نظم الإدارة السلطوية إلى نظم الإدارة التى تتيحها الشبكات والمبنية على فرق العمل وتشابك المنظومات سيفتح آفاقا جديدة لتحالفات

استراتيجية واندماجات بين المنشآت العربية وبعضها، ولن يكفى إصلاح المؤسسات القائمة حيث أن التعامل مع العولمة وبلورة استراتيجية واقعية عن طريق العمل المؤسسى العربى سيحتم إقامة مؤسسات عربية جديدة تتسم بالفاعلية وعلى سبيل المثال مركز قومى للعلوم (للتنسيق بين المراكز البحثية العربية) ومعهد قومى للمواصفات القياسية وهيئات عربية للطاقة والمياه ولحماية البيئة والتركيز على الأصول اللينة (المهارات / الإدارة / البحث والتطوير) بإنشاء مراكز للتميز التكنولوجى ومجلس عربى للمنافسة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالتنافسية على المستويين العربى والدولى ومؤسسات للإشراف على الأسواق المالية العربية وصندوق نقد عربى، كذلك العمل على بلورة شكل مؤسسى جديد لجامعة الدول العربية يتمشى مع مستلزمات العولمة والاتفاق مع منظمة التجارة الدولية والاتحاد الأوروبى والتكتلات الاقتصادية الأخرى، إن الاختيار المتاح للحكومات العربية لا يتمثل فى كيفية محاربة العولمة بل فى إدارتها لصالح شعوبها مما ستطلب سياسات مبتكرة وتطبيقات غير تقليدية فى مجالات الديمقراطية والتعليم والمجتمع ومن المفارقات أنه بينما يتم تعريف عصر العولمة بالتحدى لمفهوم: الدولة - القومية، فإن استغلال أو تبديد فرص هذا العصر يبقيان فى أيدى الدول وحكوماتها وكما لا يجب الاستسلام للإحباط نتيجة بعض التشوهات التى يعانى منها الاقتصاد العربى مثل فوارق الدخول بين دول عربية غنية وأخرى فقيرة أو نتيجة لأوضاع مرحلية تهز دولا مثل العراق والصومال وجنوب السودان.

حيث هناك على جانب آخر عوامل إيجابية تدعوا للتفاؤل فدول الخليج تسير قدما فى طريق إدماج اقتصادياتها،ولبنان أعاد البناء فى فترة وجيزة والمغرب وتونس ومصر والأردن طبقت برامج ناجحة للإصلاح الاقتصادى واليمن والجزائر وسوريا وموريتانيا تتبنى الآن سياسات اقتصادية أكثر تحررا وفلسطين على وشك إعلان كيانها المستقل ومن البديهى أن يفرض السلام المرتقب بين العرب وإسرائيل تحديات جديدة على العمل الاقتصادى الإقليمى مما سيتطلب رؤية جديدة تأخذ فى الاعتبار إمكانية اتساع السوق العربية لتشمل فى المستقبل دولا فى الشرق مثل إيران وباكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية فى أسيا الوسطى ودولا أخرى فى الغرب مثل السنغال، أن المستقبل من حولنا والعولمة تعطى للعرب فرصا لتأكيد عظمة تراثهم بإضفاء تكنولوجيا المعلومات معانى جديدة على التحديث وإضافة وجه جديد وطاقة متجددة للتعددية فى العالم(١).

(خامس عشر) - تحويل المنظومة المعلوماتية الداخلية للشركات إلى إدارة تسويقية (التجارة الالكترونية):(٢)

يرى خبراء تكنولوجيا المعلومات ضرورة العمل على تحسين وميكنة آليات العمل داخل المنشآت الصناعية بهدف زيادة حجم

---

(١) شريف دلاور، "العرب والعولمة (٦) : تقليص المخاطر وتعظيم الفرص، تطبيقات غير تقليدية فى الديمقراطية والتعليم والمجتمع"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٩/١٣، ص ٢٧ .

(٢) طارق فتحى " لزيادة القدرة على المنافسة، الخبراء يطالبون بتوفير التمويل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات فى الصناعة "جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٨/٢٦، ص ١٤.

الإنتاجية والعوائد والأرباح من خلال اعتماد وسائل وتقنيات تكنولوجيا المعلومات وتعميمها على جميع مراحل الإنتاج والتصنيع والتسويق والتوزيع إن استخدام نظام معلوماتى شامل يمكن أن يؤدى إلى تحسين أداء المنشآت الصناعية المصرية وزيادة قدرتها التنافسية والنفاذ إلى الأسواق العالمية، وأضاف الخبراء أن تنفيذ حزمة من البرامج الأليكترونية سوف يحقق التكامل بين الإدارات المختلفة داخل الشركات بدءا من إدارة طلبات العملاء والمبيعات إلى عمليات التوزيع والإعداد ثم العمليات التخطيطية على المستويات الإدارية المختلفة ثم التحكم ومتابعة العمليات التنفيذية وأخيرا العمليات المالية والمحاسبية التى تعكس نتائج أعمال الشركات والمؤسسات الصناعية، وحذر الخبراء من أن الشركات الصناعية والتجارية الغربية قامت خلال السنوات الأخيرة بالتخلى تدريجيا عن الطرق التقليدية فى الصناعة والتجارة والتسويق ونقل جميع أعمالها إلى شبكة الإنترنت،الأمر الذى ساعدها على تحقيق مكاسب هائلة وإيجاد أسواق جديدة لتوزيع منتجاتها، وأن أنظمة المعلومات تساعد الشركات والمؤسسات الصناعية على تحويل منظوماتها الداخلية إلى إدارة تسويقية على شبكة الإنترنت وذلك للخروج إلى السوق العالمية حيث يمكن للشركة جذب العميل والمورد والموزع وشركاء العمل إلى داخل هذه المنظومات المعلوماتية فيتحقق التفاعل الإيجابى بين الشركة والسوق التى تعمل فيها وتكون النتيجة نظام معلومات يمكن أن يوجد للشركة البداية المناسبة ثم يساندها فى التوسع والنمو وحدد خبراء المعلوماتية عدة محاور

رئيسية لنقل أداء الشركات الصناعية والتجارية من الطرق التقليدية إلى التجارة الأليكترونية وأوضحوا أن من أهم هذه المحاور توفير التمويل اللازم للشركات الصناعية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات وتوفير شبكات الاتصال الرقمية بالمدن الصناعية وربطها بالقاهرة وذلك لإيجاد البنية الأساسية اللازمة لتدفق المعلومات الذى يتطلب توفير التمويل اللازم لشركات البرمجيات للعمل فى المجال الصناعى وذلك بضمان عائد المشروعات، وتشير التقديرات إلى أن حجم الاستثمارات المطلوبة لتمويل عمليات ميكنة المنشآت الصناعية فى مصر تصل إلى ٢٠٠ مليون جنيه مصرى سنويا يستفيد منها ٢٠٠ مصنع تقريبا وأن العائد من إدخال تكنولوجيا المعلومات لنحو ٢٠٠ مصنع سوف يتمثل فى زيادة سرعة دورة العمل والتى تشمل التخطيط للإنتاج ومشتريات الخامات ومتابعة لحظية لتنفيذ الخطة الإنتاجية وتلبية طلبات العملاء من المنتجات التامة والتحكم فى حجم التكلفة والرؤية الواضحة لبيانات جميع مراحل العمل وسهولة تدفق المعلومات بين الصناعات الغذائية والنهائية، وأشار مانويل تاونسون مدير إحدى الشركات البريطانية المتخصصة فى برمجيات الشركات الصناعية والتجارية إلى أن أكبر المعوقات التى تقف أمام تطبيق تكنولوجيا المعلومات فى وسائل الإنتاج والتوزيع والتسويق فى مصر هو ندرة وجود الكوادر البشرية أصحاب المهارات الخاصة وغياب الوعى بأهمية تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للشركات الصناعية والتجارية وتبذل الحكومة جهودا كبيرة فى سبيل توفير أجهزة الحاسب الآلى لطلبة

الكليات والجامعات وبأسعار مناسبة بهدف العمل على إيجاد البيئة المناسبة لرجال الأعمال والشركات الصناعية وتزويدهم بالكوادر البشرية المؤهلة لعصر الصناعة الأليكترونية[1].

---

(٢) طارق فتحى " لزيادة القدرة على المنافسة، الخبراء يطالبون بتوفير التمويل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات فى الصناعة "جريدة الأهرام اليومية، ٢٦/٨/٢٠٠٠، ص ١٤.

القسم الثالث

إستراتيجية الدولة لدرء مخاطر تحولات العولمة عن الكيان الاقتصادى المصرى

إستراتيجية الدولة لدرء مخاطر تحولات العولمة عن الكيان الاقتصادى المصرى

(اولا) المقومات الاساسية للاستراتيجية:

١. درء الضبابية المعرفية بمجاهيل المستقبل:

ما سبق تبيانه مما تعايشه وتعيشه البشرية من تحولات العولمة (الكوننة - الكوكبية) من متغيرات ومن حالة تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج تفرض على متخذ القرار: دولة - ومؤسسات - ومشروعات - وأسر أن يواجه تلك التحولات بمفهوم الأخذ بالعصرنة كسبيل لدرء ما قد ينجم عن تلك التحولات من مخاطر لتقزيم سلبياتها ولتوظيف إيجابياتها لصالح الدولة والمؤسسة والمشروع والأسرة فى ظل دائرة الفعل لزيادة التأكد بالنبش فى المعرفة منعا لاختلاط الأسباب بالنتائج وتحجيم التداعيات المتلاحقة لتقليص المجهول عن تطورات ما قد يحدث مستقبلا من تلك التحولات وفى هذه التحولات ذاتها، الأمر الذى فرض التعامل قراريا مع تلك التحولات عمليا وبسرعة وبصواب الرشادة الفعلية، إذ يتم ذلك كله تحت ما تسببه تلك التحولات من

ضغوط ومن تداعيات بغية تأمين سلامة الكيان الاقتصادى للمجتمع المصرى من التهديد الخطير للمصالح والأهداف الجوهرية له حاليا ومستقبليا ومع التحسب الدائم لعنصر الزمن الذى لايترك مجالا للتأخير وإلا لكانت العاقبة أزمات تتضارب فيها العوامل المتعارضة والتغييرات الفجائية والحادة التى قد يصعب معها الإمساك بمجموعة تتابعات تراكمية تغذى كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حافة الانفجار ومرور الأمور بحالة من التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد فى عناصرها وعواملها وأسبابها والقوى الفاعلة فيها وبها ولها ومنها وحتى لاتؤدى حالة التعقيد والتشابك إلى تداخل واختلاط المعلومات وإحداث حالة من الضبابية لدى متخذ القرار تحول دون رؤية أى الاتجاهات يسلك وماذا يخفيه هذا الاتجاه أو ذاك من أخطار مجهولة فى حجمها وكنهها نتيجة زيادة حجم المجاهيل المستقبلية التى يصعب معرفتها أو حسابها بدقة.

ودرءا لانحسار ماتحقق لمصر من مكاستب تنموية ودعما لحقوقها فى العولمية كإطار تتفاعل فيه تحولات الكوننة والكوكبية وللحفاظ على ما اكتسبته إقتصادياتها الناشئة من سمعة جاذبة للاستثمار الأجنبى، وحفاظا على ما حصلت عليه تلك الاقتصاديات من مزايا ولتفادى عناصر الطرح التى قد تتكشف كنتيجة لعدم مواجهة التحولات وتصاعد دورها السالب وهى العناصر الغير مرئية والتى قد تطفو على السطح بدورها فقد واجهت الدولة هذه التحولات باعتبارها تحديات قائمة ومستمرة من خلال منظور مستقبلى باعتبار أن أخطار هذه التحولات إن لم يقرر لها ومن الآن

سيكون خطرها محدقا وبشدة فى المستقبل أخذا فى الاعتبار أن تحولات العولمة (الكوننة - الكوكبية) تخلق حالة من عدم الاستقرار نتيجة ثبات تغيرها الدائم وما قد ينجم عن هذه التغيرات من تداعيات فجائية قد تأخذ شكل أزمة أو أكثر.

٢- تنمية الإدراك والوعى الأزموى:

وتتصرف استراتيجية الدولة إلى عدم تجمع دوائر المبهم من أحداث التحولات وفتح دوائر المعرفة بها وتقليل مساحة عدم التأكد وعدم تهيئة المناخ الأزموى المحابى والمؤيد بتحييد العوامل المساعدة المتغيرة والثابتة، المستقلة والتابعة لمنع توالد قوى الضغط وعدم تجمعها فى بؤر أزموية منعا لانفجارها وما يخلفه الضغط الأزموى من مآزق حادة للقرار إعدادا وصنعا واتخاذا وتنفيذا ومتابعة والحفاظ على اتساق وعدم تعارض المصالح السائدة بين مختلف الأطراف المشاركة فى التنمية من حكومة وقطاع خاص وقطاع أهلى ومجتمع مدنى ولتلاشى اللامبالاة والاغتراب وانفصام وانفصال العلاقات وتعارض المصالح بين تلك الأطراف.

كما تأخذ تلك الاستراتيجية بسياسة الأبواب المفتوحة لمختلف تيارات الرأى من المهتمين بالشأن العام وانفتاح معدو وصانعو القرار ومتخذوه ومنفذوه، ومتابعة مايجرى فعلا من تحولات العولمة (الكوننة - الكوكبية) وذلك بمنع مغذيات الإشكاليات والأزمات والمشاكل التى يمكن أن تنجم وحصار روافد امتدادها وانحسارها تفكيكا لمظاهر التعبئة والحشد الأزموى والتنبيه لبواعث ولبوادر

قوى الأزمات ودعم الإحساس بتلك البوادر وعدم التغاضى عنها بعدم التهوين من تلك البوادر أو التهويل غير المبرر ببواعثها بإدراك توازنات القوى الفاعلة فى هذه التحولات ورصد حركتها واتجاهاتها والتكيف مع متغيراتها وتحريك ثوابتها وقوى الفعل بمختلف مؤشراتها قيما واتجاها وهدفا ومبتغا لبحث جوانب وسبر أغوار وحسن تفسير تلك التحولات بإدراك تلاحق أحداثها وتشابك أسبابها بنتائجها وجودا وعدما للسيطرة على مقتضيات التكيف معها للحصول على مكاسبها ودرء مخاطرها.

والظفر بالمكاسب ودرء المخاطر يقتضى تفكيك حالة تعبئة العوامل والقوى المضادة بتلك التحولات لكى لاتلعب دورا ما فى إحداث اختلال أو توتر هيكلى جزئى أو قطاعى أو كلى فى الاقتصاد الوطنى حفاظا على توازنات عناصر الكيان الاقتصادى الوطنى بوضوح الرؤية وبالثقة وبالقدرة على تفهم واستيعاب أحداث التحولات دون ارتجالية أو عشوائية أواستهواء فى المراحل المختلفة لنشأة قرار يواجه هذه التحولات حجبا لإتيان القوى السلبية لتلك التحولات لأثارها أو وصولها إلى نقطة التحول إلى أزمات أو كوارث وما يستتبعها من مشاكل وذلك بتعبئة وحفز الطاقات المختلفة فى المجتمع وتوحيد جهودها للسيطرة على ما أفرزته وما ستفرزه تلك التحولات من نتائج بتوحيد المصالح والاتجاهات لينتظمها هدف واتجاه واحد درءا للقوى القاهرة بوادرا ووقوعا كظروف يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها وحتى لاتكون الآثار السلبية لتلك التحولات بمثابة صدمات فجائية غير متوقعة

من تتابعات الأحداث السلبية كعوارض لتلك التخولات ومايحتاجه معالجة الصدمات من امتصاص واستيعاب وتغلب على مفاجآتها كفلاف للأزمات يقتضى الأمر توقعها واستيعابها فى أقل وقت ممكن.

٣- درء البواعث الرئيسية للأزمات:

وإذا كانت استراتيجية الدولة فى درء مخاطر تحولات العولمة (الكوننة - الكوكبية) تركز على اتخاذ العديد من الإجراءات درءا للأزمات التى يمكن أن تنجم عن مخاطر تلك التحولات فإن درء البواعث الرئيسية للأزمات فيما قد تتسبب فيه من مشكلات باعتبارها مسببة لحالات وأحداث غير مرغوب فيها تعتبر جزءا لايتجزأ من استراتيجية الدولة فى هذا الصدد وذلك باعتبار أن الأزمة عادة ماتكون أحد الظواهر المتفجرة عن المشكلة، ويتم درء تلك المشكلات من خلال جهد منظم ودؤوب لحجب المشكلات عن الظهور بعد احتواء أسبابها وبواعثها أولا بأول وبحسابات التكلفة والعائد إذ إن تكلفة درء المشكلات قبل وقوعها (بتحسبها من خلال الجهد المنظم الدؤوب) إنما فى حقيقة الأمر أقل بكثير من تكلفة التعامل بمنتهى السرعة والدقة مع الظواهر المتفجرة عن المشكلات والتى تأخذ موقفا حادا وشديد الصعوبة والتعقيد من العسير تلافى تكلفة تداعياتها التى قد تكون مدمرة فى كثير من الأحيان وباعتبار أن المشكلات الحادة إنما هى أزمات ذات ضغط شديد إذ أن كل أزمة إنما هى مشكلة ولكن ليس كل مشكلة أزمة.

٤- اختزال المشكلات واحتوائها:

اختزال المشكلات واحتوائها إنما هو فى واقع الأمر تكتيكا منظما لدرء الأزمات وحتى وإن فلتت المشكلة بظواهرها السلبية فإن اختزال وقت وقوعها يكون تكتيكا لتقزيم مخاطرها وتكاليف تداعياتها ومعالجتها درءا لإفراز نتائجها والحيلولة دون هذا الإفراز بالتوفيق بين مصالح المشاركين فى التنمية منتجين من قطاع خاص وقطاع أعمال وقطاع أهلى ومجتمع مدنى والمستفيدين منها درءا للصراع الناتج عن تصارع إرادتهم أو تضاد مصالحهم أو تعارضها باحتواء هذا كله من خلال التعرف على أبعاد الصراع أو التضاد واتجاهاته وأطرافه وأهدافه وذلك بتجنب تواجد العلاقات الصراعية أساسا من خلال دور الدولة فى التنمية كمراقب ومطور ومحفز بل ومشارك تأثيرا وتأشيرا ومن ثم فإن فض الخلافات أولا بأول بين أطراف التنمية باحتواء التضاد شكلا أو ظرفا أو مضمونا إنما هو فى حقيقة الأمر درءا لبواعث نشوء الصراعات والمشكلات والأزمات (أو استمرارها إن وقعت بالفعل) مع حصر ما قد يقع من حوادث إقتصادية فى أضيق نطاق ومجال تأثيرى ممكن والقضاء على آثارها فورا حتى لاتكون سببا فى نشوء مشكلات أو أزمات تصطبغ بظرف الزمان الطويل الممتد تكاليفا وتبعاتا وتوابع أزموية.

٥- التحكم فى القوى الأزموية:

والتحكم فى القوى ذات الاتجاهات الضاغطة أزمويا وظيفة تؤدى من خلال الدولة لإعدام تهديدها لمصالح الكيان الاقتصادى

أو تهديدها لاستمراره فى أدائه لوظائفه وإنجازه لأهدافه فى ظل عوامل التوازن القائمة على تلاقى مصالح كافة الأطراف المجتمعية وذلك بدعم عوامل الثقة وقدراتها فى التأثير والتأثر من خلال إعداد وصنع واتخاذ وتنفيذ قرارات المراقبة والتحفيز والتطوير والمشاركة من الدولة مع باقى الأطراف التنموية حفاظا على ما أرسى ورسخ كتحصينات ودفاعات للكيان الاقتصادى للدولة بترك القرار فى هذا الشأن إعدادا وصنعا واتخاذا وتنفيذا للمتخصصين فيه ذوى الرؤية الثاقبة فى المجال منعا لعدم التخبط والعشوائية أو الاستهواء.

ولحجب ظهور أى قوى مضادة لاستقرار الكيان الاقتصادى فإن القرار فى هذا الشأن يسعى الى تكبيل حركتها وكبح جماحها العبثى من خلال ما يسن من تشريعات كدعم المنافسة والحماية من الغش التجارى دعما لعوامل الثقة فى أرجاء أسواق الاستهلاك سلعا وخدماتا وأسواق الاستثمار مالا وتعاملا وقوى الادخار اتجاها وأدواتا وذلك حجبا لظهور أعراض سلوكيات إقتصادية خطيرة قد تصيب الكيان الاقتصادى بالقلق والتوتر وفقدان علاقات التواصل الادخارى والاستثمارى والإنتاجى والإستهلاكى مع إعداد التدابير والأساليب التكييفية لاستعادة الكيان الاقتصادى الكلى والقطاعى والجزئى لتوازناته خلال فترة وجيزة فى حالة تعرض أى منها لحادثة أو مشكلة أو أزمة بحصار القوى الضاغطة فى كل حالة بالقضاء على خصوبة عواملها وتحجيم توالد وتكاثر آثارها السلبية بحصر وحصار القوى الداعمة والمؤيدة وأى روافد جديدة بل

والعمل الدؤوب لتحقيق حالات من التوازن الأفضل دائما (للكيان الاقتصادى) من حالات التوازن السابقة عليها بتعظيم حالة الأداء لإطار ومضمون الكيان الاقتصادى بتعامل معدو وصانعو ومتخذو ومنفذو القرار الاقتصادى بفاعلية أكبر من خلال أساليب تكييفية جديدة تمثل تراكما مضافا إلى المعرفة العلمية والعملية لفنون إدارة الكيانات الاقتصادية: دولة - مؤسسات - قطاعات- برامج - مشروعات، بإرساء قواعد فنون إدارة الوقت لتحقيق الامثلية قبل عنصر الوقت ذو التكلفة الحقيقية التى يتحملها الكيان الاقتصادى أيا كان.

كما أن الدراسة المتأنية والمستمرة والمتواصلة لحالة الكيان الاقتصادى إنما يمثل أحد أبعاد الاستراتيجية المطبقة لتحسب تداعيات تحولات العولمة (الكوننة - الكوكبية) وذلك بدراسة الظروف المحيطة والعوامل الفاعلة والمحددات المقيدة والأهداف والغايات لكل منها والزمن الذى سيستهلك فى تحقيق هذه الغايات بما يعنيه ذلك من تطبيق مفهوم للإدارة الموقفية Situational Management ومرادفه المتمثل فى الإدارة الظرفية Circumstantial Management وذلك بالانفعال قراريا بالحالات والظروف التى وصل إليها الكيان الاقتصادى واستقر عليه توازنا بمعالم محددة وأبعاد مرصودة بطابع تفاعلى وقائى يدرأ الاختلافات والصراعات والمشاكل والأزمات وذلك بأسلوب تكييفى سريع التأثير فى محيط وفى عوامل وفى مضمون وفى التشابكات الهيكلية لحالة الكيان الاقتصادى فيما يتعلق بقدرته على الاستمرار فى ممارسة نشاطاته

الاقتصادية بنفس المعدلات المأمولة وذلك من خلال امتصاص ثم استيعاب ثم تحليل ثم التغلب على الاختلافات والصراعات والمشاكل أولا بأول لكى لا يكون الكيان الاقتصادى معرضا لهزات تفقد القرار الاقتصادى إستقلاليته فى الأخذ بالتوجهات النابعة من مصالحه الوطنية مع المرونة الكاملة فى الانفتاح على العالم للأخذ بما هو مدعم ومحفز للكيان الاقتصادى تطويرا وتحديثا لاحتواء أى مقاومة للأخذ بالتطبيقات التكنولوجية المتقدمة وذلك بإحداث التوافق بين الكيان الاقتصادى وقوى الفعل داخله وبين احتياجاته التطويرية من كل ماهو جديد، أى إحداث حالة من التعايش بين الكيان الاقتصادى وبين كل ماهو مستحدث تكنولوجيا وتشريعيا ومؤسسيا ومن اتفاقات شراكة ومناطق تجارة حرة حتى يتمكن الكيان الاقتصادى من أن يقود تحولاته فى ظل العولمة لا أن تقوده تلك التحولات فى مسيرته إنعكاسا بردود أفعال كمفعول به وليس فاعلا فى أحداث تلك التحولات[1].

(ثانيا) أبعاد إستراتيجية بناء الدولة العصرية[2]:

لضبط مسيرة التقدم للمحافظة على وتيرة عالية للتطوير والتحديث فإن خطط مصر تخضع لإطار استراتيجى واحد يجمع وينسق بينها، توحد توجهات كل الأنشطة نحو هدف قومى واحد

---

(١) د. محسن أحمد الخضيرى، "ادارة الازمات، منهج اقتصادى ادارى لحل الازمات على مستوى الاقتصاد القومى والوحدة الاقتصادية"، مكتبة مدبولى.

(٢) طه المجدوب، " دور مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل (١٥)، إستراتيجية شاملة لبناء الدولة العصرية "جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٨/٢٧، ص ٦.

تسعى مصر إلى تحقيقه: " بناء الدولة العصرية "تلك الرؤية المستقبلية التى ترتكز عليها كل توجهات مسيرة العمل الوطنى خلال القرن الحادى والعشرين حيث أن مرحلة ما بعد السلام تحتاج إلى رؤية مستقبلية أوسع وأشمل من تلك الرؤية التى ميزت تصرفات مصر خلال الربع قرن الأخير وتحديدا منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، الأمر الذى أعطى لسياسة مصر قدرة كبيرة على تحديد الخطوات المستقبلية والإعداد لمواجهة الأوضاع الإقليمية التى ستشكل مستقبل المنطقة ككل.

إن أى مسيرة ناجحة لايمكن أن تبدأ من فراغ بل تنطلق من قاعدة تتشكل من المراجعة الأمينة لما أنجزته مصر خلال القرن العشرين خاصة ما يتعلق بالقضايا المؤثرة على الأمن القومى لمصر ومتطلبات الحفاظ على السيادة الوطنية وعلى امتلاك حرية القرار السياسى وتتناول هذه المراجعة ما تحقق من جوانب التنمية المختلفة (سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية) وكذلك ما تحقق من إنجازات فى مجال السياسة الخارجية وهو كثير، وهذا يشكل قاعدة صلبة للرؤية المستقبلية لتطوير العمل الوطنى فى مجاليه الخارجى والداخلى هذه الرؤية تأخذ شكلا تنظيميا واضحا داخل إطار استرتيجى يضم كل جوانب المشروع القومى الشامل وملتزم بالدراسة الموضوعية والتقويم الأمين لكل الخطوات فى شتى الاتجاهات هذا المشروع تكتمل له عناصر النجاح باحتوائه على " قاعدة معنوية " قادرة على الدفع المستمر لاستنهاض همم المواطنين

وإنعاش مشاعر الانتماء لديهم لإيجاد الدافع النفسى والمعنوى للعمل والإبداع وتحمل المسئولية ومواجهة التحديات المعوقة لمواجهة تحديات مخاطر العولمة (الكوننة - الكوكبية).

ويضم الإطار الاستراتيجى الشامل العديد من أبعاد المشروع القومى المصرى: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

١- البعد السياسى :

إن أبرز معالم البعد السياسى الخارجى هى عملية السلام التى مازالت وستبقى لفترة طويلة قادمة العنصر الحاكم فى كل الاحوال فى تحديد أبعاد الموقف العام فى منطقة الشرق الأوسط، ومصر ستظل مستمسكة بموقفها الثابت تجاه تحقيق السلام العادل والشامل الذى يعيد الحقوق لأصحابها الشرعيين إستنادا إلى المرجعية الدولية بالشكل الذى يضمن حق الحياة الآمنة لكل الشعوب ويوفر لها مناخ الانطلاق نحو التنمية المحلية والإقليمية.

ومرحلة ما بعد السلام ستكون عامرة بالقضايا الاستراتيجية الحيوية خاصة المتعلقة بالاستقرار فى المنطقة وفى مقدمة هذه القضايا قضية تجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وامتلاك بعض دولها لمثل هذه الأسلحة وكذا سباق التسلح التقليدى وغير التقليدى وفضلا عن قضايا سياسية مهمة تتعلق بالتنفيذ العملى للتسوية السلمية والمشكلات ذات المسار المتعدد ومدى ما يتحقق من تقدم نحو التعايش الفعلى بين جميع شعوب المنطقة من خلال علاقات سلام كاملة وتعاون إقليمى متبادل.

أما على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية فمن الضرورى العمل على ترتيب العلاقات مع الدول التى تجمعها علاقات طيبة مع مصر بهدف توسيع دائرة الأصدقاء حولها من منطلق المصالح الحيوية المصرية، كذلك من الضرورى تكثيف الجهود المصرية تجاه أفريقيا التى تعتبر الدائرة الثالثة بعد الدائرة العربية والإسلامية فى العلاقات المصرية المنتظر أن تشهد الفترة القادمة جهودا مصرية من أجل تطوير وتعظيم علاقات مصر مع الدول الأوروبية من خلال المشاركة المصرية - الأوروبية، أما الاتجاه الأسيوى فإنه لايقل أهمية خاصة بالنسبة للصين وروسيا الاتحادية وإيران ودول وسط وجنوب شرق أسيا من أجل تنمية ودعم العلاقات الاقتصادية والسياسية مع هذه الدول.

وتبقى الدائرة العربية هى الدائرة المحورية فى سياسة مصر الخارجية والتى تستقطب جزءا حيويا من الاهتمام المصرى متمثلا فى العمل على بناء آليات جديدة للعمل العربى المشترك خاصة فى المجال الاقتصادى إضافة إلى دعم الآليات القائمة فعلا والتى توفرها مؤسسات الجامعة العربية.

إن مثل هذا التوجه يفتح بلا شك آفاقا جديدة لخيارات اقتصادية بديلة وبحرية فى الحركة لم تكن متوافرة لمصر بالقدر المناسب، كذلك تحرص مصر على التزاماتها القومية فى مواجهة محاولات التفكيك التى تتعرض لها الرابطة القومية بواسطة مشروعات أخرى خارجية لمنطقة الشرق الأوسط كبديل يحل محل

المشروع العربى القومى فمن حق العرب تحقيق التكامل الاقتصادى والتنسيق السياسى بما يتلاءم مع مصالحها القومية ومصالح كل قطر من أقطارها.

٢- البعد الاقتصادى:

ويأتى بعد ذلك البعد الاقتصادى التكنولوجى الذى يمثل الجهد الرئيسى فى العمل على تحقيق الاندماج التدريجى فى النظام العالمى وتضييق الثغرات القائمة على المستويين الاقتصادى والتكنولوجى، فتسارع التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية يتطلب جهدا خاصا لإيجاد وضع متميز لمصر خاصة فى الجانب الاقتصادى من النظام العالمى وهذا يعطى أهمية أساسية للعمل على إيجاد التواؤم مع هذه التطورات ومع مسيرتها المتسمة بالحركة السريعة والأطراف الدولية خاصة الأوروبية حيث ستلعب المشاركة المصرية - الأوروبية دورا جوهريا فى هذا الاتجاه.

وينتظر أن توجه سياسة مصر الخارجية فى المستقبل المنظور نحو عدة قضايا مهمة فى مقدمتها العمل على دعم الاقتصاد المصرى وتحقيق مزيدا من الاندماج فى الاقتصاد العالمى وتحسين حالة التبادل التجارى والروابط الاقتصادية مع أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية إضافة للاتحاد الأوروبى، وتهتم مصر اهتماما كبيرا بالمشروعات الاقتصادية الأساسية على صعيد العالم العربى وعلى رأسها مشروع السوق العربية المشتركة وإنشاء أسواق عربية للتبادل التجارى الحر لإقامة كيان اقتصادى عربى يحافظ على

المصالح العربية ويواجه التكتلات المنافسة الأخرى دون أن يكون ضدها ودون انغلاق على الذات، إن المشروع القومى المصرى سوف يستند إلى قاعدة قوية تمت خلال السنوات الماضية أهمها جنى ثمار الإصلاح الاقتصادى ودعم الإنتاج الصناعى والزراعى وإقامة بنية أساسية كاملة.

٣- البعد التكنولوجى:[١]

دخل الاقتصاد العالمى القرن الحادى والعشرين مما يستدعى بإلحاح التفكير فى مستقبليات ما ستكون عليه حياة الإنسان فى المستقبل القريب ولعل ما يشغل العالم الآن هو استخدام المعرفة والتطور المذهل فى وسائل الحياة وسبل المعيشة لما فيه رفاهية الإنسان وسعادته، حيث أن كثيرا من المشاكل سوف تقل حدتها فى عصر المعلومات فى القرن الجديد إذ ستقل أهمية العمل اليدوى والعضلى وتزداد أهمية العمل المعرفى الأمر الذى يترتب عليه تغير أساليب العمل وبيئته، فما يجرى على الساحة العالمية يشير بوضوح إلى التطور والتقدم من نصيب الدولة التى تملك المعارف والمهارات وأن دور البحث العلمى والتطور التكنولوجى فى خدمة المجتمع دور ثابت يتعاظم حجمه أو يتضاءل وفقا لظروف المجتمع وأوضاعه إضافة إلى المتغيرات الدولية والتى من أبرزها التكتلات الاقتصادية الكبرى وظهور إتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية أيضا تغير

---

(١) "التنمية التكنولوجية مدخل القرن الحادى والعشرين "جريدة الأخبار اليومية، ٢٠٠٠/٢/٢٨، ص ٤.

هيكلة القوة الاقتصادية النسبية بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ولكن كل ما يمكن أن يقال هو أن الثروة العلمية التكنولوجية المعاصرة وراء كل هذه المتغيرات الاقتصادية المعاصرة تتفاعل معها وتؤثر فيها وتتأثر بها، ويجب على مصر ألا تتخلف عن ركب التطور العلمى وعن محاولة الاستزادة والملاحقة والمواكبة لكل ما هو جديد فى العلم ومعطياته فلمصر رصيد ضخم تعتز به من علماء وخبراء قادرين على تطوير المنجزات العلمية لخدمة المجتمع وتنمية موارده وقدراته، وتحقيقا للتنمية التكنولوجية بمصر يجب الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى وذلك لصنع بيئة ملائمة للتكنولوجيا والاهتمام بإعادة تدريب وتعليم القوى البشرية والعمل على إيجاد طبقة من الباحثين والعلماء حيث تتطلب المرحلة القادمة آلية جديدة لتعبئة وترشيد القدرات المعرفية والبحثية واستيعابها، إضافة إلى العناية بتطويع التكنولوجيا المستوردة وصولا إلى مرحلة الحصول على تكنولوجيا وطنية تتيح إحداث طفرات فى مجالات الإنتاج والخدمات ويترتب عليها منتجات ذات ميزات تفضيلية فى التجارة الدولية مع دعم القطاع الخاص ومؤسسات رجال الأعمال فى تمويل البحوث والدراسات العلمية وتنفيذ التطوير التكنولوجى، أيضا على وسائل الإعلام أن تقوم بدور فعال لتوعية الجماهير بالدور الذى تلعبه التكنولوجيا وكذلك دعوة كبار المتخصصين فى مجالات التكنولوجيا لتثقيف الأجيال المختلفة وتعريفهم بماهية التكنولوجيا واستخداماتها المتعددة وحثهم على الاهتمام بتعلمها

والتدريب عليها وخاصة ما يسمى بالتكنولوجيا العالية التى تشمل مجالات الأليكترونيات المتقدمة والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية، وفى إطار الأهداف المطلوبة والتحديات المتوقعة يثور التساؤل حول هل يمكن للأطر العلمية والبحثية والصناعية بأوضاعها الحالية أن تؤدى المهام المطلوبة لمواجهة التحديات وبدء الانطلاق ؟ أم أنها تحتاج إلى تعديل يتضمن حشدا أفضل للطاقات واستخداما أمثل للموارد والقدرات التى تمكنها من الانطلاق والتحول ؟، وتتفق كل الرؤى على أن عماد الانطلاق والتحول هو الاقتدار التكنولوجى لدى الصناعة الوطنية التى تنتج السلع والخدمات كما تتفق أيضا على أن هناك ضرورة لاختيار نخبة من المجالات لتكون هى القطاعات التكنولوجية الرائدة بحيث يجرى تكثيف الجهود على أنشطتها واختصاصها بدرجات عالية من الدعم والرعاية بهدف الاعتماد على ما تنتجه هذه القطاعات من سلع وخدمات لإحداث النفاذ المطلوب للأسواق العالمية.

إن الجانب التكنولوجى هو الأداة الضرورية لنقل العولمة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية، ويخضع مشروع النهضة التكنولوجية لسيطرة منظمة حتى يمكن توجيهها وتطويرها وتطويعها لكى تصبح ملائمة لظروف المجتمع.

إن تطوير المعرفة والعلوم هو السبيل نحو الإسهام فى صياغة النظام العالمى الجديد وكل ذلك تطلب أن يبدأ مشروع النهضة التكنولوجية فى الإطار الاستراتيجى الشامل حتى يمكن ضمان

التنسيق والمتابعة والخضوع لبرامج زمنية محددة، وليكون هناك توزيع للمهام بين المشاركين فى التنمية من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وقطاعى الأعمال العام والخاص مع العمل بروح الفريق دون ازدواجية ليتمكن مشروع النهضة التكنولوجية من وضع مصر فى مكانتها اللائقة على الخريطة العالمية وأن يفرز نتائج تتواءم مع الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمصر وأن تتفق فى الوقت نفسه مع الأوضاع الدولية والإقليمية الاقتصادية والسياسية واضعا فى الاعتبار التطورات المستقبلية المحتملة.

٤- البعد المحلى الاجتماعى والسياسى:

أما عن البعد الداخلى الذى يجمع بين الجانب السياسى والجانب الاجتماعى فإذا أخذنا جانب النظام السياسى فسنجده يرتكز على الديمقراطية باعتبارها عنصرا حيويا وضروريا لإرساء قواعد المشروع القومى المصرى فوق أسس سليمة من المشاركة الشعبية الكاملة بإحداث نقلة نوعية وتحول واسع فى مجال الحياة الديمقراطية من خلال زيادة فاعلية الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية وقضية الديمقراطية ليست مقصورة على التعددية الحزبية ولكنها تستند إلى توازن مناسب فى المسرح السياسى بما يسمح بالتنافس السياسى الشريف القائم على برامج وطنية جادة وجاذبة لاهتمام كل فئات الشعب حريصة على مصالحه الحقيقية.

من هذا المنطلق وفى إطار الاستراتيجية القومية المستقبلية لمصر فى جانبها الداخلى فقد أخذت فى الاعتبار دعم الجبهة

الداخلية بالتركيز على التنمية البشرية الشاملة بدعم الوعى السياسى وتنمية البعد الثقافى من أجل تعميق مفاهيم الانتماء وتعظيم مشاعر الولاء للوطن باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لنجاح المشروع القومى فى شتى جوانبه وكى تتحصن الجبهة الداخلية ضد الضغوط التى تمارس عليها ومن أجل الحفاظ على الكيان الصحى للمجتمع وحتى يمكن تحقيق آمال الشعب من خلال ضبط معادلة السكان حجما وتوزيعا وطلبا ومساحة التنمية الاقتصادية عرضا.

٥- البعد الديموجرافى :

إن قضية "الديموجرافيا" (المشكلة السكانية) تمثل ركنا أساسيا فى التحدى المستقبلى فمن الصعب تصور أن المشروع القومى المصرى يمكن أن يواكب احتياجات وتحديات المستقبل إذا ما ظلت خريطة التوزيع السكانى تعانى الخلل الشديد نتيجة لوجود ٩٥٪ من السكان فى مصر على مساحة ٤٪ من مساحتها ويحتشدون بكثافة عالية فى دلتا ووادى النيل، هذا الخلل الديموجرافى يعمق بل ويوجد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التكدس غير الطبيعى للسكان فى المناطق المأهولة حاليا و هنا يرتبط البعد الاقتصادى بالبعد الديموجرافى من حيث الدور الحيوى لمشروعاتنا القومية الكبرى فى توشكى وشرق العوينات وشمال سيناء وشرق بورسعيد وخليج السويس باعتبارها المنطلق الطبيعى لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى.

وقد ارتبط إعادة رسم الخريطة الجديدة لمصر بمجموعة أخرى من مشروعات التنمية البشرية الاجتماعية والتعليمية والصحية كمشروع محو الأمية ومشروع رعاية الطفل ومشروعات التعليم والمشروعات المتعلقة بالمرأة، إن تحقيق التفاعلات الصحية بين كل هذه المشروعات والأنشطة سوف يوجد التربة الملائمة لتحقيق الاستقرار السكانى الآمن ويهيئ المناخ المناسب للانطلاق الشامل لمشروعات التنمية وكلها تتحرك فى تناسق وترابط داخل إطار استراتيجى واحد ومحدد للمشروع القومى المصرى الشامل.

٦- دعم عوامل الاستفادة من فرص العولمة (الكوننة - الكوكبية) :

لتجنب وضع التلقى السلبى لتأثير تداعيات العولمة، وكى تصبح فاعلا ايجابيا فى وضع قواعد العولمة، فان مصر تنطلق من رؤية استراتيجية شاملة تستند الى اجماع قومى على المفاضلة بين بدائل التفاعل مع التحديات المترتبة مع العولمة،حيث تتجلى هذه الرؤية بسمات ثلاث : واقعية (أى تستند الى تشخيص موضوعى نقدى لظاهرة العولمة)، وعملية (أى تنطلق من حساب دقيق ورشيد للتكلفة والعائد وتطرح سياسات قابلة للتطبيق العملى)، ومبدئية)أى تسترشد بالقيم والمصالح الجوهرية للامة فى تطلعها المشروع والممكن الى تحقيق ما تصبو اليه من تقدم شامل فى مواجهة تحديات العولمة بتقليص مخاطرها وخسائرها وتعظيم فرصها ومكاسبها)، وان القرار الاستراتيجى المصرى قد حسم فى اتجاه خيار الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

(ثالثا) اصلاح الكيان الاقتصادى للدولة :

١- المدخلات الإصلاحية :

١٠١ - القطاع المالى : (سوق المال : البنوك. التأمين. سوق الأوراق المالية) :

منذ عام ١٩٩١، اتخذت مصر العديد من الخطوات لتحقيق الكفاءة والمنافسة واعطاء ملائة مالية للنظام المصرفى، وقد استهدفت الحكومة من اتخاذها لسياسات الإصلاح القطاعى تشجيع الادخار والتدفق الكفء للموارد المالية الى القطاع الخاص من خلال نظام مالى مستقر، وعلى مدار اعوام إصلاح السياسات القطاعية قامت الحكومة المصرية بالعديد من الاجراءات لاصلاح القطاع المالى تحقيقا لاهدافها والتزاما ببرنامجها الاصلاحى فقد تعهدت الحكومة المصرية باستكمال الخطوات الضرورية للسماح للبنوك الاجنبية بالتشغيل الكامل، كما تم ضمان وصول نسبة رأس المال إلى الأصول للبنوك التجارية بما لا يقل عن ٥٪ ثم وصلت النسبة بعد ذلك إلى ٨٪، وقد عملت الحكومة على تعديل السياسات والاجراءات التى تسهل اقامة فروع للبنوك التى وصلت بمعدل كفاية رأس المال الى ٨٪.

كما قامت الحكومة بالغاء التحكم فى معدل سعر الفائدة على السندات المصدرة طبقا لقانون سوق الاوراق المالية، اضافة الى قيامها بالغاء الرقابة على العمولات المصرفية الخاصة بالخدمات المصرفية، كما عمدت الحكومة الى تنفيذ التشريع الذى يحقق

المعالجة الضريبية المتساوية سواء للفائدة او للاشكال الاخرى للدخول الرأسمالية، كما قامت الحكومة بدراسة لإعادة النظر فى الرقابة الخارجية التى يقوم بها البنك المركزى المصرى للتعليمات والاجراءات المتعلقة بالفحص والتفتيش المكتبى (داخل البنك) والميدانى (خارج البنك) وتقديم مراجعة عملية للاجراءات ومن هنا اصدر البنك المركزى الدليل العملى للرقابة المكتبية والدليل العملى الثانى للرقابة والتفتيش الميدانى.

وقد قامت الحكومة باستكمال دراسة القطاع المالى (متضمنة البنوك، الشركات الاستثمارية، صناديق الاستثمار، شركات التأمين..... إلخ) ووضع التوصيات التى تكفل التخلص من القيود التى تحد من فعالية تسيير المؤسسات المالية الخاصة، وايضا قامت الحكومة باجراء دراسة لاختبار مدى الجدوى الاقتصادية من ادخال ادوات مالية جديدة فى القطاع المالى.

وبالنسبة لقطاع اسواق المال، فانها تمثل حجر الزاوية فى النظم المالية الحديثة خاصة تلك التى تعتمد على اقتصاديات السوق، فسوق راس المال مسألة ضرورية للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية ومنها مصر لما تتيحه هذه الاسواق من قدرة على التمويل الذاتى والاقتراض وتوصف تلك الاسواق التى بخارج الدول الصناعية الكبرى بالاسواق الناشئة وتتميز بالزيادة الكبيرة فى القيمة السوقية للاسهم بالاضافة الى تزايد حجم الاصدارات الجديدة للاسهم، ولقد التزمت الحكومة المصرية بتمرير ضمانات

السوق فى اطار اصلاح هيكلى لسوق الاوراق المالية (البورصة) مع اصدار اللوائح الضرورية المنظمة لنشاطاتها.

كما قامت الهيئة العامة لسوق المال بمراقبة التزام الشركات بتطبيق قواعد المحاسبة والمراجعة الدولية عند الافصاح عن مراكزها المالية، كما تولت الحكومة التأكيد على ان اللجنة الفنية المشكلة لوضع معايير المحاسبة والمراجعة المصرية قد بدأت عملها وقامت بنشر مجموعة من المعايير المحاسبية وقواعد المراجعة ليجرى تطبيقها. كما صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ المنظم لسوق المال، كما صدرت لائحته التنفيذية بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣، بالاضافة الى صدور القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ الخاص بعمليات الحفظ المركزى للاوراق المالية، ولقد تم انجاز انشاء صندوق ضمان التسويات المالية، كما ان الحكومة فى طريقها الان لاستصدار القرار الخاص بانشاء صندوق لتأمين المتعاملين فى اسواق الاوراق المالية من المخاطر غير التجارية.

كما قامت الحكومة بإصدار معايير كفء لثلاث على الأقل من مجالات خدمات الأوراق المالية كالسمسرة وكإدارة المحافظ المالية وكالشركات المتخصصة فى مسك السجلات واجراء التسويات الخاصة بالتعامل بسوق الاوراق المالية و اعتماد المعايير المتطورة لهذه المجالات الثلاثة. كما انه جارى اصدار معايير كفئ لأربع على الاقل من مجالات الخدمات المالية لسوق الاوراق المالية واعتماد

المعايير الإدارية والصناعية المطورة لهذه المجالات الاربعة، ومن المخطط اعداد الضوابط المنظمة لانشطة اضافية من انشطة عمل شركات الوساطة المالية لتصدر تباعا بالقرارات اللازمة فى اطار تعديلات اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

هذا وقد تم اصدار القواعد الخاصة بالشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية على الوجه التالى:

- القرار المنظم لاضافة نشاط التعامل والوساطة والسمسرة فى السندات Bond Dealer (قرار رقم ٤٣/٢٠٠٠).

- القرار المنظم لعمليات اصدار السندات (قرار رقم ٤٢/١٩٩٩).

- القرار المنظم لشركات التعامل والوساطة والسمسرة فى الاوراق المالية (قرار رقم ٤٤/٢٠٠٠).

- القرار المنظم لدرجات تقييم وتصنيف وترتيب الاوراق المالية Rating (قرار رقم ٩٧/١٩٩٩).

- القرار المنظم لعملية اصدار السندات وصكوك التمويل وضرورة تحديث التصنيف سنويا خلال فترة الاستحقاق (قرار رقم ١١٤/١٩٩٩).

٢٠١- المالية العامة :

أما قطاع المالية العامة، فقد تطرق الاصلاح فيه الى عدة مجالات منها : الإصلاح الضريبى : حيث قامت الحكومة بتوسيع نطاق تغطية الضريبة العامة على المبيعات لتشمل السياحة وخدمات

الاتصالات كما اتخذت الخطوات اللازمة لتطبيق ضريبة المبيعات على مستوى تجارة التجزئة، وجارى حاليا مد تغطية ضريبة المبيعات لمستوى تجارة التجزئة مع خصم الضرائب التى سبق دفعها على المدخلات، كما بدأت الحكومة فى تنفيذ الضريبة العامة الموحدة على الدخل لتوسيع الوعاء الضريبى وتخفيض هامش اسعار الضريبة (المعدلات الحدية)، وجارى حاليا تطوير ضريبة الدخل الفردية العامة بتوسيع قاعدتها والحد من الاعفاءات الخاصة ودعم حوافز الوفاء بها بتطوير نظام الغرامات والتأخير والمراجعة.

كما تقوم الحكومة حاليا بتنفيذ اصلاحات ادارية بالضريبة على ايرادات الشركات مثل تحسين فاعلية عملية الطعن وتطوير المزيد من اجراءات المراجعة الضريبية المختارة والمركزة.

٣٠١ - توسيع قاعدة الملكية والخصخصة :

اتخذت العديد من الخطوات بهدف توسيع قاعدة الملكية كان أساسها خصخصة شركات القطاع العام والتى بدأت بصدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذى بموجبه حلت الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام، كما حلت الشركات التابعة محل الشركات التى تشرف عليها هذه الهيئات.

ولتنظيم عمليات الخصخصة فقد أصدر مكتب قطاع الاعمال العام بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٣ دليل الاجراءات والارشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية واعادة الهيكلة وحوافز العاملين والادارة حيث تضمن الدليل المذكور ثلاثة أبواب: الأول عن

برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة فى شركات قطاع الأعمال العام وتناول هذا الباب أهداف البرنامج ومبادئه الأساسية وتنفيذه واختيار الشركات التابعة التى تطرح أصولها أو أسهمها للبيع واستخدام حصيلة البيع والأساليب الممكن استخدامها لزيادة مساهمة القطاع الخاص فى تلك الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية العامة ومراحل تنفيذ البرنامج (التنظيم - اعادة الهيكلة - الوصول الى نقطة البيع- اتخاذ قرار البيع - التنفيذ) ودور المؤسسات المالية الوطنية فى توسيع قاعدة الملكية، وتناول الباب الثانى القواعد الاسترشادية لإعادة هيكلة الشركات والسياسات الرئيسية التى يمكن إتباعها لإعادة الهيكلة والشركات المستهدفة والأهداف المنشودة لذلك، وصندوق تمويل إعادة الهيكلة والقواعد الاسترشادية التى تطبق على حالات التصفية، وتناول الباب الثالث ضوابط واقتراحات اشتراك العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى شركات قطاع الأعمال العام فى الزيادة فى الأرباح المحققة وتضمن الدليل ثلاثة ملاحق: (الأول) أسماء الشركات المطروحة أسهمها للبيع، (الثانى) تناول مرحلة الإعداد لطرح الممتلكات العامة للبيع (الثالث) عبارة عن إرشادات عامة عن خطوات تنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية فى شركات القطاع العام.

وهناك ٣١٤ شركة قطاع عام خاضعة لبرنامج الخصخصة تم تصنيفها ماليا إلى ١٠٨ شركة رابحة، و ١٤٠ شركة تحتاج إلى إعادة هيكلة لمعالجة ما تعانيه من اختلالات تمويلية، و٦٦ شركة فى حالة إعسار مالى شديد.

وخلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى فبراير ١٩٩٥ تم وضع اساس عملية الخصخصة وتم خصخصة ٧ شركات مع تصفية ثلاث شركات أخرى، أما خلال عام ١٩٩٦ فقد تم التعامل مع ٢٥ شركة، منهم ١٤ شركة بيعت أغلبية أسهمها فى بورصة الاوراق المحلية، و٣ شركات بيعت أغلبية اسهمها الى مستثمرين رئيسيين، و ٦ شركات طرح ٤٠٪ من أسهمها فى البورصة، وشركة واحدة تم تصفيتها، بالاضافة الى شركة واحدة بيعت كأصول انتاجية.

ومن يناير حتى يونية ١٩٩٧ تم بيع : أصول ٦ شركات، كما تم بيع أغلبية أسهم ١٢ شركة من خلال البورصة ولمستثمرين رئيسيين، وتم بيع شركتين للعاملين، وقد خرجت كل هذه الشركات من مظلة القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ (الذى ينظم شركات القطاع العام) للعمل تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (الذى ينظم عمل شركات القطاع الخاص)، وخلال عام ١٩٩٧ بلغ عدد الشركات التى تم التعامل عليها ٢٨ شركة.

أما خلال عام ١٩٩٨ فقد شهدت هذه الفترة مجموعة من الاحداث العالمية والمحلية كان لها تأثير كبير على المناخ الاقتصادى العالمى والمحلى بدءا من الازمة المالية لجنوب شرق آسيا التى عصفت باقتصاديات الدول الملقبة بالنمور الآسيوية وكذا أثرت على توجهات الاستثمار الاجنبى المباشر فى الاسواق الناشئة كما ظهرت الآثار السلبية لحادث الاقصر الارهابى والتى تمثلت فى تقلص الطلب على استثمارات المحفظة فى البورصة المصرية، ورغم ذلك فلقد اتخذت الحكومة بعض الاجراءات التى تمثلت فى تنويع

اساليب الخصخصة للمحافظة على مسيرة البرنامج برغم كل هذه العوامل، الا ان الارقام تشير الى ان عدد الشركات التى تم التعامل عليها خلال العام المذكور بلغ ٣٢ شركة، وقد قامت وزارة قطاع الاعمال فى هذه الفترة بالتركيز على بيع الشركات قليلة الربحية والخاسرة لمستثمرين استراتيجيين من اجل تطويرها فنيا واداريا وتسويقيا وتم الاستعانة بمجموعة كبيرة من المروجين وضامنى الاكتتاب للقيام بطرح هذه الشركات وقد كان من الضرورى القيام بعمليات صياغة الشروط المرجعية Terms of Reference للتعامل مع هؤلاء المروجين وكذلك تدريب القيادات القانونية ومسئولى الخصخصة بالشركات على اعمال هذه المرحلة.

وشهد عام ١٩٩٩ نجاح السياسات التى وضعت لتنفيذ البرنامج فى ظل الظروف السابق ذكرها وتمثل ذلك فى الآتى : عدد الشركات التى بيع اغلبيتها لمستثمرين رئيسيين بلغ ٩ شركات، و ٥ شركات بيع اغلبيتها للعاملين، و٦ شركات تم تأجيرها (أو خطوط انتاج بها)، وشركتان تم بيعها كأصول انتاجية، و٧ شركات تم تصفيتها.

ومنذ بداية برنامج الخصخصة حتى ٢٠٠٠/٧/٣١ بلغ اجمالى الشركات والمصانع التى خضعت لبرنامج الخصخصة ١٦٥ شركة ومصنع منها : ٢٧ مصنع مباع ومؤجر و ١٣٨ شركة تم التعامل عليها فى البرنامج بيانها كالتالى: ٣٨ شركة بيع أغلبية اسهمها بالبورصة، و ٢٤ شركة بيع أغلبية أسهمها لمستثمر رئيسى، و ٣٠

شركة بيع أغلبية أسهمها لاتحاد العاملين المساهمين، و ٣٠ شركة بيعت بالكامل كأصول وبالتالى يكون اجمالى عدد الشركات التى خرجت من القانون ٢٠٣ قد بلغ ١٢٢ شركة بالاضافة الى ١٠ شركات أدوية ومطاحن بيع ٤٠٪ من أسهمها و ٦ شركات بيع بها حصص أقل من ٥٠٪.

أما فى مجال البنوك فقد قامت الحكومة بخفض مساهماتها فى خمسة بنوك مملوكة ملكية مشتركة ثم تلى ذلك خفض مساهماتها فى ٧ بنوك مشتركة أخرى وجارى حاليا خفض المساهمة فى ٤ بنوك إضافية، وقد أجريت دراسة تشخيصية تقويمية لبنكين قطاع عام تمهيدا لتحويل غالبية الملكية العامة فى احدهما الى القطاع الخاص، وقد تم تحديث هذا التقويم من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لانهاء عمليات البيع، هذا وقد اصدر مجلس الشعب قانونا من شأنه تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى ملكية بنوك القطاع العام و الذى يقضى بمشاركة الأجانب فى تملك ٥١٪ من الاسهم فى البنوك المشتركة و الخاصة.

شهدت الفترة من آخر يونية ١٩٩٧ الى آخر يونية ٢٠٠٠ زيادة نصيب بنوك القطاع الخاص والمشتركة وفروع البنوك الاجنبية فى حجم النشاط المصرفى حيث انخفضت نسبة ارصدة الودائع لدى بنوك القطاع العام التجارية الى اجمالى الودائع بالبنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى من ٦٢,٢٪ الى ٥٧,٣٪ خلال الفترة المشار اليها.

وفى قطاع التأمين أعدت الحكومة خطة للسماح للشركات الاجنبية بمزاولة نشاطاتها بشكل كامل فى سوق التأمين المصرى، هذا بالاضافة إلى خفض مساهمة الحكومة فى شركة تأمين مملوكة ملكية مشتركة، كما تم إلغاء ملكية شركات التأمين القطاع العام فى أربع شركات تأمين للمناطق الحرة والقطاع الخاص، كما صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٩٨ الذى تضمن بعض الأحكام الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين المعتبرة من شركات القطاع العام والذى تضمن ايضا تعديل بعض احكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر، هذا بالاضافة الى صدور قرارالهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين رقم ١٠٥ /١٩٩٩، بشأن الاحكام المنظمة لعمليات اعادة التأمين التى يتعين على شركات التأمين المصرية ان تعيدها لدى الشركة المصرية لاعادة التأمين.

كما قامت الحكومة المصرية باتخاذ الاجراءات القانونية الضرورية مثل اصدار القانون رقم ١٩٩٨/١٥٦ الذى يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة فى رؤوس اموال شركات التأمين التابعة للقطاع العام. ولقد بدأت عملية تقييم شركات التأمين التابعة للقطاع العام فى شهر مارس ٢٠٠٠ وسوف يتم الانتهاء منها فى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٠، وقد تم اعطاء مهمة تقييم هذه الشركات الى الشركات المالية العالمية المتخصصة، حيث تتولى "مورجان ستانلى" تقييم شركتى الشرق والاهلية وتتولى "فليمنج" تقييم شركتى مصر والمصرية لاعادة التأمين، كما تم اعداد معايير محاسبية جديدة

لقطاع التأمين تتمشى مع المعايير النمطية العالمية فى هذا الشأن وقد صدرت هذه المعايير بالقرار رقم ١٥٧/١٩٩٩.

كما صدر القرار رقم ١٠٥/١٩٩٩ بشأن الاحكام المنظمة لعمليات اعادة التأمين التى يتعين على شركات التأمين المصرية ان تعيدها لدى الشركة المصرية لاعادة التأمين طبقا لاحكام المادة (٣٤) من القانون ١٠/١٩٨١، على ان يسرى هذا القرار على العمليات التى تصدر اعتبارا من ١/١/١٩٩٩، مع تدرج الانخفاض فى النسبة فى السنوات المقبلة. وقد التزمت جميع الشركات المحلية بالحصة المنصوص عليها فى القرار المذكور، خلال الفترة من ١/١/١٩٩٩ إلى ٣١/١٢/١٩٩٩ وهى: ٣٠٪ فيما يزيد عن حدود الاحتفاظ بالنسبة لفروع التأمين الواردة بالبنود (٧، ٦، ٤، ٣، ١) حريق - أجسام - طيران هندسى - بترول، و ٢٠٪ على الأساس النسبى بالنسبة لفروع التأمين الواردة بالبنود (٨، ٧، ٢) نقل - سيارات - حوادث.

كما تم تنفيذ مانص عليه القرار خلال الفترة من ١/١/١٩٩٩ إلى ٣١/١٢/١٩٩٩ حيث تم تخفيض الحصة بنسبة ٥٪ عن الفترة السابق إيضاحها وقد أظهرته ميزانيات الشركات المحلية المنتهية فى ٣٠/٦/٢٠٠٠

وقد تم إعداد خطة لإصلاح قطاع التأمين بمعرفة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بالتشاور مع مؤسسة Barents تم البدء فى تنفيذها منذ سبتمبر ١٩٩٩، تشمل مقترحات لتطوير قانون

الإشراف والرقابة على التأمين، وصناديق التأمين الخاصة، وإعداد القواعد المنظمة لممارسات السوق ولفحص المراكز المالية للشركات وجارى الانتهاء من هذه المرحلة حيث تم تقديم مقترحات بتشريعات التأمين وصناديق التأمين جارى مناقشتها حاليا لتعديلها بما يتمشى مع متطلبات السوق المصرى، كما تم الانتهاء من إعداد مشروع دليل عمل لكل من الرقابة على ممارسات السوق وفحص المراكز المالية للشركات يجرى مراجعتهم بمعرفة الهيئة وخبراء K. P. M. G & Barents لإعدادهم فى الصورة النهائية القابلة للتطبيق، كما قامت الهيئة بإعداد حزم برامج لنقل بيانات ملاحق شركات التأمين الدورية للهيئة إليكترونيا، بالإضافة إلى ذلك قامت الهيئة بالتشاور مع مؤسسة Barents بإعداد خطة طويلة المدى (لمدة ٤٠شهر) لتطوير قطاع التأمين تطويرا شاملا بما يتماشى مع أسواق التأمين المتقدمة ولمواكبة المتغيرات الاقتصادية المقترحة وهيكل السوق فى السنوات القادمة.

وفى مجال الغزل والنسيج فقد تم خصخصة ٤ شركات من شركات الغزل والنسيج وهذه الشركات هى: الشركة العربية المتحدة للغزل والنسيج (٦٦,٦٪ بيع للقطاع الخاص)، بوليفاريا (١٠٠٪ بيع للقطاع الخاص)، كابو (١٠٠٪ بيع للقطاع الخاص)، شركة الإسكندرية للغزل والنسيج (٩٤٪ بيع منها للقطاع الخاص). كما تم تصفية شركة القاهرة للحراير. وفى مجال حلج الاقطان تم خصخصة شركتان هما: الشركة العربية لحلج الاقطان(٦٢,٦٥٪ بيع للقطاع الخاص)، شركة النيل لحلج الأقطان (٥١,٥٪ بيع

للقطاع الخاص) النصر للملابس والمنسوجات (٩٣٪ بيع للقطاع الخاص). كما تم بيع وتأجير اجزاء كثير من شركات اسكو والدقهلية للغزل والنسيج والشرقية للغزل والنسيج ويجرى اصلاح العديد من الشركات الأخرى تمهيدا لبيعها.

أما فى مجال النقل البحرى فقد تم تجزئة واحدة من شركات النقل البحرى (الإسكندرية) إلى أربعة شركات حتى إذا خصخصت تم كسر الاحتكار لتجنب نقل الاحتكار من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما تم الانتهاء من تقييم شركات خدمات النقل البحرى تمهيدا لخصخصتها، وقد وافقت المجموعة الوزارية للخصخصة بجلستها بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٥ على طرح ٧ شركات فى مجال التوكيلات الملاحية واعمال الشحن والتفريغ للبيع للقطاع الخاص وذلك فى اطار الشركات المطروحة ضمن برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٧، كما وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/١/٥ على قانون يسمح للمشروعات الخاصة سواء المصرية او الاجنبية بالمشاركة فى خدمات النقل البحرى والتوكيلات البحرية والشحن والتفريغ وتموين واصلاح السفن والتوريدات البحرية.

أما بالنسبة لحصيلة عمليات البيع الناجمة عن تنفيذ برنامج الخصخصة فحتى ١٣ أغسطس ٢٠٠٠ بلغت اجمالى حصيلة البيع ١٢,٠٤٩ مليار جنيه تم استخدامها كالتالى: ٣,٦٠١ مليار جنيه لسداد مديونيات البنوك، و ١,٩٠٨ مليار جنيه معاش مبكر واعانات واجور شركات خاسرة، و ٥,٨٢٢ محول لوزارة المالية من

عوائد الخصخصة، و ١,٢١٤ مدفوع تحت حساب اعادة الهيكلة للشركات القابضة، وبذلك يبلغ اجمالى الاستخدامات ١٢,٥٤٤ مليار جنيه ويتبقى ٠,٥٠٥ مليار جنيه رصيد صندوق اعادة الهيكلة فى ٢٠٠٠/٨/١٣.

٤٠١ ـ تنفيذ المشروعات بنظامى BOOT & BOT :

تم التعاقد على انشاء مشروعات بنظامى "بناء ـ تشغيل ـ تمليك ـ تحويل" (BOOT) و"بناء ـ تشغيل ـ تحويل" (BOT) فى عدة قطاعات.

ففى قطاع الكهرباء تم التعاقد مع شركة " انترجن سيدى كرير لتوليد الكهرباء " على انشاء اول محطة توليد كهرباء بسيدى كرير بقدرة ٢× ٣٢٥ ميجاوات بنظام BOOT وتبلغ استثماراتها نحو ٤٨٠ مليون دولار، وكذلك تم توقيع الاتفاقيات الاربعة التالية بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٢: اتفاقية شراء القوى الكهربية بين هيئة كهرباء مصر وشركة انترجن سيدى كرير لتوليد الكهرباء، واتفاقية توريد الوقود بين الهيئة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) وشركة انترجن سيدى كرير لتوليد الكهرباء، واتفاقية حق الانتفاع بين هيئة كهرباء مصر وشركة انترجن سيدى كرير لتوليد الكهرباء، واتفاقية ضمان بين البنك المركزى المصرى وشركة انترجن سيدى كرير لتوليد الكهرباء، وقد تم الاغلاق المالى للمشروع بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢١ كما بدأت الشركة فى تنفيذ المشروع اعتبارا من هذا التاريخ.

كما تم التعاقد بين هيئة كهرباء فرنسا EDF و "خليج السويس للطاقة "على إنشاء محطة توليد كهرباء خليج السويس بقدرة

٢× ٣٢٥ ميجاوات بنظام BOOT باستثمارات تبلغ ٢٤٠ مليون دولار أمريكى، وأيضا بين EDF و " شرق بورسعيد للطاقة "على إنشاء محطة توليد كهرباء شرق بورسعيد بقدرة ٢× ٣٢٥ ميجاوات بنظام BOOTباستثمارات تبلغ ٢٤٠ مليون دولار أمريكى.

كما تم بناء اربع مطارات بنظام BOOT، بالاضافة الى عرض انشاء عدة طرق بنظام BOOT ومنها على سبيل المثال: طريق اسكندرية / الفيوم، وطريق: الفيوم / اسوان.

بالنسبة للمشروعات التى تم التعاقد عليها بنظام BOT فهى : عقد مشروع جراج الدراسة وقيمته ١٩٧ مليون جنيه مصرى موقع بين كل من محافظة القاهرة والشركة المصرية للاستثمار العمرانى والتشييد (والتى تساهم فى راسمالها شركة المقاولون العرب "عثمان احمد عثمان وشركاه" بنسبة ٢٥٪)، عقد مشروع انشاء فندق وملحقاته بمدينة الانتاج الاعلامى بمدينة ٦ اكتوبر قيمته الاجمالية ١٢٠ مليون جنيه مصرى موقع بين كل من محافظة الجيزة والشركة المصرية للاستثمار العمرانى والتشييد، وعقد مشروع انشاء وتشغيل وانتفاع بمشروع جراجين متعددى الطوابق تحت سطح الارض بميدان التحرير قيمته الاجمالية ٢٩٩ مليون جنيه مصرى موقع بين كل من محافظة القاهرة والشركة العالمية للتنمية العمرانية(والتى تساهم فى راسمالها شركة المقاولون العرب "عثمان احمد عثمان وشركاه" بنسبة ١٠٪)، وعقد جراج متعدد الطوابق أسفل سطح الأرض بميدان مصطفى محمود بالمهندسين

بالجيزة بقيمة إجمالية قدرها ٤٥ مليون جنيه مصرى بنظام BOT موقع بين شركة المقاولون العرب والشركة المصرية للإستثمار العمرانى والتشييد تنفيذا للعقد المؤرخ ١٩٩٩/٤/٢٤ الموقع بين الشركة المصرية للإستثمار العمرانى والتشييد ومحافظة الجيزة.

٥٠١- التجارة الخارجية :

اتخذت الحكومة المصرية قراراها بتنفيذ المزيد من الإصلاحات فى مجال التجارة الخارجية وذلك بتقليل الحماية المفروضة بخفض الحواجز الجمركية فقد تم خفض الحد الاقصى للتعريفة الجمركية من ٦٠٪ الى ٤٠٪ وكذا تم خفض الضريبة الجمركية والغير جمركية على السلع الرأسمالية وذلك للعمل على ايجاد قدر من المنافسة العادلة بحيث تعمل على تحقيق الرعاية للمنتجات المحلية بالقدر الذي يعمل على تنشيطها وتجويد الإنتاج وفتح مجالات التصدير امام المنتجات المصرية فى وسط عالم تسوده الكيانات الاقتصادية الكبيرة، ولقد أوضحت الحكومة أنها لن تفرض او تزيد من التعريفة او الرسوم الجمركية على الواردات، كما تعمل الحكومة جاهدة فى اتجاه تشجيع الاستثمارات الخاصة وقد أعلنت ذلك فى العديد من المرات تجديدا لالتزامها بتحرير التجارة والإسراع فى اللحاق بالعالم الخارجى ومواكبة التقدم وما يحدث من عولمة اقتصادية وذلك ليكون هناك حافزا على مزيد من الاستثمار فى الصناعة لخلق المزيد من فرص العمالة.

وفى مجال الاصلاح الجمركى غير التعريفى فقد اعدت الحكومة المصرية خطة زمنية لتنفيذ التوصيات المختارة من دراسة " التجارة/الجمارك " التى تم اعدادها، فقامت الحكومة بانشاء نقطة موحدة لانهاء الاجراءات بالنسبة للصادرات وقد تم نفس الشئ بالنسبة للواردات. وقد حققت الحكومة الانسياب الإدارى المتعلق بالخدمات الجمركية وذلك عن طريق استخدام الحاسبات الالية لتسهيل اتمام الاجراءات الجمركية وايجاد قاعدة للبيانات والمعلومات التى يمكن بها اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب، ونود الاشارة هنا الى ان الأعوام القادمة سوف تشهد المزيد من الاجراءات الاصلاحية سواء فى مجال الاجراءات الجمركية او مجال اعداد الكوادر الفنية لتنمية الفكر الجمركى وبما يتمشى مع التقدم العالمى فى هذا المجال.

وفى مجال تشجيع الصادرات، ونظرا للاهتمام البالغ الذى تعطيه الدولة لدفع الصادرات فان الحكومة اخذت على عاتقها تطوير الموانئ المصرية حيث ان هذا التطوير يعتبر خطوة مهمة فى اتجاه تشجيع الصادرات والرشادة والمصداقية فى تنفيذ قواعد ونظم التجارة والاستثمار.

وفى مجال النقل البحرى تبنت الحكومة المصرية الدراسة الخاصة بكسر الاحتكار فيه وفى أنشطته الخدمية والتأكيد على تحقيق المنافسة الكاملة، وتقوم الحكومة الان بالغاء الموانع القانونية والتنظيمية على دخول وعمل الشركات التجارية المملوكة للاجانب

وكذا شركات خدمات الصادرات والواردات اخذا فى الاعتبار التزامات الحكومة المصرية فيما يتعلق بالجزء الخاص بالخدمات باتفاقية الجات، كما تم السماح للشركات الخاصة ولشركة مصر للطيران بنقل الخضراوات والبضائع دون أى قيود.

ولقد تم اتخاذ الإجراءات الخاصة بخفض تكلفة الشحن الجوى بتخفيض أسعار الشحن الجوى تدريجيا وعلى مراحل حيث ان مؤسسة مصر للطيران اتبعت منذ سنوات سياسة بيعية فيما يختص بتنمية وتنشيط البضائع تتماشى مع متطلبات السياسة الاقتصادية للدولة ومايطرأ عليها من تغيرات من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر واضعين فى الاعتبار الشركات الناقلة المنافسة سواء على خط مباشر او عبر نقاط وسيطة، وكان الهدف فى كل التغييرات تشجيع الصادرات المصرية لمساعدتها على فتح اسواق جديدة تمكنها من منافسة منتجات وصادرات الدول الصناعية.

هذا وقد تم انهاء احتكار شركة مصر للطيران للخطوط الملاحية، والغاء الموانع امام دخول القطاع الخاص فى مجال النقل الجوى، مع السماح للطيران المؤجر بنقل البضائع المصرية بدون دفع رسوم لشركة مصر للطيران.

وتأكيدا على حرص الحكومة على تشجيع الصادرات فقد صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ويتضمن القانون ٤٦ مادة تنظم حوافز وضمانات الاستثمار للمشروعات

التى ستتـ[illegible] نطاقه مع عدم الاخلال بالمزايا والاعفاءات والحوافز التى تتمتع بها المشروعات القائمة آنئذ.

كما تم العمل بجمارك الصادرات على مدار الـ ٢٤ يوميا، وقد اقتصر فى اجراء الفحص على البضاعة المصدرة ان يؤخذ فى الاعتبار فقط عوامل الصحة العامة والامان والجودة مع قصر الاجراءات على استخدام نموذج واحد فقط واتمامها فى النقطة التخليصية الموحدة One Stop Shop، كما تم انشاء محطات جمركية فى المدن الصناعية (مثل العاشر من رمضان- السادس من أكتوبر) بحيث تتم الاجراءات فى مواقع الانتاج والتعبئة ولا يعاد فحص البضائع فى موانئ التصدير خفضا للوقت والتكلفة فى هذا المجال مع إعفاء الصادرات من مقابل خدمات الكشف والفحص والمعاينة وايضا مقابل العمل فى غير الأوقات الرسمية مع رد الرسوم السابق تحصيلها على مكونات الانتاج المستوردة الداخلة فى انتاج المنتجات المصدرة وتبسيط إجراءات نظامى "الدروباك" والسماح المؤقت وتيسيرا للعمل بتلك النظم فقد تم ميكنة الادارة الجمركية بالكامل لضمان السرعة والكفاءة والفاعلية، كما تم تطوير نظام الرد المباشر والرد الفورى للضرائب والرسوم السابق تحصيلها طبقا لنظام الـ Tax Rebate.

وقد تم إرساء قواعد تطوير نظام رد الضرائب والرسوم الجمركية عن المكونات الاجنبية المستوردة الداخلة فى المنتجات المصدرة بتحديد الاسلوب المبسط لتنفيذ الـ Tax Rebate وذلك لتبسيط اجراءات

التصدير ولهذا الغرض تم عمل جداول نمطية للسلع موضح بها قيمة الضرائب والرسوم الواجب ردها، وقد تم اصدار جداول نمطية لسلع غذائية وكيماوية وهندسية وخشبية ومنسوجات خلال عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨ بلغت ١٠٠٠ سلعة تقريبا يتم الرد عنها فورا من مواقع التصدير بالفئات الموضحة قرين كل سلعة.

كذلك تم توحيد مكاتب السجل التجارى والعلامات التجارية والرسوم الصناعية فى مكتب واحد تسهيلا على المتعاملين بصفة عامة وعلى المصدرين بصفة خاصة.

٦٠١ - القطاع البيئى :

تواجه بلدان العالم ومنها مصر مشاكل بيئية متعددة لكل منها خطورتها كتلوث الهواء بالرصاص او غيره وكتلوث المياه والتلوث الناتج عن المخلفات الصلبة وتلوث التربة.

ومنذ عدة سنوات مضت، بدأت مصر تخطو بخطوات حثيثة نحو حل المشاكل البيئية الحيوية، وتحسين فرص تحقيق التنمية المتواصلة على المدى الطويل ولقد حققت الحكومة المصرية العديد من الانجازات فى هذا المجال وذلك من خلال برنامج اصلاح السياسات القطاعية الذى ساند وشجع الحكومة من خلال مجموعة من الإجراءات البيئية بدأت منذ عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ وحتى الآن.

ويتولى جهاز شئون البيئة التابع لوزارة شئون البيئة كل ما يختص بقطاع البيئة ولقد زادت مسئوليات الوزارة والجهاز المذكور

بصدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الذى اتاح لهما قدرة اكبر وسلطات أوسع فى ادارة الشئون البيئية والسماح باصدار نظم ومعايير الاصحاح البيئى.

وبجانب الجهاز الفنى لشئون البيئة هناك جهات ووزارات اخرى موكل اليها بعض مسئوليات قطاع البيئة من ناحية السيطرة على التلوث وحماية البيئة ومنها على سبيل المثال وزارة الصحة التى تختص بالوقاية والعلاج من الاثار السلبية للبيئة كمكافحة الامراض المتوطنة والامراض المعدية والرقابة على الاغذية وضمان سلامتها، ووزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية التى تختص بمستلزمات بناء المراجل و المحطات الحرارية وتختص ايضا بامور التخطيط البيئى واستخدامات الاراضى بالمجتمعات العمرانية الجديدة، ووزارة الصناعة التى تختص بوضع القواعد والشروط اللازمة لاستيفاء المصانع لشروط السلامة والاصلاح البيئى.

كما أعدت الحكومة الانظمة والاليات الخاصة بتنفيذ القرارات التى تتعلق بالملوثات المنبعثة من المركبات، كما قامت باعداد الخطة القومية لمكافحة التعرض للرصاص والتى تتكون من مكونين اساسيين : خطة عمل مسابك الرصاص، وخطة مكافحة التلوث بالرصاص ولقد اصدرت وزارة الدولة لشئون البيئة القرار الوزارى رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ فى شأن تكوين لجنة تسيير المشروع ممثل فيها الوزارات والجهات المعنية لصياغة وتبنى الخطة فى شكلها النهائى ووضعها موضع التنفيذ.

كما تم تطبيق القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولوائحه التنفيذية على القطاعين العام والخاص على قدم المساواة وذلك لخفض انبعاثات الجزيئات الدقيقة وملوثات الهواء الاخرى من المصادر الثابتة حيث يتم التفتيش البيئى على المنشآت الصناعية على اساس احمال التلوث وخطورتها وليس على اساس الملكية، ويقوم المعمل المركزى للرصد البيئى بجهاز شئون البيئة يأخذ عينات من الانبعاثات وتحليلها.

وقد تم اتخاذ العديد من الخطوات فى هذا الشأن منها ان الغاز الطبيعى اصبح يستخدم على نطاق واسع كبديل للبنزين النظيف فى اغلب المخابز والورش بل وفى السيارات أيضا، كما تم تنفيذ البرنامج الخاص بخفض تراكم الانبعاثات من مصانع الأسمنت.

و تم إنشاء محطات لمراقبة الهواء فى إقليم القاهرة الكبرى وفى محافظات أخرى من اجل مراقبة الهواء المحيط و تم اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل مسابك الرصاص وتطوير تقنيتها وقامت كل من وزارة البيئة والقوى العاملة بتوقيع البروتوكول الخاص بفرض القانون رقم ١٩٩٤/٤ لخفض التلوث فى البيئة العاملة والهواء المحيط، بالاضافة الى خفض ملوثات الهواء خاصة إنبعاث الكائنات الدقيقة والهيدروكربونات من المصادر الثابتة بالقطاعين العام والخاص مع الأخذ فى الاعتبار التكاليف والعوائد الاقتصادية لعمليات الخفض بالاضافة الى تحديد منهج الجمع والتحليل والقياس فى دليل ارشادى للتحقق من مدى وفاء المصادر الثابتة

لانبعاثات الهواء للقواعد الخاصة فى هذا الشأن وتم اعداد قائمة مبدئية بالمصادر الثابتة الرئيسية لملوثات الهواء خاصة الجزئيات الدقيقة والهيدروكربونات المنبعثة من مؤسسات القطاعين العام والخاص كما تم مكاتبة مصادر التلوث الصناعى الرئيسية فى هذا الصدد لاعلامهم بضرورة الالتزام بمتطلبات قانون البيئة.

وأيضا تم اعداد مسودة معايير الانبعاثات من المركبات الجديدة بمعدل أقل وجارى مراجعتها بواسطة لجنة مشتركة من وزارة شئون البيئة ووزارة الصناعة (هيئة التوحيد القياسى) ووزارة الداخلية وعقدت ندوة دعيت اليها الجهات المعنية بما فيها مصنعى المركبات ومصلحة الجمارك فى نهاية شهر اكتوبر ١٩٩٨ يتم بعدها اضافتها الى اللائحة التنفيذية للقانون ٤لسنة ١٩٩٤.

وقد تم تخصيص الارض المطلوبة لاقامة محطات نموذجية استرشادية لاختبار الإنبعاث من المركبات فى محافظتى القاهرة والقليوبية وجارى تخصيص قطعة أرض بمحافظة الجيزة لهذا الغرض، كما تم تخصيص الارض المطلوبة لانشاء مركز التدريب فى مدينة نصر.

كما تم تقديم الجازولين الخالى من الرصاص فى القاهرة الكبرى ومحافظات اخرى و٨٥٪ من الجازولين المستخدم حاليا فى المركبات خالى من الرصاص. ويتم استخدام الغاز الطبيعى المضغوط فى المركبات بدلا من البنزين، وهناك اكثر من ٢٠ محطة

بنزين خالى من الرصاص تم انشاءها فى القاهرة والمحافظات الاخرى، وقد قامت وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة بالموافقة على ٣ مراحل من البرنامج الخاص بتنفيذ القانون رقم ١٩٩٤/٤ المتعلق بانبعاث المركبات:إجراء إختبارات بالطرق، تشييد/تجهيز/تشغيل لثلاث مراكز نموذجية، بناء شبكة للاختبار.

وجارى تنفيذ خطة العمل الخاصة بخفض انبعاثات الرصاص من المسابك العامة والخاصة والتوسع فى الجهد المبذول الموجه للمصادر العامة والخاصة الاخرى لانبعاث الرصاص وذلك استنادا الى خطة مكافحة التعرض للرصاص، مع الاخذ فى الاعتبار انه تم تقديم الدعم الفنى اللازم للمسابك ذات الطاقة الانتاجية الكبيرة لاختيار التكنولوجيا النظيفة المناسبة، وتم الانتهاء من اعداد الخطة القومية لمكافحة التعرض للرصاص، كما صدر قرار وزارى لتكوين لجنة للاشراف على تنفيذ الخطة ممثلا بها كافة الوزارات والجهات المعنية، واهم ادوار هذه اللجنة هو تبنى الخطة والعمل على وضعها موضع التنفيذ وتعبئة الموارد اللازمة لذلك.

والحكومة المصرية ما تزال ملتزمة باستكمال تنفيذ خطة استبعاد استخدام البنزين المحتوى على الرصاص وخفض استعمال الوقود ذا نسبة التلوث العالية بالتوسع فى السعة التكريرية للبنزين الخالى من الرصاص وكذا خفض الفروق بين الاسعار العالمية والمحلية لمنتجات البترول الاخرى المسببة لتلوث البيئة.

٢- عوائد منجزات الاصلاح الاقتصادى (المخرجات الاصلاحية) :

١٠٢ - عوائد على المستوى الكلى :

ان ما حدث على النحو سالف الذكر من تغييرات للتحول إلى اقتصاد السوق مجيئا من اقتصاد ادير اداريا بشر ٰبة التخطيط المركزى (بالقرانة مع انفتاح اقتصادى) فكان اد ٰائد ثمارا يجرى قطافها فأتت اكلها فيما تمثل من بنايات اساسية فوقية وتحتية انجزت خلال السنوات التسعة عشر السابقة تقف شامخة محدثة عن نفسها بالإضافة إلى ما تحقق من إستقرار إقتصادى نتيجة تفريخ برنامج الإصلاح الاقتصادى لعوائده التى تمثلت فى وصول نسبة العجز فى الموازنة العامة حوالى ثلث أقصى نسبة محددة لعضوية Europe Monetary Union (EMU) اتحاد النقد الأوروبى، كما انخفض الدين الحكومى من ٥٥٪ من اجمالى الناتج المحلى عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤ إلى ٤٨٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٩ فى حين ان المطلوب بواسطة Maastricht requirement هو ٦٠٪، كما انخفض متوسط معدل التضخم السنوى من ٢١,١ ٪ عام ١٩٩١/١٩٩٢ الى ٦,٢ فى عام ١٩٩٦/ ١٩٩٧ والى ٣٪ فى نوفمبر ١٩٩٩ وهو فى انخفاض مستمر نحو معدلات التضخم لدى شركاء مصر فى التجارة من دول الاتحاد الاوروبى، اضافة الى ارتفاع معدل النمو لاجمالى الناتج المحلى من ١,٩٪ فى عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ إلى ٦٪ فى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ ومن المأمول الوصول بهذا المعدل إلى ٧٪ فى عام ٢٠٠٢، كما انخفضت نسبة البطالة من ٩,٢٪ فى عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ الى ٧,٩ ٪ فى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩، كما انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة الى

اجمالى الناتج المحلى من ٦,٤٪ فى عام ١٩٩٢/١٩٩١ الى ١,٣٪ فى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩، وانخفضت نسبة الدين الخارجى الى اجمالى الناتج المحلى من ١٠٦,٩٪ فى عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ الى ٧٧,٩ ٪ فى عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ ثم الى ٣١,٧ ٪ فى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩، كما انخفضت نسبة اجمالى الدين الى الصادرات من ٣١١,١٪ فى عام ١٩٩١/١٩٩٠ الى ٢٧٠,١٪ فى عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ ثم الى ١٨٢,٦٪ فى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩، وانخفضت ايضا نسبة خدمة الدين الى اجمالى الناتج المحلى من ٢٤,٦ ٪ فى عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ الى ٧,٦٪ فى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩، كما ارتفعت عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات الدولية (احتياطيات /عدد شهور واردات) من ٦,٣ شهرا فى عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ الى ١٢,٨ شهرا فى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩، بالاضافة الى انشاء ١٢ مدينة صناعية جديدة منذ عام ١٩٩١ يزاول بها ٤٠٠٠ مصنع انشطته، حيث اتاحت تلك المصانع حوالى ٢٢٨ ألف فرصة عمل، كما ارتفعت نسبة المدخرات المحلية كنسبة من اجمالى الناتج القومى من ١٥,١٪ فى عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤ الى ١٦,٦ ٪ فى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩، وارتفعت اجمالى الاستثمارات المحلية كنسبة من اجمالى الناتج المحلى من ١٦,٦٪ فى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ الى ٢٠ ٪ فى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩، كما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى من ٦٢٪ فى عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ الى ٧٥٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩[1].

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، "Quarterly Economic Digest, October - December 1999", Volume V No.1 .

٢٠٢- تبوأ القطاع الخاص لمكانته فى الكيان الاقتصادى المصرى[١]:

	عام ١٩٨١/١٩٨٢	عام ١٩٩٦/١٩٩٧
(أولاً) مؤشرات الاقتصاد الكلى:		
- المساهمة في الاستثمار القومي.	٥١٪	٥١٪
- المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى.	٦٩٪	٦٩٪
- جملة المساحات التى تمت بها أعمال البنية الأساسية للتوسع الزراعى الأفقى.	تبلغ المساحة ١٦٤٠,٥ ألف فدان منها ٨٥٣ ألف فدان للقطاع الخاص (٥٢٪) و٧٨٧,٥ ألف فدان للقطاع العام.	
(ثانيًا) الصناعات الغذائية:		
- إنتاج السكر المكرر.	٢,٥٪	١٩,٤٪
- علف الحيوان والدواجن.	٥,٤٪	٧٠٪
- إنشاء العديد من شركات الصناعات الغذائية.	١٥٨ مشروع حتى عام ١٩٩٤ بقيمة انتاج سنوى ٢,٣ مليار جنيه مصرى وبعدد مشتغلين ١٧,٦ ألف عامل.	

(١) وزارة التخطيط، الإستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين. (١٩٩٧/١٩٩٨ - ٢٠١٦/٢٠١٧)، المجلد الأول، إبريل ١٩٩٧، العديد من الصفحات.

	عام ١٩٨٢/١٩٨١	عام ١٩٩٧/١٩٩٦
(ثالثًا) صناعة الغزل والنسيج:		
- غزل القطن .	١٠ آلاف طن	١٦٣,٥ ألف طن
- الملابس الجاهزة.	٧١٪ من إنتاج الملابس الجاهزة	٩٣٪ (انتاجه اقترب من ٦ أمثال انتاجه في بداية الفترة)
- البطاطين.	٤٤٪	٦٩٪ (انتاجه في بداية وصل إلى ٥ أمثال انتاجه في بداية الفترة
(رابعًا) الصناعات الكيماوية:		
- الاسمنت .	لا شيء	٨٤,١٪ (الدخول شركة اسمنت عام ١٩٨٥).
- اطارات الركوب والنقل.		١٧٪ (بدخول شركة الاسكندرية للاطارات من عام ١٩٩٥/١٩٩٤)
- انتاج السيراميك	حتي عام ١٩٨٠ كانت مصر مستوردة للسيراميك ثم دخل القطاع الخاص في مجال انتاجه لتصبح مصر مصدرة للسيراميك لتغزو أسواق أكثر من ٦٠ دولة حيث وصلت الطاقة الانتاجية إلي ٢٠ مليون متر مربع من أرضيات اسيراميك والوائط.	
(خامسًا) الصناعات المعدنية:		
- حديد التسليح .	١٤٪	٨٦٪

	عام ١٩٨١/١٩٨٢	عام ١٩٩٦/١٩٩٧
(سادسًا) صناعة السيارات:		
ـ انتاج الاتوبيسات .	-	٪٧٧,٩
ـ سيارات الركوب .	-	٪٧٨,٦
ـ انتاج اللوارى .	-	٪٩٠,٢

كما انشأ العديد من الشركات لصناعة السيارات ذات جنسيات متعددة وشركات خاصة ومشتركة لانتاج ماركات عالمية، وبدأت تلك الشركات الصناعية بتجميع المكونات التى تتضمن نسبة محلية تتزايد تدريجيا فى العملية الانتاجية، وهناك شركات عدة تعمل فى هذا المجال وكلها تعمل بالتعاون مع شركات عالمية أوروبية وأمريكية ويابانية، وعلى سبيل المثال فقد بدأ انتاج احدى الشركات عام ١٩٨٥ بانتاج الاوتوبيس والمينى باص واضافت عام ١٩٩٥ تجميع السيارات الصالون بمصانعها بمدينة ٦ أكتوبر، وقد حققت الشركة نسبة تصنيع محلى ٦٦٪ للسيارات بيك آب و ٦١٪ للسيارات الميكروباص و ٤٦٪ للسيارات الصالون وتسعى الشركة لاستكمال برنامجها لزيادة نسبة التصنيع المحلى.

(سابعًا) الصناعات الكهربية:		
ـ الثلاجات الكهربية .		
ـ اطارات الركوب والنقل .	٪٤٦	٪٩٦,٨
ـ أجهزة التلفزيون .		

اقام المستثمرون المصريون مع الشركات اليابانية ذات الشهرة العالمية فى انتاج الاجهزة الكهربية عدة مشروعات بلغ انتاجها فى عام ١٩٩٦ نحو ٢٠٠ ألف تليفزيون و رأسمالها المدفوع قفز الى ٩٠ مليون جنيه ويبلغ عدد العاملين فى شركات تلك المجموعة حوالى ١٥٩٠ عامل، كما تم انشاء مشروعات مماثلة وصل انتاجها الى ٢٢٠ الف جهاز تليفزيون عام ١٩٩٥ واصبح انتاجها يمثل ٤٥٪ من اجمالى السوق المحلى وتهدف الشركة الى صناعة كل مكونات التليفزيون محليا وقد حصلت الشركة فى عام ١٩٩٥ على شهادة الايزو ٩٠٠٢ .

	عام ١٩٨١/١٩٨٢	عام ١٩٩٦/١٩٩٧
(ثامنًا) الصناعات التعدينية: - ملح الطعام . - زجاج مسطح ومنقوش.	 ١٤٪ ٢١,٤٪	 ١٧,٤٪ (تضاعف انتاج القطاع الخاص) ٤٢,٧٪ (الف طن تضاعف الانتاج لدخول القطاع الخاص الشركة الوطنية للزجاج والبللور)
(تاسعًا) النقل البحري: - تشجيع القطاع الخاص في تملك واستئجار السفن لخدمة التجارة. - إنشاء ثلاث شركات بنظام الاستثمار المشترك (شركة الملاحة الوطنية - شركة مصر للنقل البحري وشركة الشحن والتفريغ بميناء الدخيلة).	 ٧٠ سفينة بحمولة ٥٣٠ ألف طن -	 ١٢٢ سفينة بحمولة ١,٦٦٦ مليون طن.
(عاشرًا) قطاع السياحة: - الطاقة الإيوانية. - فرص العمل.	 ١٩٥٢٩ حجرة	 ٦٨٠٠٠ حجرة ٨٠ ألف فرصة عمل مباشرة + ١٢١ ألف فرصة عمل غير مباشرة.

قام القطاع الخاص السياحى بدور كبير فى توسعات الطاقة الفندقية بمناطق الجذب السياحى الجديدة بالبحر الاحمر وجنوب سيناء والساحل الشمالى وكذلك الفنادق العائمة بنهر النيل مما أدى الى مساهمته بنحو ٤٦,٤ ألف غرفة خلال الخمسة عشر عاما كما تم انشاء ٣٠ قرية سياحية بالساحل الشمالى ونحو ١٧ قرية سياحية بالبحر الاحمر ونحو ١٢٥ فندق بسيناء.

	عام ١٩٨١/١٩٨٢	عام ١٩٩٦/١٩٩٧
(حادى عشر) المجتمعات العمرانية الجديدة: تنفيذ القطاع الخاص لنحو ١٩٠٠ مصنع جديد دخلت الانتاج فى ٩ مدن جديدة باستثمارات نحو ١٢,٥ مليار جنيه وبقيمة انتاج سنوى يبلغ ٢٠,٥ مليار جنيه وتتيح نحو ٢٠٨.٩ الف فرصة عمل جديدة. - الاسكان: اضطلع القطاع الخاص والتعاونى بتنفيذ ٩٥٪ من اجمالى الوحدات السكنية المنفذة.		

(رابعاً) منهج عصرنة وتحديث الكيان الاقتصادى للدولة:

١- إنجاز البنية الأساسية للإتصالات كقاعدة للمعلوماتية [١]:

إن ما تحقق من إنجازات فى الإتصالات يمثل البنية المعلوماتية - الاتصنية الأساسية إذ كان عدد الخطوط التليفونية ٥١٠ ألف خط فى عام ١٩٨١ فأصبح ٦,٦ مليون خط فى ديسمبر عام ١٩٩٩، وارتفع عدد المدن المتصلة بالنداء الآلى من ٧ مدن عام ١٩٨١ إلى ٢٧٨ مدينة فى ديسمبر عام ١٩٩٩ وارتفع عدد المشتركين من ٥٠٠ ألف فى عام ١٩٨١ إلى ٥,٥ مليون فى ديسمبر عام ١٩٩٩ وكان عدد مخابرات النداء الآلى ٥٣ مليون دقيقة فى عام ١٩٨١ فأصبح ٢٨٦٧ مليون دقيقة فى ديسمبر عام ١٩٩٩، كما زاد عدد قنوات الإتصالات الدولية حيث كان ٧٢٠ قناة فى عام ١٩٨١ فأضحى ٨٤٨٠ قناة عام ١٩٩٩، وارتفع عدد المخابرات الدولية المباشرة من ٢٨ مليون دقيقة فى عام ١٩٨١ إلى ٣٨٩ مليون

---

(١) أفكار الخرادلى: "الرئيس يستعرض محاور الخطة القومية للإتصالات والمعلومات" ، جريدة الأهرام ، ص٣ العدد اليومى المؤرخ ٢٠٠٠/١/٣١.

دقيقة، ووصل عدد مشتركى التليفون المحمول حتى الأن إلى ٩٠٨ ألف مشترك، وارتفع عدد كبائن الخدمة العامة من ٢٥٠ كابينة إلى ١٦ ألفا و٢٤١ كابينة. وتلك البنية الأساسية المتطورة للإتصالات ستخدم كقاعدة إتصالية أساسية للمعلوماتية فى مصر.

٢- تحديث وعصرنة نظامى الاتصالات والمعلومات :

استوعب معد وصانع ومتخذ ومنفذ القرار التنموى بمصر مبدأ انتقال التنمية بمفاهيمها المتعارف عليها تقليديا خلال النصف الثانى من القرن السالف باعتبار الإنشاء والتشييد لبا للتعمير ومنهجا للتنمية والنمو والحراك الإقتصادى والإجتماعى وأداة للإرتقاء بمستويات المعيشة إلى رؤى جديدة للتنمية أعادت صياغة مفاهيمها وأبجدياتها ومفرداتها لتكون المعارف والممارسات التقنية بعد إكسابها للموارد البشرية السبيل إلى التنمية والنمو الإقتصادى والإجتماعى حيث أثمرت ثورة التقنيات الأليكترونية وما أحرز فى مجالها من تقدم أن تتحول البشرية من عصر التماثلية Analoges فى الأجهزة والمعدات الكهربية إلى عصر الرقميات Digitals وما أحدثه ذلك من ثورة فى عالم الإتصالات والمعلومات، تداعت توابعه إرتقاءا بالموارد البشرية فى تعاملها مع الأشياء والسلع والخدمات إنتاجا وتوزيعا، إستهلاكا وتصديرا، عرضا وطلبا، وفى إحداث تغيير هيكلى فى التنمية والنمو الإقتصادى مفاهيما ومفرداتا، أدواتا ومناهجا، رؤى وتوجهات، سياسات واستراتيجيات، أهدافا عامة وتفصيلية، وتحول المسار التنموى للموارد البشرية من الممارسة بالعضليات أداءا صاغرا إلى اعمال العقليات إبداعا بدءا بالبيانات

وقواعدها وصولا إلى الممارسات المهنية الإبداعية إنتاجا وإنتاجية، سلوكا خلاقا، مرورا بالمعلومات واستيعابها معارفا وتمثيلها تقنياتا ليكون التميز البشرى فى هذا المضمار هو معيار التميز ومقياسا للطاقة الكامنة والقدرة التنافسية على مستوى الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، وليكون مفهوم: فكر فى المستقبل ومتغيراته ونفذ فى التو ما تستشرفه من هذا المستقبل هو المحدد الأساسى لمعدل نمو التنافسية فى كافة المجالات.

ولقد أدركت القيادتين السياسية والتنفيذية فى مصر تلك المتغيرات فصاغت برنامجها لتحويل مصر لمجتمع تكنولوجى من خلال خطة وطنية للإتصالات والمعلومات تستهدف تأسيس مجتمع المعلوماتية بالبدء فى تحديث وتنفيذ البنية الأساسية للإتصالات وتنمية صناعة الإتصالات والمعلومات والتنمية البشرية وتنمية الطلب الوطنى على المعلومات واستخداماتها وذلك باستثمارات مطلوبة من القطاع العام والخاص لتنفيذ تلك الخطة، تدرجت مبالغها بنحو ٢٤ مليون جنيه خلال العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠، ومبلغ ٥١٤ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١، ومبلغ ٥٣٧ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٢ وليكون للقطاع الخاص الدور الأساسى فى تمويل هذه الإستثمارات وأن يكون دور الحكومة المساهمة فى تدريب القوى العاملة على هذه التقنيات والدفع بها إلى سوق العمل فى هذا القطاع[1].

---

(١) أفكار الخرادلى: "الرئيس يستعرض محاور الخطة القومية للإتصالات والمعلومات" ، جريدة الأهرام ، ص٣ العدد اليومى المؤرخ ٢٠٠٠/١/٣١.

وقد صيغ العديد من التوصيات فى هذا الشأن منها إقامة شبكة فائقة السرعة يتم تمويلها ذاتيا خلال ثلاث سنوات من حصيلة التراخيص التى ستمنح للشركات الوطنية التى سيعهد إليها بخدمات الإتصالات وتطويرها، كذلك ووفق على إعداد وعرض مشروع القانون الموحد للإتصالات مع الإستعانة بجميع التشريعات المماثلة بالدول المتقدمة، وتتمثل أهم ملامح القانون الموحد للإتصالات فى تفعيل دور جهاز تنظيم مرفق الإتصالات وتنظيم منح التراخيص للشركات الخاصة ومنع الإحتكار، مع حماية حقوق المستخدم ومراعاة البعد الإجتماعى بدعم الخدمة فى المناطق النائية ذات الكثافة المنخفضة وتعظيم الإستفادة من موجات الترددات وتنظيمها والحفاظ على الأمن القومى مع تعظيم دور هيئة البريد فى تنمية التجارة الأليكترونية بوصفها أداة مناسبة لتوزيع السلع فى مصر، والعمل على تطوير الشركة المصرية للإتصالات لتصبح شركة مساهمة مصرية مع بدء تقويم أصولها وتطويرها على أسس اقتصادية.

كما تمت الموافقة من حيث المبدأ على إنشاء شركة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بدعم من الحكومة وبإشراك القطاع الخاص بما يحقق قيام صناعة وطنية للإتصالات والمعلومات ونقل التكنولوجيا لدعم فرص زيادة الصادرات من خلال إصدار شهادات لإعتماد واحتضان الشركات الجديدة ونقل التكنولوجيا بعد إجراء دراسات الجدوى اللازمة فى هذا الشأن، مع دراسة إضافة الأنشطة الخاصة بصناعة الإتصالات والمعلومات ضمن الأنشطة

المستمتعة بالحوافز والمزايا المتضمنة بقانون ضمانات حوافز الإستثمار، ودراسة إلغاء الجمارك على أجهزة الكمبيوتر والبرامج، وأجهزة الإتصالات، مع دراسة تخفيض ضريبة المبيعات على أجهزة الحاسبات الشخصية إلى ٥٪، كما ووفق من حيث المبدأ على إعفاء برامج الحاسبات وأنشطة تطوير نظم وقواعد المعلومات وبعض خدمات الإتصالات من ضريبة المبيعات.

وقد تم إختيار أول موقع لإقامة المناطق التكنولوجية المتقدمة بمدينة السادس من أكتوبر على مساحة ٣٠٠ فدان مملوكة للشركة المصرية للإتصالات، مع ترك مساحة مضاعفة لحرم الطريق للبعد عن الطريق لإتاحة الفرصة لأى توسعات مستقبلية، ويطلق على هذه المنطقة "القرية الذكية" بحيث تشمل أنشطتها صناعة البرمجيات وخدمات المعلومات والإنترنت، وصناعة تجميع الحاسبات وأنشطة التدريب على تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، وعلى ضوء نتائج تلك التجربة يتم إعداد مشروعات لقرى أخرى مماثلة فى المحافظات.

ومن بين المحاور المهمة للخطة القومية للإتصالات والمعلومات، التنمية البشرية من خلال التدريب المتميز والمتخصص، وكذلك تدريب شباب الخريجين إلى جانب إنشاء المراكز المجتمعية وإتاحة التكنولوجيا المتقدمة لشباب الجامعات ويشمل برنامج التدريب المتميز إعداد خمسة آلاف متدرب سنويا لتخريج أخصائيى معلومات ومبرمجين ومهندسى شبكات، ويستهدف برنامج تدريب

شباب الخريجين إعداد شباب مدرب فى مجال المكتبات العامة والجامعات والمحليات وقصور الثقافة والمدارس، والمستهدف الوصول بالطاقة التدريبية إلى ١٢٠ الف متدرب سنويا، ويتم تنفيذ برنامج لتدريب ١٢ ألف شاب وفتاة قبل ٣٠ يونيو عام ٢٠٠٠، أما المراكز المجتمعية فهى عبارة عن مراكز لخدمة رجال الأعمال والمواطنين والطلبة والباحثين باستخدام الإنترنت وشبكات الطرق السريعة وغيرها من التطبيقات مثل البريد الأليكترونى والتعليم عن بعد، والمستهدف إنشاء ٥٠ مركزا خلال ٣ سنوات.

ولتطبيق أول مشروع قومى لتنمية شباب مصر تكنولوجيا سيتم توفير ١٠٠ ألف برنامج حاسب لطلاب الجامعات والمعاهد لتكوين كوادر متخصصة من المصريين على مستوى عالى يعتمد عليها فى التوسع فى إستخدام التكنولوجيا فى جميع المؤسسات الحكومية لتوفير خدمات أفضل، وعقد تحالفات مع الصناعات العالمية، وإنشاء شركة تنمية صناعة المعلومات، وهو ما كان وراء توقيع بروتوكول التعاون الذى وقعه رئيس مجلس الوزراء مع شركة البرمجيات العالمية فى مصر حيث تضمن هذا البروتوكول إتفاقان: الأول عبارة عن خطة عمل لمساندة إقامة سوق مصرى قوى لتكنولوجيا المعلومات لرفع مستوى مهارة المصريين المتخصصين فى تكنولوجيا المعلومات من ناحية الكم والكيف، ويتم أيضا من خلال هذا البروتوكول طرح عدة مبادرات مشتركة بين الحكومة وشركة ميكروسوفت لمساندة خطة الدولة فى هذا الشأن.

والإتفاقية الثانية التى وقعت مع وزارة التعليم العالى والبحث العلمى تتضمن إتاحة البرمجيات لمائة ألف طالب فى إثنى عشر جامعة مصرية بحيث سيتاح للطالب إستخدام البرمجيات فى الجامعة والمنزل بأسعار رمزية ومخفضة وبالتقسيط لخلق قاعدة عريضة من المتمكنين من علوم الحاسبات بمختلف مجالاتها، مع خلق بيئة تشريعية مناسبة كإطار منظم لعلاقات التعامل التقنى محليا ولتنظيم نقل المعرفة فى هذا المجال من الشركات العالمية لمصر، ولتهيئة المناخ التكنولوجى فى مصر كتمهيد لعقد إتفاقيات شراكة مع الشركات العالمية، مع مضاعفة سعة دوائر نقل المعلومات المتاحة حاليا.

وقد شاركت الجمعية المصرية للتكنولوجيا المتقدمة بإستراتيجية للنهوض بالصناعات التكنولوجية فى مصر من خلال إنشاء مشروع التحول التكنولوجى للمجتمع المصرى الذى يستهدف إنشاء مجتمع لتكنولوجيا المعلومات بإحداث طفرة كبيرة فى حجم وإنتاجية قطاع التكنولوجيا من خلال صناعة البرمجيات والأليكترونيات والإتصالات والنظم المتكاملة.

كما أنه من أهم المحاور الرئيسية للخطة القومية للإتصالات والمعلومات تنمية الطلب الوطنى على المعلومات واستخداماتها من خلال تنفيذ قواعد المعلومات القومية ومشروعات المعلومات القطاعية للدولة ومنها تنفيذ الرقم القومى للمواطنين سواء بالأسلوب الحكومى أو بتكوين شركة للإدارة الفنية للمشروع حتى

يمكن إصدار البطاقات لجميع المواطنين خلال فترة زمنية ما بين عامين و٤ أعوام.

كما سيتم فى مجال الرقم القومى للمنشآت الإنتهاء من ميكنة جميع مكاتب السجل التجارى وإعداد مشروعات لتعديلات تشريعية تحقق إستخدام رقم قومى موحد للمنشآت الإقتصادية طبقا لجدول زمنى ينفذ خلال عامين، وتنفيذ مشروع السجل العينى والإسراع بالرفع المساحى للأراضى الزراعية وتكليف الحكومة بميكنة مكاتب السجل العينى التى تم إنشاء السجل بها وطبقا لخطة زمنية تستغرق ٥ سنوات، والبدء فى إعداد قاعدة بيانات العقارات من خلال ميكنة مكاتب التراخيص بالمحليات وربطها بجميع الضرائب العقارية خلال ٣ سنوات، والإنتهاء من قاعدة بيانات المحليات من خلال مراكز المعلومات المنتشرة لإعطاء صورة واضحة ودقيقة عن الخدمات والمرافق والإنتاج بكل وحدة محلية خلال ٥ سنوات، وتنظيم الإستفادة من قواعد بيانات التشريعات ونشر إستخدامها فى المحاكم ولرجال القضاء والمحامين وكذلك الباحثون والدارسون خلال عامين، وكذلك إستكمال قاعدة بيانات دراسات الجدوى الإقتصادية والإجتماعية ونشر إستخدامها عبر شبكة الإنترنت خلال سنة، وإنشاء قاعدة بيانات للمشروعات الإستثمارية المطلوب تنفيذها فى جميع المحافظات وربطها بالموارد والخدمات المتاحة لخدمة المستثمرين خلال عامين، ومشروعات المعلومات القطاعية فى مجالات التربية والتعليم والداخلية بالنسبة لتطوير مكاتب السجل المدنى وأقسام الشرطة، وكذلك الصحة

والعدل والسياحة والإدارة المحلية والمالية والتعليم العالى والبحث العلمى والثقافة والتموين والتجارة والقوى العاملة والتخطيط والإقتصاد والتجارة الخارجية والإسكان[1].

وقد تم توقيع عقد إنشاء أول شركة وطنية لتقديم خدمات التجارة الأليكترونية لقطاع الأعمال والشركات فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط برأسمال قدره ١٥ مليون جنيه مناصفة بين شركة الراية القابضة و"سيتى بنك" حيث تقوم الشركة بتهيئة البنية الأساسية اللازمة لدخول مصر مجال التجارة الالكترونية من خلال إقامة مواقع متخصصة تلبى احتياجات قطاع الأعمال فى مجالات الدواء وصناعة السيارات والكيماويات والبترول والسياحة والغزل والنسيج وفتح أسواق جديدة للمنتج المصرى من خلال عرضها على شبكة الأنترنت مع توفير قنوات اتصال سريعة بين الشركات المنتجة والموزعين والمستهلكين وتعمل الحكومة على تشجيع إنشاء شركات وطنية وإقامة تحالفات بينها وبين الشركات العالمية لتنمية خدمات القيمة المضافة ومنها التجارة الالكترونية بهدف دفع الاقتصاد الوطنى وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وتعتمد الشركة الجديدة " سيرانت " على الجمع بين الجانب التكنولوجى والمالى والخبرة السوقية كما ستقوم الشركة الجديدة بتقديم خدمات التطبيقات ASP على الشبكة لإتاحة إمكانية

---

(١) أفكار الخرادلى: "الرئيس يستعرض محاور الخطة القومية للإتصالات والمعلومات" ، جريدة الأهرام ، ص٢ العدد اليومى المؤرخ ٢٠٠٠/١/٣١.

استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من بعض التطبيقات ومتوقع أن يتم خلال خمس سنوات تحقيق أكثر من ٨٠٪ من المعاملات التجارية أليكترونيا عن طريق شبكة الإنترنت مباشرة فى مصر، وتمت دراسة التعرف على احتياجات السوق وأن قيام الشركة بإنشاء مواقع أليكترونية كشف عن أن الانترنت سيكون له دوره المهم للربط السريع والسهل بين الموردين والمصنعين وهو ما سينعكس أثره فى تخفيض المدة الزمنية التى تحتاج إليها دورة العمل للمؤسسات التى تستفيد من هذه المواقع وكذلك خفض التكاليف والإجراءات الإدارية لتنفيذها وبالتالى زيادة الربحية(١).

وفى إعادة هيكلة وتطوير نظم الإدارة فى مجال المعلومات والموارد البشرية وتأهيل مؤسسات قطاع الأعمال العام والخاص على استخدام الأساليب التكنولوجية وتطويعها فى خدمة التنمية الإدارية من خلال صياغة النموذج الملائم للتطوير وربطه بسياسات وعمليات التنمية الإدارية بكل صورها وأشكالها، الأمر الذى يتزامن مع الاتجاه للتنسيق والتعاون فى مجال تطوير وتحديث الإدارة فى المؤسسات والاهتمام بإدخال أحدث الأجهزة والنظم التكنولوجية لميكنة الأعمال الإدارية وتأهيل العاملين للعمل من خلالها للخروج من النظم التقليدية والروتينية(٢).

---

(١) عادل اللقانى " توقيع عقد أول شركة وطنية لتقديم خدمات التجارة الأليكترونية " جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٨/١٣، ص ١٥.

(٢) وفاء البرادعى " مصر تشارك فى ندوة إعادة تطوير الإدارة باستخدام تكنولوجيا المعلومات " جريدة الأهرام اليومية ٢٠٠٠/٨/١٣ ، ص ١٥.

والآن يمكن استخدام خدمات الإنترنت التى تتيحها شركة "مينانت" للاتصالات والحصول على العديد من المزايا الإضافية طبقا لاستراتيجية الشركة فى تقديم الجديد، وهو ما يتواكب مع سرعة العصر الذى نعيشه حيث سيتم تقديم خدمة "إنترنت عن طريق خطوط ISDN والتى تتيح للمستخدم العديد من المزايا، اذ يمكن الاتصال بسرعة فائقة، ولأول مرة فى مصر تقدم "مينانت" نوعان من الخدمة: الأول ISDN بسرعة ٦٤ كيلوبت/ثانية ويتميز بكونه أقل الأسعار المعلنة بنسبة ٢٥٪، أما النوع الثانى فهو سرعة ١٢٨ كيلوبت/ثانية.

والجدير بالذكر أن خدمة ISDN على التليفون العادى والتى تقدمها الشركة المصرية للاتصالات تمكن عند الاشتراك مع "مينانت" من استقبال المكالمات التليفونية فى نفس الوقت الذى يكون فيه اتصال بالإنترنت ويمكن توصيل هذه الخدمة للمستخدم المنزلى وكذلك المؤسسات والهيئات والفنادق والمنشآت السياحية.

أما بالنسبة لخدمات الأفراد فقد تعددت أنظمة الاشتراكات والتى تتيح للمستخدم التمتع بالسرعة الفائقة والتى توفرها خطوط الاتصال باستخدام الألياف الضوئية وكذلك "الساتلايت".

والجدير بالذكر أن "مينانت" تقدم سعرا موحدا فى كافة أنحاء الجمهورية إذ أن المشترك عند اشتراكه فى آية محافظة وفى أى فرع من فروع "مينانت" يكون له الحق فى استخدام هذا الاشتراك من أى محافظة أخرى ودون الحاجة إلى دفع فواتير مخابرات

محلية إضافية وعليه فإن تقدم المشترك بالاشتراك فى شرم الشيخ وسافر إلى القاهرة سيتمكن من الدخول إلى الشبكة عن طريق أرقام الدخول الخاصة بالقاهرة وكذلك الأسكندرية والسويس و ٦ أكتوبر، إضافة إلى ما تقدم فإن "مينانت" تقدم خدمة البريد الأليكترونى المتميزة : Menamail وهى الخدمة التى تمكن من استلام البريد الأليكترونى ومن خلال أى جهاز متصل بالإنترنت يمكن استرجاع الرسائل والرد عليها.

٣- دخول مصر نادى الفضاء الدولى : (١)

إن إطلاق الجيل الأول من أقمار الاتصالات الإعلامية والمعلوماتية حاملة إسم النيل شاهدا على امتداد ريادة مصر فلم يكن من المقبول أن تضحى مصر بالحيز الفضائى المخصص لها دوليا برقعته الواسعة وتحرم الأجيال القادمة من حقها وتطلعها فى استخدام أدوات العصر ولم يكن من المقبول أن تعتمد إستراتيجية تغطية الأرض المصرية على شبكات أرضية دون أن يتوافر لها البديل الآمن الذى يحفظ لمصر تأمين وسائل الاتصال على أرضها كجزء من الأمنين الوطنى المصرى والقومى العربى.

لم يكن من المقبول أن تتنازل مصر عن الريادة والسبق وحرمان المجتمع المصرى من حقه فى التميز، فى المنافسة الحضارية لهذه

---

(١) حسن عاشور ، سلامة حسن " الرئيس يعطى إشارة بدء تشغيل القمر المصرى الجديد ، مبارك: (نايل سات ١٠٢) جسر لحوار الحضارات وتفاعل الثقافات "جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٩/١٣، ص٣.

المنطقة وحقه فى أن تدخل مصر الألفية الجديدة ضمن مجموعة دول الفضاء وأصبحت مصر تمثل بأقمارها بوابة الفضاء للمنطقة وفى الوقت المناسب وصانت مصر حقها - فى مدار الفضاء - من الضياع للآخرين ووفر للأجيال القادمة حق التطلع والتنوع والاختيار من خلال منظومة إعلامية متكاملة تحافظ على الهوية والذاتية من إعلام أرضى وطنى ومحلى وإعلام فضائى وطنى وقومى عربى وإقليمى ومنظومة توفر للأجيال فرصة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والعلاج عن بعد والمشاهدة بالطلب والتفاعل الذى يخدم الافتراضية فى عصر جديد تلعب فيه شبكة المعلومات فائقة السرعة دورا حيويا عندما يعم تكامل الشاشات إلى جانب تكامل منظومة البث الفضائى مع البث الأرضى فتزول الفوارق بفعل التقدم التكنولوجى الذى سيغير المسلمات ويفرض متغيرا جديدا هو الإعلام الكوكبى إعلام المستقبل وتلك هى أدواته التى أصبحت اليوم حقيقة وواقعا لتكون فى يد المصريين ليستخدموها فى الإعلام والمعرفة والثقافة والتعليم ولا ينبهروا غدا بما فى أيدى الآخرين.

يكمل ذلك قرار إنشاء المنطقة الإعلامية الحرة المتكاملة البنية الأساسية الذى فتح الباب على مصراعيه أمام قنوات البث الفضائى وانطلاق شبكات الإنترنت من أرض مصر إلى المنطقة كلها كما أن فتح الباب أمام الشركات المساهمة المصرية فى بث قنوات فضائية ومعلوماتية سوف يكون له أكبر الأثر فى فرض واقع إعلامى جديد يرفع شبه الوصاية ويؤكد حق المعرفة والاختيار

للأفـراد والمجـتـمـعـات ويدعم المنافـسـة لصـالح حـرية الإعـلام وديمقراطية القرار وازدهار الفنون والأدب.

وأمـا عن المستقبل فإن الطريق أصبح مفتوحـا أمـام مؤسسات الدولة لأن تسهم فى دراسات الجدوى المتأنية لتحدد إحتياجاتها ومـواصـفـاتهـا من الجيل الثـانى للأقـمـار الصـناعيـة المصـرية التى سـوف تحـمـل أرقـام (٢٠١ و ٢٠٢)، والتى تمتلك الشـركـة المصـرية للأقمار الصناعية مداراتها كما أن المؤسسات العلمية المتخصصة مـدعوة هـى الأخـرى بخبـرائهـا وعلمـائهـا لاقـتحـام مـجـالات تصنيع تكنولوجيـا الأقمـار الصناعية بالمشاركة مع الشركات العملاقة فى العـالم مسـتثـمـرة ثقتهـا بمـا تحقق من إنجاز مـصـرى وجاء تصنيع وإطلاق الأقمـار الصناعيـة وتشغيلها وإدارتها بشبـاب مصـر واقعـا يجسده مبدأ بناء الدولة العصرية.

فى الثـانى عـشـر من سـبتـمـبـر عـام ٢٠٠٠، تم بمدينـة الحـمـام إفـتتـاح مبنى محطة التحكم الأرضيـة الرئيسـيـة للقمـر الصناعى المصرى الثانى " نايل سـات ١٠٢ " ويمكن للمشاهد فى مدينة لندن أن يستقبل القمر بواسطة طبق قطره ٢,١متر وفى استكهولم بطبق قطره ٨,١مـتـر ويغطى القـمـر الآن أكثـر من احـتـيـاجـاتنا وإعـتـرف العـالم فى المؤتمر الدولى للراديو (الذى عـقـد فى مـايو ٢٠٠٠ باسطنبول) بالنايل سـات وتم تسـجـيل مـصـر وهذا يعنى أن القـمـر أخذ حماية من الدول الأخرى وبالتـالى لاتستطيع أى دولة أن تدخل على نفس تردداتنا وأن عدد القنوات القمرية فى القمر الجديد ١٢

قناة وعمرها ١٦ سنة مثل القمر الأول وهذا القمر يستطيع أن يستقبل قنوات "الشوتايم" من لندن مباشرة وكذلك القنوات الفضائية العربية التى تذيع هناك، وهذه الميزة دفعت هيئة "البريتش تليكوم" (وهى أكبر هيئة إتصالات فى العالم) إلى توقيع عقد مع مصر لأنها وجدت أن النايل سات مربح بالنسبة لها وأن القمر الصناعى الجديد من الممكن أن ينقل الإنترنت دون اللجوء إلى وسائل بديلة وهذا يحقق وفرا لمصر.

وتم إجراء آخر إختبار على القمر الصناعى المصرى " نايل سات ١٠٢ " وهو خاص بقياس سخونة درجات الحرارة عليه من خلال ٢٠٠ نقطة وقد تم تسليم القمر رسميا لمصر من الشركات المصنعة طبقا لبروتوكول وقعت عليه الشركة المصرية للأقمار الصناعية.

والقمر الثانى ١٠٢ مكمل للقمر الأول الذى يعتبر أساسيا ولا توجد دولة فى العالم تدخل مجال الفضاء وتطلق قمرا عشوائيا واحدا ولابد من وجود قمر ثان إحتياطى.

وقد تم دفع ١٥ مليون دولار للشركة المصنعة للقمر خاصة بالمكونات الأساسية لهذا القمر وذلك ضمن تكلفة القمر الأول الذى تكلف ١٥٨ مليون دولار والمحطات الأرضية بمعداتها وهذا القمر كان ضرورة حتمية واقتصادية لأن السوق تحتاج إليه إذ أن القمر المصرى الأول تم شغله بالكامل ويحمل ٨٠ قناة تليفزيونية إلى جانب قنوات إذاعية والقمر الثانى يحمل هوائيات خاصة جديدة إضافية غير القمر الأول تعطى إشعاعا على أوروبا وتستطيع كل

القنوات التى تريد أن تأتى إلى المنطقة أن تنتقل وبسهولة مباشرة من لندن أو روما أو أى مكان وهو ما يعنى توزيعا تجاريا وخدمات الأنترنت إضافة إلى وجود ١٢ "ترانسفورمر" عليه مائة قناة جديدة وبعد التشغيل سيتم التحميل لأول مرة وبقنوات تم تأجيرها وبيعها وعددها سبع قنوات علاوة على تعاقدات أخرى فى الطريق وهو ما يعنى أنه تم تأجير أكثر من نصف القمر الجديد والقمر الثانى تكلف ١٤٠ مليون دولار بما فيه الهوائى الإضافى وتم سداد المبلغ للشركة وأن كل ما تحملته مصر من تكاليف القمر هو ٦٧ مليون دولار كقرض بفائدة ١٥٪ تم تسديد نحو ٣٠ مليون جنيه مصرى منه أخيرا ويأتى إفتتاح محطة التحكم الأرضية بالحمام بالساحل الشمالى بعد أن إستقر القمر الجديد فى مداره ٧ درجات غربيا.

وقد انجزت العمليات الفنية الدقيقة والتجارب الخاصة بتشغيل وتحميل القمر بالقنوات الجديدة التى تمت بنجاح فى نقل الصوت والصورة لهذه القنوات بعد انتهاء عملية قياسات قوة الإشعاع الصادرة عن القمر الصناعى والقياسات الأرضية الخاصة بها والتقاطها فى كل من الدول العربية والإفريقية ودول حوض البحر المتوسط والدول الأسيوية التى يغطيها القمر الجديد.

والمحطة الجديدة التى تم افتتاحها هى محطة موازية للمحطة الأرضية الأخرى فى مدينة السادس من أكتوبر وتعملان معا فى وقت واحد بالتوازى على أساس أن تكون كل منهما إحتياطيا إستراتيجيا للأخرى.

والقمر الجديد يواكب الطفرة الجديدة فى مجال الإنترنت وبث خدمات المعلومات والخدمات التفاعلية.

ويحمل القمر الجديد عدة قنوات جديدة حيث قامت كل من قناة "الأوربيت" وراديو وتليفزيون العرب "والشوتايم" بالحصول على حق إستغلال قناة قمرية كاملة تخرج كل منها ٦ قنوات "تليفزيونية" إلى جانب تعاقد "الشوتايم" فى الوقت نفسه على قناة أخرى قمرية جديدة تقوم باستغلالها فى عام ٢٠٠١ وبذلك تكون لها أربع قنوات قمرية إثنتان على " نايل سات ١٠١ " واثنتان أخريان على " نايل سات ١٠٢ "كما تم تأجير قناة قمرية أخرى لشركات الإنترنت وتعاقدت دبى على قناة قمرية كاملة وكذلك قناة "اليورونيوز" وقناة التسوق " تميمة " وهى قناة إقتصادية مصرية كما يجرى التعاقد على استئجار قناة مصرية هى قناة " المحور ".

وقد تم إعتبارا من ٢٠٠٠/٩/١٢، نقل ملكية القمر الصناعى المصرى الجديد "نايل سات ١٠٢ " من الشركة المصنعة له " استريوم " إلى شركة "نايل سات" حيث أصبح مهندسو النايل سات مسئولين عن القمر المصرى ويقع عليهم عبء إدارته وتشغيله وضبط أبعاده ومسافاته وتحريك القمرين طبقا لحسابات هندسية وفنية دقيقة جدا، وكان القمر الأول يعتمد فى تشغيله على وجود بعض من الخبراء الأجانب من الشركة المصنعة أما القمر الجديد فالاعتماد تماما على الخبرة المصرية فى تشغيله.

٤- الانضواء لمبادئ حماية المصنفات الفنية وحقوق الملكية الفكرية والعلامات التجاريةوالرسوم والنماذج الصناعية :

١٠٤ - حماية المصنفات الفنية وحقوق الملكية الفكرية [(١)]:

الملكية الفكرية مصطلح حديث ومضمون قديم وقد شاع هذا المصطلح وكثرالحديث عنه منذ بضع سنوات بعد إقرار إتفاقية الجات فى ديسمبر عام ١٩٩٣ حيث أفردت هذه الاتفاقية نصوصا خاصة لحماية حقوق الملكية الفكرية للعلامات التجارية والتراخيص وحقوق الطبع، وقد قصدت الدول المتقدمة بإتمام موضوع الملكية الفكرية فى اتفاقية الجات حماية مخترعاتها من السرقة ومنتجاتها من التقليد بغرض حماية تجارتها الخارجية بعدما شاع استخدام الدول حديثة التصنيع (المسماة بالنمور الأسيوية وغيرها) لمخترعات الدول الغربية وتقليد منتجاتها.

وللبلدان النامية رؤية خاصة فى موضوع الملكية الفكرية حيث ترى أنها ملكية مشتركة للبشر جميعا، فتطور قضية "التكنولوجيا" كتطور العلم ملك شائع للبشرية يفيد منه كل من يستوعبه ويحوله إلى منتجات قابلة للتداول وسرعان ما تحول جانب مهم من هذا الحوار ناحية الأدب فطرحت الملكية الفكرية من جانبين جانب مفرزات الأدب من الأفكار والمعانى ومفرزات الخيال وجانب المصنفات الأدبية كمحل للملكية الفكرية تجب حمايته دون مصادرة على انطلاقة فى مجال التطور والرقى.

---

(١) محمد عبد البديع، "حدود حماية الملكية الفكرية من الاعتداء" ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠٠٠/٩/٢٦، ص ٢٦.

وهكذا دخلت الملكية من مصطلح حديث اقتصادى النشأة إلى مضمون قديم أدبى الأساس حيث تطرق نقاد الأدب فى العصر العباسى بصفة خاصة لما أسموه بالسرقات الشعرية كما تطرقوا للمحاكاة الأدبية لمفرزات النثر الأدبى، وقد تباينت نظرات النقاد إلى السرقات الشعرية فمنهم من تشدد فأنزل حكم السرقة على الشعر لفظا أو معنى أى أنهم لم يدينوا الشاعر بالسرقة إذا استعار الألفاظ والمعانى من شاعر آخر فحسب بل أدانوه بها إذا استعار المعنى فقط وصاغه بألفاظ مغايرة من عنده لأن المعنى (فى رأيهم) طالما سبق إليه شاعر فلا يليق بشاعر آخر أن يستعيره متخفيا فى ألفاظ مغايرة وذهب نقاد آخرون إلى قصر السرقة على استعارة الألفاظ دون المعانى وان استعارة المعانى بألفاظ مغايرة فلا يعد من قبيل السرقة فالمعانى مشاع لكل أديب أن يصوغها بنسقه وأسلوبه حتى ولو سبقه إليها أديب آخر فقد تكون الصياغة الأحدث هى الأقوى والأبلغ والقول بغير ذلك فيه مصادرة على حرية الفكر وقدرات الإبداع والرأى الثانى هو الأرجح عند نقاد الأدب الأقدمين والمحدثين وإليه مال القاضى الجرجانى فى مؤلفه الشهير "الوساطة بين المتنبى وخصومه".

وأكثر صنوف الأدب تعرضا للاقتباس بعد الشعر هو القصص وفى أدب العصر الوسيط نموذج رائع للاقتباس فى فن القصص لم يعيه النقاد فى ذلك العصر بل استحسنوه ذلك هو فن "المقامة" الذى أبدعه "بديع الزمان الهمزانى" وله فيه ديوان من المقامات، وقد ابتدع "أبو العلاء المعرى" أدب الرحلات إلى الآخرة فى "رسالة

الغفران" وقلده فى هذا الفن أدباء كثيرون أشهرهم الأديب الإيطالى "دانتى" فى روايته التى طبقت شهرتها الآفاق.

ويثور الجدل فى العصر الحديث حول حدود الاقتباس فى فن القصص ماكان قصة قصيرة أو رواية طويلة أو مسرحية لأن القصة تدور دائما حول معنى يقصد إليه الأديب ويصوغ الأحداث بما يدور حول هذا المعنى لإبرازه وليس فى اقتباس المعنى بأحداث مغايرة ما ينطوى على إخلال بحقوق الملكية الفكرية كالرحلة إلى الآخرة معنى ابتكره "المعرى" ودار حوله أدباء آخرون ومنهم من فاقت شهرته فى ذلك شهرة "المعرى" وهو "دانتى"، والأفكار مشاع لكل من يطرقها فى مصنف أدبى ما لم تنطو على محاكاة للعرض بذات العبارات أما الرؤية الخاصة فلابد أن تنسب إلى صاحبها وإلا كان فى ذلك افتئات على حقوق الملكية الفكرية.

وترجمة المصنفات الأدبية مشروعة ولكن إعادة طبعها محظورة إلا بموافقة مؤلفيها أو المؤسسات الناشرة لها أو كليهما وتدخل منتجات الفنون الأخرى كالموسيقى والرسم والغناء فى نطاق الحماية المقررة للملكية الفكرية، والبادى الآن أن الدول الغربية المتقدمة تريد احتكار تقدمها فى شتى مجالاته العلمية والفنية والأدبية وهو اتجاه ليس فى صالح التقدم فى أى من هذه المجالات لما ينطوى عليه من مصادره على قدرة الإبداع أينما وجدت والأصوب والأحق هو موقف الدول النامية فى الدفاع عن حرية الفكر وتحرير مبتكرات العلم وتجليات الأدب.

٢٠٤ - حماية العلامات التجارية والرسوم والتصميمات والنماذج الصناعية[١]:

ويجرى الآن إعداد الإطار القانونى والتشريعى الخاص بحقوق الملكية الفكرية فى إطار الاتفاقيات الدولية كما يتم تطوير التشريعات الموجودة لتناسب هذه الاتفاقيات وبالنسبة للعلامات التجارية فإنه تم تعديل مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة إلى عشر سنوات بدلا من سبع سنوات مع إجازة الطعن ببطلان تسجيل العلامة التجارية دون التقيد بأى مدة متى كان التسجيل دون وجه حق وعلى أن يكون لكل شخص طبيعى أو اعتبارى أو مجموعة أشخاص من المصريين أو من الأجانب يمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا الحق فى التقدم بطلب تسجيل علامة تجارية وشمل التعديل أيضا تعديل المدة التى يمنحها القانون لطالب التسجيل لإجراء التعديلات اللازمة عند رفض تسجيل العلامة التجارية ستين يوما بدلا من ثلاثين يوما ويجوز لطالب تسجيل العلامة أن يتظلم من قرار مصلحة السجل التجارى خلال ستين يوما بدلا من ثلاثين يوما، ويجوز للمحكمة فى أى دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم ببيع الأشياء المحجوزة أو التى يتم الحجز عليها.

وبالنسبة للرسوم والنماذج الصناعية فإن التعديل شمل أيضا التأكد من جدية الرسم والنموذج الصناعى وإلزام مصلحة التسجيل

---

(١) حسن عبد المنعم، وزير التموين: " تعديل قانون الملكية الفكرية فى إطار الاتفاقيات الدولية "، جريدة الأهرام اليومية ٢٦/٩/٢٠٠٠، ص ١٤.

التجارى بإضفاء السرية للرسم أو النموذج المقدم مدة لاتتجاوز ١٢ شهرا، ويجوز لمالك الرسم أو النموذج أو وكيله أن يطلب قبل تقديم طلب التسجيل قيام مصلحة التسجيل التجارى بإجراء فحص على رسمه أو نموذجه بغرض التأكد من عدم تشابهه مع رسومات أو نماذج مسجلة.

وحقوق الدول الأطراف فى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية تتمثل فى الا يترتب على تنفيذ أحكام الاتفاقية المساس بأى حقوق أمنية إذ يجوز منح ميزة أو تفضيل وامتياز أو حصانة فى مجال حقوق الملكية الفكرية لأى دولة مادامت نابعة عن اتفاقيات دولية بشأن المساعدة القضائية وعلى أن تكون ممنوحة وفقا لأحكام معاهدة برن عام ١٩٧١، أو اتفاقية روما مع عدم مساس الحقوق الممنوحة لأصحاب العلامات التجارية بأية حقوق سابقة قائمة حاليا أو التأثير فى حق الدولة فى منح الدول الأطراف حقوقا فى العلامات التجارية على أساس الاستخدام.

٣٠٤- إنشاء منظومة متكاملة لحماية الملكية الفكرية[١]:

قرر مركز دراسات الملكية الفكرية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء تشكيل مجلس أمناء لحماية الملكية الفكرية فى مصر يضم عددا من الخبراء والعلماء والكتاب والدبلوماسيين ورجال الأعمال وممثلى المرأة المصرية فى مختلف

---

(١) وفاء البرادعى : " تشكيل اول مجلس امناء لحماية الملكية الفكرية فى مصر "، جريدة الأهرام اليومية.

المجالات والشخصيات العامة، جاء ذلك خلال الاجتماع التأسيسى الأول الذى عقد بمركز المعلومات.

سيتولى مجلس الأمناء بناء قاعدة معلومات لتنمية الوعى وترقية المعارف فى مجال حماية الملكية الفكرية على المستويات المحلية والعربية والدولية وكذلك معالجة الموضوعات المتعلقة بهذا المجال لإيجاد منظومة متكاملة تدعم الحماية بكافة صورها لتقنين الأداء والاستخدام العادل لأحكام وتطبيقات الملكية الفكرية وأن انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) والاتفاقات المنبثقة عنها ومن بينها إتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) يتطلب إقامة مظلة تشريعية فى مجالات جديدة لم تكن تشملها القوانين السابقة إذ أن تقدم الدول يقاس الآن بمدى استيعابها وقدرتها على توظيف تكنولوجيا المعلومات فى خدمة شعوبها ومن هذا المنطلق تم تكوين بيت خبرة متخصص لمصر فى مجال حماية الملكية الفكرية.

٤٠٤ - حماية الملكية الفكرية لبرامج الحاسب الآلى[١] :

وقد اختتمت فى سبتمبر ٢٠٠٠ بالعاصمة الإيطالية روما فعاليات المؤتمر الدولى للملكية الفكرية والحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلى التى استمرت خمسة أيام وشارك فيها ست دول عربية من بينها مصر والعديد من خبراء القانون والإعلاميين من عدة دول أوروبية، وقد ناقش المؤتمر الذى نظمه الاتحاد الدولى

---

(١) ناجى الجرجاوى، فى المؤتمر العالمى للملكية الفكرية بروما، الإشادة بالتجربة المصرية فى خفض القرصنة على البرمجيات إلى ٧٥٪، جريدة الأهرام اليومية، ٩ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

لمنتجى برامج الكمبيوتر (BSA) خطورة ظاهرة القرصنة المعلوماتية على حق المؤلف فى الإبداع وقد أكد أعضاء المؤتمر الذى ضم وفودا من وزارة العدل والثقافة والشرطة والإعلام أهمية مكافحة جرائم القرصنة المعلوماتية وحماية حق المؤلف فى جميع المجالات لا سيما فى مجال الحاسب الآلى التى تمثل أهم واخطر قضايا الساحة. وأشاد "جيفرى ستاينا هاردت " نائب رئيس الاتحاد الدولى بالجهود التى تبذلها الدول العربية لخفض نسب القرصنة لا سيما فى برامج الكمبيوتر.

وأكد نائب رئيس اتحاد منتجى برامج الكمبيوتر التجارية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا إن مصر مهيأة لتحتل مركز الريادة فى صناعة البرمجيات على مستوى الشرق الأوسط حيث لديها فرصة ذهبية بامتلاكها قدرات بشرية وعقول مبدعة، وأشاد باتجاه مصر إلى إقرار قانون جديد موحد لحماية الملكية الفكرية تطبيقا لاتفاقية " تريبس " المتعلقة بجوانب الفكر والإبداع والذى من المقرر أن يناقش فى مجلس الشعب فى دورته التى سوف تبدأ قبل نهاية عام ٢٠٠٠، حيث أن وجود قانون فعال وتطبيقه بطريقة مشددة ورادعة وسريعة هى الأصل فى مكافحة القرصنة.

وخلال عرض التجارب المختلفة التى قامت بها الدول العربية أشاد الحضور بالتجربة المصرية التى قامت بعرضها ممثلة اتحاد منتجى برامج الكمبيوتر التجارية فى مصر (BSA) والتى كانت من أهم أثارها خفض نسبة القرصنة إلى ٧٥٪ خلال عام واحد فقط وذلك نتيجة للجهود الإيجابية للحكومة المصرية.

٥- حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (١) :

تدرس الحكومة فى الوقت الحالى الترتيبات النهائية لمشروع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار تمهيدا لعرضه على المجموعة الوزارية الاقتصادية ومجلس الوزراء، ثم على جمعيات رجال الأعمال وحماية المستهلك والمنظمات الاقتصادية المختلفة، قبل أن يتم عرضه على مجلس الشعب فى دورته القادمة.

ويعد مشروع القانون الجديد هو المراجعة التاسعة لمشروع القانون والذى تم تأجيله لعدة سنوات بعد إدخال عدد من التعديلات عليه ليتوافق مع التطورات العالمية فى هذا المجال.

و يجرى فى الوقت الحالى الإعداد لتطبيق هذا القانون خاصة فيما يتعلق بترتيبات إنشاء الجهاز المستقل الذى سيتولى تطبيق القانون وذلك من خلال التنسيق مع أجهزة وهيئات حماية المنافسة ومنع الاحتكار فى الدول المتقدمة والنامية للاستفادة من خبرتها فى هذا المجال وإتاحة الفرصة للتدريب وإعداد الكوادر للعمل بالجهاز على النحو الذى تم من قبل فى مجال جهاز منع الإغراق.

---

(١) ياسر صبحى، المشروع الجديد لقانون منع الاحتكار يعرض قريبا على مجلس الوزراء، القطاع الخاص يسيطر على اكثر من ٩٠٪ من ناتج الزراعة والصناعة دون إطار تنظيمى للمنافسة، ممارسات احتكارية واضحة فى مجال الصناعات الغذائية ومواد البناء والخدمات، اتفاقية دولية للمنافسة تستبعد الدول التى لا تملك تشريعا داخليا، الممارسات الاحتكارية للشركات دولية النشاط فى الدول النامية لم تعد مقبولة، جريدة الأهرام اليومية، ٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص١٤.

ان سياسة المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية مبنية على إيجاد قانون جيد للمنافسة ومنع الاحتكار وجهاز أو هيئة مستقلة تتولى تطبيق القانون، ووجود القانون والجهاز ضروريان الا انهما ليس بكافيين لتحقيق أهداف سياسة محكمة للمنافسة حيث انه من الضرورى التنسيق مع سياسات وإجراءات اقتصادية أخرى مؤثرة فى نطاق عمل القانون مثل إجراءات الخصخصة وسياسات التجارة الخارجية وتشريعات حماية المستهلك، كذلك على المستوى الدولى هناك ضرورة للتنسيق خاصة فيما يتعلق بتنظيم أنشطة الشركات دولية النشاط ومنع الممارسات الاحتكارية التى تقوم بها بعض هذه الشركات فى الدول النامية هروبا من القواعد المحكمة التى تطبق فى الدول المتقدمة وهو ما لم يعد مقبولاً.

وسوف يتضمن القانون الجديد التركيز على مواجهة الممارسات الاحتكارية وليس على حجم أعمال الشركة فى السوق، حيث إن الممارسات الاحتكارية يمكن أن تظهر حتى فى حالة انخفاض النصيب النسبى للمنشأة فى السوق، كذلك الأخذ فى الاعتبار النصيب النسبى فى المنطقة الجغرافية والذى يمكن أن يسمح بالتأثير فى الأسعار والكميات والإضرار بالسوق.

إن التزايد المتنامى للقطاع الخاص وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبى وزيادة الاعتماد على قوى السوق يتطلب وجود إطار منظم يحمى المنتج والمستهلك ويرفع كفاءة الأداء الاقتصادى عن طريق تشجيع المنافسة. حيث تزايدت مساهمة القطاع الخاص فى بعض

القطاعات إلى اكثر من ٩٠٪ (مثل قطاع الزراعة نحو ٩٨,٧٪ من إجمالى ناتج القطاع وكذلك فى الصناعة بنحو ٩٤٪ بينما تبلغ فى المقاولات نحو ٧٣٪ حيث بلغ نحو ٧٦٪ كمتوسط فى الناتج المحلى لجميع القطاعات) وهو تقريبا عكس وضع السبعينات والثمانينات والتى كانت تسيطر خلاله الدولة والقطاع العام ولم تكن هناك حاجة لمثل هذا القانون، حيث كان يكتفى ببعض الأحكام القانونية المانعة للاحتكار وفقا لتعريف قديم للاحتكار يرتبط بالنصيب النسبى فى الأسواق.

ونظرا لحدوث تطورات أساسية محلية وعالمية تستوجب إيجاد سياسة فاعلة للمنافسة ففى السوق المحلية هناك بعض الممارسات الاحتكارية التى تشهدها بعض القطاعات فى بعض الفترات سواء فى بعض مواد البناء أو السلع الغذائية أو حتى فى مجال الخدمات (مثل الخدمات المالية)، وتأخذ هذه الممارسات أشكالا مختلفة كالتواطؤ مع المنافسين لتحديد الأسعار ومنع الموردين من إمداد المنافسين بالمدخلات المختلفة وغير ذلك من أشكال الممارسات الاحتكارية، كما إن انفتاح السوق المحلية للمشروعات الأجنبية يستوجب إيجاد منظومة واضحة للمنافسة ومنع الاحتكار يتعرف عليها بشكل مباشر المستثمر الأجنبى دون التباس.

أما على المستوى العالمى فقد أشارت نصوص اتفاقية الجات إلى وجوب وجود سياسات وطنية للمنافسة ومنع الاحتكار، كما يشير مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية إلى ضرورة وجود مثل

هذا التنظيم وبما يوحى أن تكون هناك مواد فى القانون المصرى مقابلة للمواد الخاصة بالممارسات الاحتكارية فى اتفاقية روما المؤسسة للكيان الأوروبى.

وهناك مناقشات دولية تدور فى الوقت الحالى حول إيجاد اتفاقية دولية للمنافسة ومنع الاحتكار سواء بإلحاق هذه الاتفاقية ضمن قواعد منظمة التجارة العالمية أو إصدارها بشكل مستقل تحت إطار هيئة عالمية مستقلة تراقب المنافسة على مستوى العالم، وتزداد أهمية هذه القواعد فى ظل تزايد حالات "الكارتلات" الدولية كمجموعات من الشركات ذات تأثير قوى فى أسواقها فى مجالات معينة حيث تقوم بتقسيم الأسواق فيما بينها وتحديد الأسعار بما يوافقها، وهناك صعوبة فى تطبيق قواعد منع الإغراق على هذه الشركات إما لعدم وجود منتج وطنى منافس لما تنتجه هذه "الكارتلات"، أو لقيام الأخيرة بإنتاج جزء منها محليا بما يخرجها من دائرة التجارة ويدخلها فى مجال الاستثمار.

وهناك اتجاها قويا عالميا بان الدول التى لا توجد لديها سياسات للمنافسة ومنع الاحتكار سوف يضحى بها فى إطار التنسيق المقصور على الدول التى تتبع سياسة لتنظيم المنافسة، كما تشهد أجهزة حماية المنافسة فى الدول المتقدمة حالات معقدة من الممارسات الاحتكارية من جانب هذه "الكارتلات" خاصة فى مجال الأجهزة الكهربائية.

وتوجد مقاومة من بعض رجال الأعمال المصريين لهذا القانون وهو ما تسبب فى تأخر صدوره لاكثر من ست سنوات منذ إعداد المشروع الأول للقانون ويأتى تخوف رجال الأعمال أساسا من أن يستخدم القانون الجديد كباب خلفى لعودة التدخل الحكومى فى السوق، أو أن يتم استغلاله من جانب بعض المنافسين لتعويق النشاط واتهام الشركات ظلما بارتكاب ممارسات احتكارية تؤدى مدة التحقق منها إلى تعطيل الإنتاج، أو بسبب تشكك البعض فى كفاءة أعضاء الجهاز الجديد الذى سينشأ مع القانون وقدرته على التحقيق فى الممارسات الاحتكارية.

والجهاز الجديد المسئول عن تطبيق القانون سوف يكون مستقلا عن الحكومة وبالتالى لن يسمح بتدخل مباشر لها فى السوق، كما إن القانون سوف يجرم تطبيقه دون دليل ويعتبر مثل هذا السلوك من قبيل الممارسات الاحتكارية التى تستوجب الردع، كذلك فان التركيز على كفاءة الجهاز المقترح تخفف من احتمال إمكانية استغلاله دون دليل، والتشكيك فى قدرة أعضاء الجهاز المصرى على القيام بهذه المهمة هو ادعاء بان ما تقوم به مثل هذه الأجهزة فى عشرات من الدول النامية فضلا عن المتقدمة سوف يعجز الخبير المصرى المتخصص عن القيام به، خاصة وان معايير اختيار عضوية هذا الجهاز سوف تراعى دقة الاختيار كذلك المعاملة المالية والأدبية المناسبة.

وسوف ينظم القانون أيضا مسالة التظلم بشكل واضح سواء من خلال التظلم للمستوى الأعلى داخل الجهاز المستقل أو عن طريق لجان تظلم تتمتع باستقلال عن الجهاز كما هو متبع حاليا مع هيئة سوق المال، كما سيتاح التظلم أمام القضاء إذا استدعى الأمر ذلك.

ولكن هل يعد الوقت مناسبا لإصدار قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار فى ظل الظروف التى تمر بها السوق فى الوقت الحالى من ركود وضعف فى النشاط والتعاملات؟ والاجابة على ذلك تتبلور فى إن إعداد القانون وتأسيس الجهاز وكوادره وإيجاد سياسة متكاملة للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية سوف يستغرق وقتا لن يقل عن عام ونصف، حيث إن الجهاز لن يبدأ العمل إلا بعد صدور القانون بستة شهور، وبالتالى فان الأحوال التى تشكو منها السوق حاليا تكون قد زالت، والقانون عند صدوره يجب أن يتميز بالمرونة الكافية والديناميكية ويسمح بتغيرات حسب المتطلبات المحيطة مع توفير الاستقرار التشريعى له وتوافقة مع القوانين والأحكام الأخرى فى النشاط الاقتصادى، وخلال هذه الفترة سوف يكون هناك حوار حول أهداف القانون وحدوده وتهيئة الرأى العام ورجال الأعمال، وفى نفس الوقت فان هناك من الأحكام القانونية المتاحة حاليا التى تسمح بتدخل الجهة الإدارية لاتخاذ إجراءات رادعة وأساليب الإقناع الأدبى ضد الممارسات الاحتكارية التى يقوم بها البعض فى الوقت الحالى.

٦- تحديث دور البعثات الدبلوماسية فى الخارج لدعم الاقتصاد المصرى[١]:

تم عقد المؤتمر السنوى الثالث لرؤساء البعثات المصرية فى الخارج والذى استمر ثلاثة أيام بمقر وزارة الخارجية تحت عنوان "دور الدبلوماسية المصرية على مشارف القرن الـ ٢١ " وذلك تأكيدا لدور البعثات الدبلوماسية فى رعاية المصالح المصرية ودعم الاقتصاد المصرى على جميع الأصعدة حيث أن مستقبل التنمية فى مصر يرتبط بالوجود المصرى فى الأسواق العالمية وأن للدبلوماسية المصرية دورا فى استكشاف الفرص المتاحة فى ضوء النجاحات التى تحققت على الصعيدين السياسى والاقتصادى وأن التنمية الشاملة تحدد أهدافا واضحة للبعثات الدبلوماسية المصرية فى الخارج وأن سعى مصر للاندماج فى الاقتصاد العالمى وجذب الاستثمارات والمعرفة واقتحام الأسواق العالمية يشكل إطارا استراتيجيا للعمل الدبلوماسى المصرى فى مرحلة التحديث لأن البعثات الدبلوماسية المصرية جزء لا يتجزأ من هذا التحديث وأن الخارجية المصرية بدأت ذلك بالفعل وركزت على العنصر البشرى باعتباره أساس التنمية الشاملة وهذا سيسهم بصورة فعالة فى وضع مصر فى مكانة متميزة على الخريطة الاقتصادية العالمية.

---

(١) عائشة عبد الغفار : "عبيد فى المؤتمر الثالث لرؤساء البعثات المصرية فى الخارج : دور للدبلوماسية المصرية فى استكشاف الفرص الخارجية للاقتصاد المصرى "، جريدة الأهرام اليومية ٢٠٠٠/٨/٢٩، ص ١٤.

٧- تحديث الصناعة[1]:

١٠٧ . معظمة الاستفادة مما استثمر فى المدن والمناطق الصناعية الجديدة :

يتم العمل على إيجاد الحلول المناسبة والسريعة للمعوقات التى تواجه الصناعة المصرية وذلك فى إطار البرنامج الشامل للحكومة لتحديث الدولة وخدماتها فى جميع القطاعات إذ تم كشف بعض المعوقات التى تحتاج إلى الحلول الفورية للعمل على زيادة الاستفادة مما أنفقته الدولة من مليارات فى إنشاء المدن والمناطق الصناعية، وقد تم إرسال دعوات خاصة لأصحاب المصانع وصغار المستثمرين فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك رؤساء جمعيات رجال الأعمال والمستثمرين وكل التجمعات الصناعية لإعداد تقارير واضحة وشاملة عن جميع المعوقات الإجرائية والتنفيذية والخدمية التى تواجههم وتؤثر على خططهم ورغبتهم الحقيقية فى التطوير والتحديث للانطلاق بالصناعة المصرية إلى العالمية، وأن مجموعات العمل الجديدة المشكلة لهذا الغرض ستكون فى انتظار هذه التقارير للتعامل معها بجدية وحصرها بشكل دقيق والعمل على حل ما بها من معوقات بالتنسيق مع الجهات الأخرى سواء الهيئات والوحدات التابعة للوزارة أو الهيئات والجهات الحكومية المعنية الأخرى وهناك فريق عمل يقوم بهذا يضم ٢٠ عضوا فى العديد من التخصصات الفنية والمالية والقانونية ومختلف الأنشطة

---

(١) أحمد العطار " تشكيل مجموعات عمل لدراسة مشاكل رجال الصناعة وتحديد وسائل حلها "جريدة الأهرام اليومية ٨/٨/٢٠٠٠، ص ١٤.

الصناعية ومنها الصناعات الغذائية والمعدنية والتعدين والحراريات والكيماوية والهندسية وغيرها.

٢٠٧- تحديث منظومة الجودة :

يتم حاليا دراسة مشروع لتوحيد جميع المعامل الكيماوية ومعامل المعايرة التابعة لوزارة الصناعة وذلك منعا للازدواجية لضمان تقديم الخدمة فى أسرع وقت وبجودة عالية حيث سيتم تطوير وتحديث جميع الاجهزة والمعامل لتصل إلى المستوى العالمى لضمان جودة الصناعة المصرية ورفع قدرتها التنافسية إضافة إلى حماية وإرشاد المستهلك. وقد عقدت وزارة الصناعة بالتعاون مع البنك الدولى ندوة فى هذا الشأن حضرها خبراء من المعهد القومى للمواصفات والتكنولوجيا بالولايات المتحدة ومستشارى المعونة الأمريكية واستهدفت الندوة تعميق مفهوم منظومة الجودة فى ضوء الواقع المصرى من خلال التعرف على الخبرات العالمية فى الدول الصناعية المتقدمة وتجارب الدول النامية التى حققت نجاحات فى مجال إنشاء وتفصيل منظومة الجودة بها حيث تمت مناقشة تجارب بعض الدول وتقديم العديد من المؤسسات العالمية وفى مقدمتها البنك الدولى عددا من البرامج للمساعدة فى إنشاء منظومة الجودة الحديثة إضافة إلى برامج التحديث الصناعية التى ترفع من قدرات الدول لمواجهة التحديات المستقبلية.

واتت هذه الندوة الموسعة ضمن سلسلة من الاتصالات المكثفة التى تقوم بها وزارة الصناعة مع العالم الخارجى حاليا من خلال

الاتصال بمصادر المعرفة والتكنولوجيا العالمية وفتح خطوط وقنوات اتصال بها للاستفادة بالتجارب الناجحة فى انشاء منظومة الجودة المتكاملة اذ أن مصر تمتلك المحاور الأساسية التى تمكنها من إنشاء هذه المنظومة من خلال المجلس الأعلى للاعتماد الوطنى وهيئة التوحيد القياسى والمعامل المركزية الموجودة بمصلحة الكيمياء ومركز ضبط الجودة.

وقد أكد مسئول أول تنمية القطاع الخاص بالبنك الدولى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن هذه الندوة تمثل بداية التعاون مع وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية المصرية لتطوير منظومة الجودة فى مصر حيث يتم من خلالها عرض تجارب البنك الدولى فى الدول المختلفة وتقويم الموقف فى مصر والتعرف على الاحتياجات والتعاون لوضع الخطط التنفيذية وتوفير مصادر التمويل المختلفة وآليات التنفيذ.

وستتم إتاحة الفرصة لخبراء وزارة الصناعة لعمل مجموعة من الزيارات الميدانية للتعرف على خبرات البلدان المختلفة كما استعرضت الندوة الخبرات الدولية فى توظيف منظومة الجودة الحديثة فى مناخ المنافسة الجديد ودور المؤسسات المحلية المساعدة فى المراكز الإنتاجية والتكنولوجية وكانت الندوة قد تضمنت ٤ محاور رئيسية فى مقدمتها استعراض التحديات العالمية ودور البنية التكنولوجية فى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية لمواجهة التحديات العالمية وكذلك عناصر وأنشطة منظومة الجودة الحديثة بصفة عامة مقارنة بمنظومة الجودة الحالية بمصر.

و وصل إلى مصر فريق عمل عالمى يضم خبراء دوليين فى مجالات المواصفات والجودة والاعتماد وتطوير المعامل وهيكلة مؤسسات الجودة للمشاركة فى تنفيذ برنامج الجودة القومى المصرى الذى تتبناه وزارة الصناعة، ويقوم البنك الدولى بتمويل مهمة الخبراء الدوليين لمدة أسبوعين يقومون خلالها بالتعاون مع خبراء وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية بدراسة نظام الجودة الحالى فى مصر والتعرف على مجالات التطوير وتحديد احتياجات الجهات المعنية إذ تعتبر قضية الجودة عنصرا أساسيا للمنافسة[1].

وقد تقرر تشكيل مجموعة عمل من الخبراء المتخصصين المصريين من وزارة الصناعة والوزارات المعنية والقطاع الخاص للمشاركة فى المشروع بداية من تحديد الاحتياجات حتى التنفيذ الفعلى للمشروع ولضمان الاستفادة القصوى منه بما يسهم فى تحديث آليات المنظومة المتكاملة والحديثة للجودة والمواصفات والاختبارات المعملية والمعايرة.

٣٠٧ - تطوير المواصفات القياسية والاختبارات المعملية والمعايرة [٢]:

يستهدف تنفيذ برنامج شامل لتطوير المواصفات القياسية المصرية حاليا النهوض بالصناعات الوطنية وتسويقها عالميا وتوفير

---

(١) عصام حشيش، فريق عمل من البنك الدولى يشارك فى وضع نظام الجودة القومى لمصر، جريدة الأخبار اليومية، ٣ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٢.

(٢) أحمد العطار "وزير الصناعة فى اجتماعه مع قيادات التوحيد القياسى:برنامج شامل لتطوير المواصفات القياسية للنهوض بالصناعة المصرية "، جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٨/٢٢، ص ١٥.

نظام الاتصال الفورى بمصادر المواصفات العالمية ودعم وتحديث مركز المعلومات الخاص بالمواصفات مشيرا إلى أهمية تعظيم دور هيئة التوحيد القياسى فى مجالات المواصفات وجودة الإنتاج وإعطاء علامات الجودة خلال المرحلة المقبلة وتطوير المواصفات الخاصة بالصناعة فى مجالات السلع الهندسية المرتبطة بالأمن والأمان وبعض السلع الكيماوية والغذائية والغزل والنسيج.

وبرنامج تطوير المواصفات يستهدف وجود مواصفة مصرية لكل منتج طبقا للخريطة الصناعية للمنتجات الوطنية والدخول فى توصيف مجالات حديثة مثل الخدمات والمشتريات الحكومية والمعلومات والبنوك وغيرها من المجالات التى تحتاج إلى الجودة والتوسع فى استخدامات الحاسب الآلى فى تداول بيانات وإدارة أعمال المواصفات فى جميع مراحلها مشيرا إلى أهمية الإسراع بما يتم فى مجال تحقيق التوافق بين المواصفات القياسية المصرية والمواصفات العربية والإقليمية والدولية لتسهيل عمليات التصدير وتبادل التجارة ومنع عوائق التجارة الدولية.

وسيتم إعادة تشكيل لجان المواصفات بما يضمن وجود الخبرات المتميزة والتى تتلاءم ومتطلبات حداثة الخامات ودقة المكونات وتعقيد المنتج النهائى ويتم حاليا عمل حصر إحصائى لتواريخ إصدار المواصفات القياسية الحالية وتحديد مدى اكتمالها مع دراسة السوق وتحديد الأولويات من المواصفات وذلك فى ضوء المتطلبات الحالية والمستقبلية محليا وعالميا.

وهناك ضرورة لعمل برامج للتوعية بين المنتجين بأهمية ومزايا مطابقة منتجاتهم للمواصفات القياسية المصرية لرفع جودة الإنتاج وزيادة قدرته التنافسية فى الأسواق المحلية والعالمية مع توزيع نشرات دورية للإصدارات الجديدة من المواصفات على كل المنتجين وجميع الجهات المعنية.

ويشمل برنامج تطوير هيئة التوحيد القياسى إعادة هيكلة الهيئة بما يحقق أعمال التطوير المنشود بالاعتماد على عدة عناصر مهمة فى مقدمتها إنتقاء الكوادر البشرية والتأهيل والتدريب وحداثة واستكمال الإمكانيات المعملية وكذلك القدرة على تسويق الخدمات.

ويتضمن برنامج تحديث المواصفات مساعدة الجهات المهتمة بالمواصفات على مستوى الدولة مما يسهم فى تكوين بنية أساسية قومية لها القدرة على المشاركة فى إعداد المواصفات على المستوى المحلى والدولى إضافة إلى زيادة فاعلية مشاركة الجهات المعنية بالبحوث والتطوير والتنسيق الدائم معها لضمان التحديث والتطوير لمواكبة المواصفات لنتائج البحوث.

٤٠٧- توظيف التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجى) لتحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى والكسائى[1]:

أكدت دراسة حديثة أن التكنولوجيا الحيوية يمكن أن تمثل مصدرا ووسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء والكساء فى

---

(١) وزير الصناعة: "مشروع لتحديث المعامل الكيماوية والمعايرة لزيادة جودة الصناعة المصرية ورفع قدرتها على المنافسة "جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٨/٢٨، ص ١٤.

مصر بما يفى إحتياجات المواطن وتوفير فائض للتصدير وأضافت الدراسة أن مراكز التكنولوجيا الحيوية والمراكز البحثية فى مختلف المواقع تلعب دورا مهما فى هذا المجال للنهوض بالزراعات التصديرية من المحاصيل البستانية ورسم إستراتيجية لإنتاج الأصناف المقاومة للأفات الزراعية المهندسة وراثيا وإنتاج وتصدير النباتات الطبية والأعشاب العطرية وتحقيق التنمية على كل المستويات لخدمة أهداف التنمية فى مصر بعامة.

ومصر سوف تستفيد من تجارب الدول فى هذا المجال حيث يمكن إقامة منشآت خاصة لعقد اتفاقات وتحالفات مع دول أخرى وتشجيع إقامة شركات خاصة لهذه المشروعات واستثمار قصر الوقت وقلة النفقات فى الإنتاج البيوتكنولوجى لصناعة منتج رخيص يجذب الشركات الأجنبية للعمل فى مجاله وإنشاء شركات تتميز بالمرونة فى الحركة والسرعة والحرية فى اتخاذ القرار وتقديم التسهيلات للشركات الأجنبية للمساهمة فى مجال التكنولوجيا الحيوية.

وبالرغم من الصعوبات المتوافرة فى مجال التكنولوجيا الحيوية الا انه يمكن ان ننتج كميات كبيرة من الزهور ونصدرها للعالم وتدريب جيل من الباحثين والعاملين فى هذا المجال والاعتماد كليا على تكنولوجيا زراعة الأنسجة لتوفير المنتج وبكميات كبيرة وبأسعار رخيصة والاستفادة من تكاثر شجر النيم ورخص الأيدى العاملة وتوفير محاصيل خالية من الأمراض الفيروسية وتوجيه الجهود للمحاصيل الاستراتيجية لسد الفجوة الغذائية.

و يقوم الباحثون فى مصر بإجراء تجارب لتحويل "الكتلة الحيوية" إلى غاز الميثان والإيثانول من خلال التخمير الهوائى أو اللاهوائى حيث يتوافر ٢٣ مليون طن مخلفات زراعية و ٤,٨ مليون من مخلفات حيوانية ومن الممكن أن يؤدى ذلك إلى توفير إحتياجاتنا من الطاقة إلى جانب توفير كميات من الأعلاف تصل إلى مليار طن يمثل فيها قش الأرز نحو ١٤,٥٪ وتصنيع علف الحيوان والورق وزيت الصابون وهى من أبرز النماذج العالمية فى هذا المجال[١].

وقد تمكنت الولايات المتحدة من تحسين بعض سلالات النباتات وراثيا بحيث تنتج بروتينات لها خواص المبيدات لمكافحة الحشرات، وترجع أهمية التكنولوجيا الحيوية إلى تراجع نصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية من ٢٩٪ من الفدان بأواخر الستينيات إلى ١٥٪ من الفدان حاليا بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النوعية من الزراعة لها أفضلية لدى المستورد الأوروبى لأنها ستتيح الفرص لزراعة خالية من الملوثات وآمنة بيئيا وذات مذاق جيد.

وقد أمكن من خلال التكنولوجيا الحيوية فى الأبحاث الأوروبية إنتاج محصول لذرة مقاوم للحشرات ومبيدات الحشائش وفي أمريكا أصبح إنتاج هذا المشروع يمثل ٣٢٪ من أصناف الذرة و٣٨٪ لفول الصويا و٥٥٨ من زيت الكاتولا وجملة المساحة المزروعة

---

(١) وزير الصناعة: "مشروع لتحديث المعامل الكيماوية والمعايرة لزيادة جودة الصناعة المصرية ورفع قدرتها على المنافسة "جريدة الأهرام اليومية، ٢٠٠٠/٨/٢٨، ص ١٤.

بالأصناف المعدلة بالهندسة الوراثية نحو ٣٢ مليون فدان فى العالم كما أمكن إنتاج أول صنف من الطماطم بالهندسة الوراثية يمكن تسويقه وهو كامل النضج ويحتمل الشحن والتخزين لمدة ٤-٥ أيام دون تلف بقيمة تسويقية أمريكية تبلغ ٢,٥ مليار دولار وأن أحدث التجارب أنتجت نوعا من الموز يوجد به لقاح ضد التهاب الكبد الوبائى B وطماطم تحتوى على بروتين يقلل من كمية الكوليسترول فى الدم[١].

٨- عصرنة الكيان التشريعى الاقتصادى للدولة[٢]:

١٠٨- تحديث المنظومة التشريعية والقضائية:

ان ثورة تشريعية شاملة لم تصبح إختيارا يمكن قبوله أو رفضه إنما بات ضرورة ومهمة عاجلة يجب إنجازها وفى سبيل ذلك تم حشد مجموعات عمل على أعلى مستوى علمى من أساتذة القانون ورجال القضاء لتشكيل لجان قانونية تختص بدراسة القوانين وتنقيتها وتعديلها وإلغائها إذا لزم الأمر، واستحداث ما يستلزمه الحال ويقتضيه النظام الاقتصادى والاجتماعى الجديد، ولقد

---

(١) وجيه الصقار "دراسة حديثة تؤكد: التكنولوجيا الحيوية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء "جريدة الأهرام اليومية ٢٦/٨/٢٠٠٠، ص ١٤.

(٢) مشروعات قوانين جديدة للبنوك والائتمان وإنشاء محاكم اقتصادية والطعون الضريبية يبحثها اجتماع للجنة الاستشارية العليا للإصلاح التشريعى، ٨ مشروعات جديدة للتوافق مع اتفاقية الجات تشمل الملكية الفكرية والمعلومات غير المفصح عنها والرسوم والنماذج الصناعية، التشريعات تستهدف جذب الاستثمارات وتبسيط الإجراءات مع البنوك وأسواق المال وتطوير التشريعات الضريبية، جريدة الأهرام اليومية.

أنجزت هذه اللجان (التى شكلت بوزارة العدل ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء) إعداد وصياغة مشروعات قوانين تم دفعها إلى القنوات الشرعية حتى وصلت إلى مجلس الشعب الذى قام بإصدارها وهذه القوانين هى: قانون تعديل الرسوم القضائية ١٩٩٥/٧، قانون التأجير التمويلى ١٩٩٥/٩٥، واللائحة التنفيذية لقانون التأجير التمويلى الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٨٤٦ لسنة ١٩٩٥، والقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى، والقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٩٦ بتعديل أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر، والقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ واللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٩٧ - والقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة واللائحة التنفيذية للقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ والصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم (٧٥) لسنة ١٩٩٨، والقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناتجة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية واللائحة التنفيذية للقانون

رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ والصادرة بقرار وزير التجارة والتموين رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨، والقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل أحكام قانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات، وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتعديل أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، وقانون الإثبات فى المواد المدنية، وقانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية، والقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣، والقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ فى شأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية.

٢٠٨ - بناء قواعد بيانات التشريعات وقاعدة معلومات الأحكام القضائية :

تصدى كل من وزارة العدل ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بكل اقتدار لإنجاز بناء قواعد بيانات التشريعات وقاعدة معلومات الأحكام القضائية كما تم حشد جهود مجموعات عمل عليا على مستوى علمى من أساتذة القانون ورجال القضاء ورجال الأعمال لتشكيل لجان قانونية تختص بدراسة القوانين وتنقيتها وتعديلها وإلغائها إذا لزم الأمر واستحداث ما سيلزمه الحال ويقتضيه النظام الجديد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تمثيل الوزارات المعنية أثناء إعداد مشروعات القوانين الخاصة بها.

وقد قام برنامج عمل اللجنة تحقيقا لعدة أهداف منها صياغة مستمرة ودورية لرؤية واستراتيجية شاملة وخطط تنفيذية لتطوير التشريعات المصرية، وقد تم وضع أهداف الإصلاح التشريعى باعتباره ركيزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر فى المرحلة المقبلة مستهدفا تهيئة المناخ لتحقيق أقصى قدر من تدفق الاستثمارات مثلما يحدث فى الدول ذات التجارب الناجحة فى هذا المجال وذلك عن طريق تبسيط إجراءات الاستثمار وتحرير الإنتاج والاستثمار من القيود الإدارية والإجراءات المعقدة للحصول على التراخيص والشهر والقضاء على العقبات البيروقراطية وذلك عن طريق مراجعة التشريعات التى تتعلق بالمجال الإدارى بهدف تحقيق التنمية الإدارية وتبسيط إجراءات المعاملات التى تتم بين الجماهير بعضها البعض وبين الأجهزة الإدارية للدولة وتبسيط إجراءات التقاضى وسرعة الفصل فى المنازعات عن طريق سد أى ثغرات قد يؤدى استغلالها لتعطيل الفصل فى القضايا وتأخير صدور الأحكام وتنفيذها وتحجيم المجالات التى يترك حسم الأمور فيها للتصرف الشخصى ووحدة التشريع المطبق أى أن يكون هناك تشريع واحد فقط متضمنا كل الأحكام التى تتعلق بأحد الموضوعات المحددة ووحدة النص للحالة الواحدة أى عدم وجود نصوص متعددة تسرى على نفس الحالة وعدم الإحالة (أى عدم إحالة التشريع إلى تشريعات أخرى أو أحد النصوص بها لتقرير سريانها على ذات الحالة) لتلافى التناقض والتضارب بين التشريعات والفتاوى والاراء القانونية.

٣٠٨- الأسس المعلوماتية والتنظيمية والبشرية للتطوير التشريعي:

إن جسامة هاتين المهمتين أبرزت الضرورة العملية والعلمية فى أن يكون الإصلاح التشريعى المنشود هو إصلاح خاضع لتخطيط دقيق يقوم على دعامتين إحداهما موضوعية تستمد كيانها من ضبط حدود وأبعاد وأولويات الإصلاح والثانية زمنية تتعلق بتحديد دقيق للإطار الذى يجب أن تنجز فيه كل دائرة من دوائر الإصلاح التشريعى مهامها وبهذه الرؤية كان الخطو لعمل اللجنة الاستشارية العليا للإصلاح التشريعى وعلى أساسها كانت جهود من بذلوا وأعطوا فتحقق ما تحقق وات ما هو فى سبيله للبزوغ إلى النور لتشكيل (فى نهاية الأمر) منظومة تشريعية تصبو إليها مصر وتتعلق بها آمالها. ولما كان البدء الفعلى للمسيرة المخططة للإصلاح والتطوير التشريعى يعنى الانتهاء من تلك المرحلة الشاقة فى بناء مقدماته ومتطلباته يعنى إتمام بناء أسسه المعلوماتية وأسسه التنظيمية ومتطلباته البشرية والتى بدونها لا يمكن أبدا أن تبدأ مسيرة مخططة لأعمال الإصلاح والتطوير التشريعى.

وإيمانا بأن الإصلاح التشريعى هو الركيزة الأساسية لتوفير المناخ المناسب للإصلاح الاقتصادى والقضائى والاجتماعى والإدارى، فقد صدر قرار السيد/ وزير العدل رقم (٤١٦٨) لسنة ١٩٩٤ بتشكيل لجنة استشارية عليا لدعم الإصلاح التشريعى يكون مقرها وزارة العدل وقد عقدت اللجنة أول اجتماعاتها برئاسة

السيد/ وزير العدل والسيد/ وزير الدولة للتنمية الإدارية وقطاع الأعمال العام والسادة أعضاء اللجنة من خبراء وزارة العدل ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء.

٤٠٨- مسايرة إتفاقية الجات تشريعيا :

وإستهدفت إعمال اللجنة الاستشارية العليا للإصلاح التشريعى خلال الفترة السابقة العمل على محورين: **الأول** تقييم ما تم إنجازه من تشريعات وقوانين تتطلبها عملية احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما المحور الثانى فيتمثل فى تحديد التشريعات الجديدة التى تظهر الحاجة لها بالإضافة إلى إعداد المشروعات المسايرة للاتفاقيات العالمية للتجارة " الجات "، وقد انتهت اللجنة الاستشارية العليا للإصلاح التشريعى من إعداد مشروعات قوانين جديدة تخدم أهداف المرحلة الحالية فى ظل **نظام الاقتصاد المعولم** وبالتعاون مع الوزارات المختصة ومنها : قانون تنظيم الرهن على العقارات المبنية، ومشروع قانون الطعون الضريبية، ومشروع قانون البنوك والائتمان، وقانون السجل العينى، ومشروع قانون الشركات، وآخر بإنشاء محاكم اقتصادية، وقانون منع الاحتكار وتنظيم المنافسة كذلك فقد تم الانتهاء من إعداد ٨ قوانين لمسايرة الاتفاقيات العالمية للتجارة وذلك سعيا لأن يكون **التشريع هو أحد أهم أدوات وإجراء التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى** حيث برزت ضرورة أن يقوم التشريع بدور حاسم فى مجالين: الأول: إرساء القواعد التشريعية الكفيلة بفتح آفاق العبور إلى المستقبل بلا

عوائق تتعثر معها خطى هذا العبور كى تكون الخطوات واثقة متصلة وقادرة على استشراف عالم الغد والثانى :أن تتم عملية إعادة مراجعة شاملة لكل القواعد القانونية التى كانت هى أدوات التحولات الكبرى السابقة أو تأثرت أحكامها بهذه التحولات لتكون هذه المراجعة سبيلا لضبط تشريعى شامل يجعل كتلة التشريع المصرى كتلة نابضة بحيوية التفاعل مع الواقع ومع آفاق المستقبل فى آن واحد.

٥٠٨- إصلاح الجوانب الإجرائية والتنظيمية للنظام القضائى:

أما بالنسبة للقضاء فإنه مع الآثار الإصلاحية التى ستنعكس عليه نتيجة إنجاز المهمة التشريعية السابقة فإنه بذاته يحتاج إلى إصلاحات تشريعية تتعلق بالجوانب الإجرائية التى تحكم أداء العمل فيه فضلا عن الإصلاح والتطوير التنظيمى اللازم وذلك كله بتقدير أن النظام الاقتصادى الجديد بما يعنيه من توسع فى الاستثمار وإطلاق لحرية المعاملات وتوظيف متلاحق لرأس المال لايمكن أن يقوم بغير نظام قضائى فعال فى سرعته وحسمه للمنازعات وقدرته على رد الحقوق لأصحابها وردع أى معتد يعمد إلى العبث بالأشخاص أو الأموال.

٦٠٨ – تنمية الموارد البشرية فى مجال قوانين سوق المال والنزاعات الناشئة عنها :

قامت بورصتا القاهرة والأسكندرية وبرنامج النظم المالية الدولية التابع لكلية الحقوق بجامعة "هارفارد" فى "كامبريدج –

ماساتشوستش" بالولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان عن أول برنامج تدريبى من نوعه للقضاة والمحامين فى مجال قوانين سوق رأس المال والنزاعات الناشئة عنها وقد أقيم هذا البرنامج (الذى يعتبر الأول من نوعه فى أسواق المال الناشئة) فى مدينة الأسكندرية بجمهورية مصر العربية على مدى أسبوعين خلال شهر يناير عام ٢٠٠١ وقد تم عقد التدريب على مرحلتين.

وقد أتاح هذا البرنامج للمشاركين معرفة الكثير من الجوانب التطبيقية فيما يتعلق بالقوانين الخاصة بسوق المال وقد أدى هذا البرنامج إلى توسيع الآفاق وتطوير قوانين سوق رأس المال لتواكب التطورات الدولية، وقد قامت عدة أسواق ناشئة بمراجعة قوانينها وقواعدها خلال العقد الماضى بغرض التطوير وبالتالى فإن عملية سن القوانين والتى تعد أسهل مرحلة فى الإصلاح التشريعى قد بدأت بالفعل أما التحدى الذى يواجه كثيرا من هذه الدول حاليا فإنه يتمثل فى كيفية تنفيذ هذه القوانين.

ولمواكبة التطورات سالفة الذكر فإن مصر بدأت بالفعل أولى خطواتها من خلال هذا البرنامج حيث اجتمع خلال شهر يناير ٢٠٠١ سيجتمع نخبة من القضاة ووكلاء النيابة والمحامين العاملين فى هذا المجال لدراسة قوانين سوق رأس المال والقواعد التى تحكمها وكذلك المؤسسات الرقابية وتم التركيز بصفة خاصة على أنواع النزاعات التى يمكن أن تنشأ فى مجال سوق رأس المال، فعلى سبيل المثال تم دراسة بعض النزاعات الخاصة بشركات السمسرة والمتعاملين معها وأيضا قضايا التزوير والتلاعب فى السوق.

و ان أحد ابتكارات البرنامج التدريبى المشار إليه هو إيضاح بعض الأمور ذات الأهمية للقضاة منها الأمور التى يجب أن تأخذها المحاكم فى الاعتبار للفصل فى النزاعات الناشئة عن طريق قرارات المؤسسات ذات الرقابة الذاتية مثل البورصة وكيفية تناول القضاة حديثى العهد للنزاعات المتعلقة بسوق رأس المال بما لها من جوانب متعددة ومعقدة بالإضافة إلى كيفية تقييم شهادة ذوى الخبرة فى هذا المجال.

وسيختتم البرنامج بزيارة إلى بورصة الأوراق المالية بالقاهرة وسوف يتم تقديم شهادات إتمام برنامج للمشاركين وأن مركز التدريب الخاص ببورصتى القاهرة والأسكندرية سيقوم بتنظيم البرنامج ويعد هذا المركز أحد إسهامات البورصة لتدعيم المؤسسات العاملة فى سوق المال المصرية.

ومن جانبه سيقوم برنامج النظم المالية الدولية الخاص بكلية الحقوق بجامعة هارفارد بتدعيم هذا البرنامج وتقديم مالديه من خبرات فى البحوث والتدريب والمساعدات التقنية فى أوروبا وآسيا.

وسيقوم بإلقاء المحاضرات أساتذة فى هذا المجال من الولايات المتحدة الأمريكية ومن أوروبا وذلك من أجل تقديم وجهات نظر متنوعة كما أن معظم المواد ستكون جديدة ومعدة خصيصا من أجل هذا البرنامج قد أعقب البرنامج التدريبى الذى أقيم فى يناير ٢٠٠١، دورتان تدريبيتان خلال السنتين التاليتين وبينما إقتصر هذا

البرنامج على المصريين الا أنه من المتوقع أن يشارك آخرون من دول الشرق الأوسط فى البرامج التدريبية التى سوف تعقد فيما بعد.

٧٠٨- عوائد تحديث المنظومتين التشريعية والقضائية :

ويتمثل العائد من تحديث المنظومة التشريعية والقضائية فى استقرار الأوضاع والمراكز القانونية والمالية مما يؤدى إلى تحقيق التقدم الاقتصادى الملموس وجذب الاستثمارات ورءوس الأموال الأجنبية والوطنية بتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج وتحقيق التنمية الإدارية بتبسيط الإجراءات، ورفع الكفاءات التدريبية وإعداد الكوادر الفنية وتحديث الإدارة الحكومية وتحقيق قفزة تشريعية وحضارية ونقلة علمية وتكنولوجية باستخدام الأساليب المتطورة والطرق الحديثة.

أما العائد المستهدف تحقيقه لرجال الأعمال والمستثمرين فتتمثل فى توفير التشريعات الاقتصادية الملائمة عن طريق تطوير وتبسيط إجراءات الائتمان والمعاملات مع البنوك وأسواق المال وتطوير تشريعات الضرائب بما يخفف الأعباء المالية عن المشروعات الجديدة وسرعة الاستعلام عن التشريعات التى تحكم موضوعا معينا وتحديد مجالاتها من حيث السريان والإلغاء والتعديل وسرعة اتخاذ القرار السليم فى المواقف القانونية وزيادة الضمانات وتحقيق قدر أكبر من العدالة بإزالة ما يكتنف بعض التشريعات من غموض وثغرات وسرعة الفصل فى القضايا مما يؤدى إلى استقرار المراكز والأوضاع.

والعائد المستهدف تحقيقه على مستوى الأفراد يتمثل فى إيجاد التشريعات المتكاملة الممثلة لحاجات ومصالح المواطنين وتخفيف الأعباء عن المواطنين فى التعامل مع أجهزة الدولة وفيما بين الأجهزة الإدارية وبعضها عن طريق إعادة تنظيم وهيكلة الإجراءات والأجهزة الإدارية وتحديد موازنات أفضل بين حقوق وواجبات المواطنين فى علاقتهم مع بعضهم البعض وكذلك فى علاقتهم بالأجهزة المتعددة للدولة وزيادة الدخل الفردى نتيجة لزيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة نتيجة لتوفير المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج وتطوير التشريعات الاقتصادية والتجارية بما يحقق تحرير التجارة وانتقال السلع والخدمات من وإلى الخارج.

ولما كانت محصلة التجربة المصرية - عبر أكثر من قرن ونصف من الزمان - على الصعيدين السياسى والاقتصادى وفى تفاعل محتوم مع التطورات العالمية هو دخولها منذ أوائل الثمانينات فى مرحلة بناء القواعد الدائمة والمستقرة لنظام إقتصادى يقوم على حرية السوق وإطلاق طاقات الاستثمار الخاص وملاحقة التطور التكنولوجى العالمى وكان التلازم ضروريا بين حركة بناء قواعد هذا النظام وبين سياسات إقتصادية فعالة تدفع بالاقتصاد القومى فى اتجاه الأهداف النهائية لهذا النظام فقد كشف العمل الجاد الدؤوب من أجل بناء قواعد هذا النظام ومن أجل إنجاح هذه السياسات عن الأهمية الخطيرة لدور التشريع والقضاء فى هذا الشأن، فبالنسبة للتشريع أصبحت هناك مهمة من طبيعة مزدوجة لابد من إنجازها بأكبر قدر من السرعة والكفاءة، الوجه الأول لهذه

المهمة هو مراجعة جميع القوانين القائمة النافذة والقائمة على فلسفات تشريعية تغاير تلك الفلسفة التى تخدم النظام الاقتصادى الجديد وإعمال يد التعديل فيها بحيث ينقشع عنها مايشكل عقبات فى وجه هذا النظام وسياساته ذات الطبيعة الوثابة فى حركتها، والوجه الثانى لهذه المهمة هو دراسة المتطلبات التشريعية للنظام الاقتصادى وإعداد مشروعات القوانين اللازمة لبنائه ودعمه.

٩- عصرنة سوق المال[1]:

١٠٩ - تطوير الاوعية الادخارية:

يبحث بنك الاستثمار القومى حاليا عددا من البدائل المتاحة لزيادة وتنمية موارده لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، من خلال طرح وثائق الادخار القومية الجديدة التى انتهى البنك بالفعل من دراستها وتحديدها علاوة على بحث تنويع وسائل استخدام واستغلال أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات المستثمرة لدى البنك بما يضمن عائدا أكبر لها يحقق دخلا أكبر للبنك.

تشمل وثائق الادخار القومية الجديدة ٤ أنواع من المدخرات الجديدة : دفتر توفير المدخر الصغير (ويهدف إلى تجميع مدخرات الشباب والطلبة ويبدأ الإيداع بعشرة جنيهات وبدون حد أقصى ويصل العائد عليه إلى ١١٪ سنويا) مع إمكانية استبداله بوثيقة إدخار تراكمية لمن يصل حصيلة دفتره إلى ١٠٠ جنيه فأكثر ليتمتع

---

(١) محمد سلامة، " فى اجتماع اللجنة الاستشارية برئاسة الدرش اليوم، ٤ وثائق إدخار جديدة من بنك الاستثمار القومى "جريدة الأخبار اليومية، ٨/١٠/٢٠٠٠، ص ٨.

بالجوائز العينية لتلك الوثيقة- وثيقة الادخار القومية ذات العائد التراكمى (ومدتها ٤ سنوات وسعر عائدها ١١٪ سنويا وفئاتها تتراوح بين ١٠٠و٥٠٠ و١٠٠٠ و٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ جنيه وبدون حد اقصى وتمنح جوائز لحاملها من خلال سحب كل ٦ أشهر شقة تمليك)، وثيقة الادخار القومية ذات العائد الدورى كل ٣ أشهر (ومدتها ٥ سنوات وسعر العائد عليها ١١٪ سنويا وفئاتها ١٠٠٠ و٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ وبدون حد أقصى وتمنح جوائز نقدية كل ٣ أشهر أولى ٥٠٠٠ جنيه و ٥ جوائز كل منها ١٠٠٠ جنيه وعشرة جوائز كل منها ١٠٠ جنيه)، وثيقة الادخار القومية ذات العائد الشهرى (ومدتها أيضا ٥ سنوات والعائد السنوى عليها ١١,٥٪ وفئاتها ١٠٠٠ و٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ جنيه وبدون حد أقصى).

يسمح نظام الوثائق الجديدة لكل البنوك المشتركة فى إصدارها لحساب بنك الاستثمار القومى بتحويل حصيلة البيع مرتين شهريا (يومى ٥ و٢٠ من كل شهر) على أن يحتسب العائد على الوثيقة إعتبارا من الشهر التالى لشهر الشراء والوثائق معفاة من جميع أنواع الرسوم والضرائب بأنواعها ويسمح بالشراء للمصريين والعرب ورعايا الدول الأخرى أشخاصا طبيعيين أو معنويين ويجوز إسترداد قيمة الوثيقة بعد ٦ أشهر من الشراء ويمكن لحملة الوثائق الاقتراض بضمانها من البنوك[1].

(١) عصام السباعى،" مهلة ٣ أشهر لتوفيق أوضاع شركات تقييم الأوراق المالية "جريدة الأخبار اليومية"، ٨/١٠/٢٠٠٠، ص٨.

٢٠٩ - تطوير عمليات تقييم وتصنيف وترتيب الاوراق المالية [٢]:

قرر السيد/ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بموجب القرار الوزارى ٥٨٦ لسنة ٢٠٠٠ منح مهلة قدرها ثلاثة أشهر للشركات المزاولة لنشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية لتوفيق أوضاعها مع التعديلات الجديدة فى بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

ونص القرار الوزاري المذكور على تعديلات أساسية فى ثلاثة جوانب أساسية تتضمن إضافة باب جديد لتنظيم نشاط تقييم وتصنيف الأوراق المالية واشترطت لمارسة الشركة هذا النشاط ألا يقل رأسمالها المصدر والمدفوع عن نصف مليون جنيه بالإضافة إلى شروط تضمن عدم تعارض مصلحة الشركة الممارسة للنشاط مع الشركة التى يتم تصنيفها أو تصنيف ما تصدره من أوراق مالية وكذلك توافر الخبرة الكافية فى العضو المنتدب والعاملين بالشركة من شاغلى الوظائف الرئيسية.

القسم الرابع

نماذج لبعض الأزمات الاقتصادية
ومنهج التعامل معها وقاية وعلاجاً

نماذج لبعض الأزمات الاقتصادية ومنهج التعامل معها وقاية علاجاً

(أولا) : ازمة الركود و السيولة [1]:

١- الدوافع والبواعث:

تؤكد دراسات المؤسسات الدولية العريقة على متانة الاقتصاد المصرى وقوته وتحسنه ونموه بشكل مطرد وأن ما حدث فى السوق

---

(١) ابراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام، وابراهيم سعدة رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم، وسمير رجب رئيس مجلس إدارة دار التحرير، وجلال دويدار رئيس تحرير الأخبار ومحفوظ الانصارى رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء فى حوار مع رؤساء تحرير الصحف: حول الوضع الاقتصادى الراهن، ما حدث فى السوق هو تجمد لجزء من الأموال حجب السيولة ونتج عن التوسع فى الاقتراض لسنوات، وقفة الحكومة لإعادة ترتيب البيت الداخلى أدت إلى قلق لدى المتعثرين فى السداد للبنوك واستمرار شكواهم، خطتنا تقوم على معرفة الأحوال المستقبلية للسوق والسيطرة على العرض، أسباب القلق تعود إلى الإنفاق الكبير على مشروعات جميعها ممولة بالدين لسنوات متتالية، نقوم بتنفيذ برنامج غير مسبوق للرعاية الاجتماعية وبتحديث التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى، سنعمل على استغلال كل الطاقات المحلية وتحديث معداتها والاهتمام بقضايا التسويق، نستورد ما قيمته ٢,٥ مليار جنيه قمحا و٢ مليار للذرة ومليار للزيوت و٢ مليار مواد كيماوية، أعدنا هيكلة قطاع البترول وتعديل الاتفاقيات وبدأنا الاتفاق على بيع حصة من الغاز للخارج، السياحة عادت إلى معدلات كبيرة وسنعمل على تطوير مشروعاتها وتعزيز أجهزة الرقابة والتفتيش فى البواخر والفنادق، جريدة الأهرام اليومية، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٣، ١٥.

هو تجمد لجزء من الأموال فى بضائع وطاقات حجبت قدرا من السيولة عن التداول، سببه التوسع فى الاقتراض لبضع سنوات، وأن ما تشهده الأسواق ناتج من الوفرة فى السلع والطاقات، والوفرة دليل قوة تم اكتسابها، غير أن هذه الوفرة إذا لم تجد أسواقا لها تؤدى إلى قلق خاصة إذا كانت السلع والطاقات ممولة بكثافة من خلال الاقتراض، الأمرالذى فرض وقفة لإعادة ترتيب البيت الداخلى واستمرار المسيرة الآمنة للوفرة حفاظا على التنمية وأن إعادة ترتيب البيت الداخلى اقتصاديا واجتماعيا كان المهمة العاجلة والحتمية للحكومة إذ بدونها كان يستحيل الحفاظ على المكاسب التى حققتها مصر من خلال تصحيح مسار الاقتصاد المصري وأن ما حدث منذ ما يزيد على سنتين يمثل تداعيات لتوسعات فى الطاقات وبناء للمخزون بنيت على حسابات خاطئة بان السوق المحلية سوف تزداد حجمها ليستوعب هذه الطاقات والسلع، وان التوسع فى هذه السوق يمكن أن يستمر من خلال زيادة فى الطلب يتم تمويلها من خلال الاقتراض سواء اقتراض الحكومة من الداخل والخارج أو اقتراض القطاع الخاص، وأن المشكلة التى ووجهت تتلخص فى أن المجتمع المصرى شهد زيادة مستمرة فى المعروض من السلع والطاقات دون أن يقابل هذه زيادة مماثلة فى حجم الطلب وكان اغلب هذه الطاقات والبضائع قد تم تمويله من خلال الاقتراض، وعجز المقترضون عن بيع وتشغيل هذه الإضافات وبالتالى تأخر هؤلاء فى سداد التزاماتهم للبنوك، وحينما طالبت البنوك بالسداد شعر هؤلاء والسوق أن الأموال مجمدة فى طاقات وبضائع.

كما أن الحكومة أنفقت على مدى سنوات متتالية على مشروعات وجميعها ممولة بالدين ولم تعد قادرة، هذا آمر وجدناه مستحيلا، وثانيا القطاع الخاص توسع وأضاف مدفوعا بالرواج الذى مولته الحكومة وبدافع ذاتى واقترض أيضا وبسخاء لتمويل توسعاته وطموحاته هذا الإنفاق الواسع والقائم على الائتمان من البنوك فاق طاقة الدولة والمجتمع والبنوك، لكنه فى نفس الوقت أوجد حالة من الرواج كان لايمكن أن تستمر لعدم القدرة على مواصلة الإنفاق بهذا الحجم، وهذا الإنفاق الكبير تناقض مع قاعدة أساسية هى تحجيم الإنفاق حتى يمكن السيطرة على الدين الخارجى وعدم اللجوء إلى هذا الدين مرة آخرى، وبالتالى كان لابد من تقليص حجم الإنفاق الحكومي لتحقيق التوازن وهو الأمر الذى أدى إلى انكماش السوق ولكن بشكل مؤقت.

يضاف إلى ذلك فتح باب الواردات على مصراعيه وهى قضية شارك فيها الجميع فلم تراجع البنوك ما تقوم بتمويله ولم تضع الحكومة حدا للمسموح وغير المسموح وعلى سبيل المثال: كان حجم الواردات عام ١٩٩٥ حوالى ٢٧ مليار جنيه فوصل عام ١٩٩٨ إلى ٥٦ مليار جنيه فزادت الفجوة فى الميزان التجارى، وفيما يتعلق بالواردات الأساسية يذكر منها:

٢,٥٠ مليار جنيه للقمح، ٢ مليار جنيه للذرة، مليار جنيه للزيوت والحبوب الزيتية، ١,٥ مليار دولار للسيارات وقطع غيارها، ٢ مليار دولار مواد كيماوية، ٢ مليار دولار أخشاب ٨٠٠ مليون دولار حديد، ٧٠٠ مليون دولار أسمنت.

وجاءت الحكومة الحالية وقضية نواب القروض مشتعلة والبنوك تطالب بمستحقاتها لدى المدينين وهى أمور عبأت الرأى العام ضد الحكومة، أضف إلى ذلك أن مواردنا من البترول عام ٩٦ كانت ١٥٠٠ مليون دولار سنويا ثم تراجعت تدريجيا إلى أن وصل الأمر إلى إن الحكومة أصبحت تنفق من خزينتها على قطاع البترول.

لكن الوضع بالنسبة لعائدات البترول بدأ يتغير وتجرى مراجعة وتغيير اتفاقيات الغاز، وان قيمة المستورد من المنتجات البترولية لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلى وصلت إلى خمسمائة مليون دولار زاد على ذلك ما أصاب سوق الصرف من عدم استقرار الأمر الذى أزعج رجال الأعمال واربك تعاملاتهم مع الخارج لعدم معرفتهم المجهول المتمثل فى سعر الصرف.

إن استمرار الأزمة المالية والاقتصادية فى الدول الآسيوية واستمرار انخفاض قيمة أسعار عملات هذه الدول أثر بدوره على السوق المحلية بسبب انخفاض قيمة سلع ومنتجات هذه الدول التى وصلت إلى السوق فى مصر بشكل شرعى وغير شرعى ممثلا فى التهريب ولا يصح أن ننسى فى هذا المجال الأزمة التى مرت بأوروبا والتى تسببت فى هبوط قيمة العملة الأوروبية "اليورو" ومعظم العملات الأوروبية أمام الدولار بنسبة ٢٥٪ على الأقل، وأن٣٠٪ من حجم الواردات لمصر يدخل عن طريق التهريب لكن هذه الأوضاع والظروف قابلة للإصلاح وتعمل الحكومة بالفعل على تجاوزها، والقطاع الخاص الشريف شريك فى التنمية و فى إدارتها.

٢ - سوق المال وسوق الأوراق المالية ودورهما فى أزمة السيولة:

ولا توجد فى مصر حتى الان المؤسسات التى من شأنها أن تضبط إيقاع سوق الأوراق المالية اذ ان سوق رأس المال سوق ناشئة تحتاج إلى برنامج شامل لاستكمال المؤسسات المساندة لها والحامية لصغار المستثمرين وهذه السوق وفى جميع بلدان العالم تخضع لكثير من المضاربات وتتحرك وفقا للتوقعات والحقائق.

هناك حاجة ماسة لتطوير نظم التجارة الداخلية والخارجية وتطوير سوق المال وتحديث المصارف من الداخل وضبط الائتمان، فمهمة البنوك ليست تمويل المشروعات الاستثمارية إنما تمول هذه المشروعات من جانب مؤسسات متخصصة وهو ما ليس موجودا بمصر، إضافة إلى مؤسسات لمتابعة المتهربين والمهربين ومصر لا تملك هذه المؤسسات وكلها أمور واجبة لضمان وجود مصر فى السوق العالمية وقد بدأت الحكومة بالفعل فى وضع نظم لاستكمال هذا النقص.

٣- منهج المعالجة :

منهج الحكومة ليس فقط لمعالجة النقص والخلل لمواجهة ما يحدث على الساحة من منافسة شديدة ورفع الحواجز أمام التجارة بل أيضا فتح الأسواق الأوروبية مع اتفاقية المشاركة بالاضافة الى اعداد برنامج لتحديث المجتمع بأكمله من قطاعات إنتاجية وخدمية ومرافق ومؤسسات لاعداد البشر،كذلك التعليم والثقافة والصحة

والإعلام مضافا إليها نظرة المجتمع للعلوم والفنون، وكذلك الجانب التشريعى ودور المجتمع المدنى بمؤسساته.

ولقد بدأت الحكومة بالفعل عملية مسح شاملة لكل قطاعات الدولة بنشاطاتها الصناعية والتجارية والزراعية والسياحية وتوافرت بيانات دقيقة عن ذلك فالبداية هى تحديد مواطن القوة والضعف، وصياغة مجموعة متكاملة من البرامج لتعظيم مكامن القوة وتحجيم الضعف.

سوف تستمر الحكومة فى مساندة الشرفاء من المدينين خلال فترة تعثرهم إذ أن عدد المنحرفين من المقترضين من رجال البنوك قليل جدا وليس بالصورة المبالغ فيها لأن الأغلبية من رجال الأعمال شرفاء وان أسبابا موضوعية هى التى أدت إلى الركود وسوف تساند الحكومة رجال الأعمال المدينين وفقا للأعراف المصرفية والقواعد السليمة الامنة وستعمل الحكومة فى الوقت نفسه على تأمين الودائع حماية للمودعين وكذلك التحقق من الضمانات.

ولا يزيد عدد المتعثرين من رجال الأعمال على عشرين حالة وجميعها قابلة للمعالجة والتعويم ومن ثم لا يوجد ما يدعو إلى التخوف وان ودائع المواطنين فى البنوك أمنة تماما وان أغلبية المتعاملين شرفاء وفى الوقت نفسه ستجرى محاسبة صارمة للمنحرفين، مع تطوير شامل وتحديث كامل للجهاز المصرفى.

والحل العاجل فى الأجل القصير هو إعادة ترتيب البيت الداخلى لحماية أصحاب الطاقات والبضائع وحماية البنوك،

وإيقاف أي تداعيات تماثل ما حدث فى دول أخرى، والحل يعنى أن الجميع استوعب أهم درسين فى ترابط الحياة الاقتصادية فى الاقتصاد الحر حكومة وقطاع خاص :

الدرس الأول :لابد أن يكون التوسع فى الطاقات والمخزون محسوبا جيدا ويبنى على التعرف على الأحوال المستقبلية للسوق إذا أردنا أن نتوسع وان ننمو فلابد وان تكون هناك سوق تستوعب إنتاجنا (سوق داخلية وسوق خارجية).

والدرس الثانى :لابد وأن يكون تمويل التوسعات من خلال الاقتراض فى حدود المعقول ودون تجاوز تلك الحدود حيث أن الاقتراض له تكلفته السنوية.

و كانت إعادة الترتيب هى مهمة الحكومة اليومية والعاجلة والتى أنجزت فى صمت وبصبر وعزيمة وفى سباق مع الزمن بتحمل النقد ممن تألموا من العلاج ولكنه كان علاج ضرورى وشاق ولم يطل كما حدث فى بلدان أخرى، مع تصحيح المسار والعلاج تم صياغة وتنفيذ برنامج عاجل يؤثر على (أولا) الطلب حتى يزيد ويعود إلى حجمه السابق ولكن يرتكز فى زيادته على أسس متينة وسليمة، (ثانيا) السيطرة على مصادر الزيادة غير الصحية فى المعروض وأهمها زيادة الواردات آلتي وصلت إلى حد الخطر، وأهم الأسباب التى أدت إلى الأزمة استيراد بضائع من الخارج بأكثر من ٤٨ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات متتالية وفى نفس الوقت وجود إنتاج مصرى متراكم وبضائع مستوردة زادت عن حاجة

السوق الأمر الذى أدي إلى امتصاص جزء من السيولة وتحويلها إلى بضائع راكدة والى مشروعات تحت التنفيذ أو طاقة معطلة.

فقد زادت وارداتنا فى اقل من عشر سنوات إلى الضعف، فى ١٩٩١ كان حجم الصادرات ٢٧ مليار جنيه فى ١٩٩٩ اصبح حجم الصادرات ٥٤ مليار جنيه والواردات زادت زيادة خطيرة خلال السنوات الثلاث الماضية ففى ١٩٩٧، "٤٤ مليار جنيه" وفى ١٩٩٨ "٥٦ مليار جنيه" وفى ١٩٩٩ "٥٤ مليار جنيه" هذه الواردات نافس جزء منها الإنتاج الوطنى وأدى إلى ركوده فلم يصاحبها زيادة فى الصادرات. والفرق بين وارداتنا وصادراتنا سنويا خلال السنوات الثلاث الماضية وصل إلى ١١ مليار دولار، هذه الزيادة ضغطت على سوق النقد الأجنبية فى الوقت التى كانت تعانى فيه من نقص الموارد نتيجة نقص موارد السياحة عام ١٩٩٧ ثم موارد البترول فى أعوام ٩٧ و٩٨ و١٩٩٩.

وعلى جانب العرض تقف الدولة إلى جانب المنتجين الوطنيين، وتستمر فى حمايتهم من المنافسة غير المشروعة، واتخذت الدولة إجراءات صارمة ضد المهربين، وسوف تزداد صرامة ولن يسمح بتداول سلعة مهربة فى السوق الوطنى حتى لو قبلت سداد الجمارك.

وعلى جانب العرض أيضا، يجب ألا تكون للواردات مزايا تفرضها الظروف الاقتصادية العالمية وتجعل إنتاجنا الوطنى غير قادر على منافستها، مما يساعد المنتج الوطنى فى إطار المواثيق

والاتفاقيات الدولية على أن يتفوق على المنتج الأجنبي فى الداخل والخارج حيث أن جميع دول العالم تساعد منتجيها على زيادة مبيعاتهم وتحمى منتجيها من المنافسة غير المشروعة.

أما زيادة الطلب فقد تحققت من خلال البرامج الأتية والتى تنفذ بكل ثقة وعن علم وخبرة:

- سداد متأخرات المقاولين والموردين لدى الحكومة، وسددت المتأخرات حتى نهاية عام ١٩٩٩ ومقدارها ٨,٢ مليار جنيه، مع الإعلان عن أسماء الشركات التى تسلمت هذه المبالغ.

- سوف تسدد باقى المستحقات وتسوية جميع المتأخرات حتى نهاية عام ٢٠٠٠، ومقدارها ٤ مليارات جنيه.

- أعادة توجيه الإنفاق بحيث يتم إصلاح الأوضاع المعيشية والخدمات فى جميع القرى والنجوع والأحياء الشعبية، وخصصت لمشروعات حددتها المحافظات جميعا ١ مليار جنيه سوف يضاف إليها مليار أخر.

- سوف تطرح مشروعات من أكتوبر٢٠٠٠ وحتى أخر يونيو ٢٠٠١، بمقدار ٢٠ مليار جنيه لإنشاء ٥٠٠٠ مدرسة واستكمال جميع خطوط مياه الشرب النقية لجميع القرى، ورفع كفاءة شبكة الطرق الرئيسية وتحويلها إلى طرق دولية بطول ٢٥٠٠ كيلو متر، واقامة مجمعات صحية كاملة الخدمة فى القرى، ويستهدف هذا المشروع الوجود فى ألف قرية تخدم كل منها ثلاث قرى مجاورة.

- قصر الإنفاق الحكومى على شراء الإنتاج المحلى مادام أنه متوافر، وإيقاف صدور أي إشعار صرف لإنتاج غير وطنى، وسوف يمتد هذا إلى إنفاق القطاع العام أيضا، الأموال العامة التى تصرف سنويا مقدارها ٧٠ مليار جنيه (باب ثان وثالث) توجه إلى الإنتاج الوطنى بدلا من تخزينه وبدلا من وجود طاقات عاطلة.

٤- نتائج المعالجة :

خلال فترة عشرة أشهر أدت المعالجة إلى النتائج التالية (والتى تعكس قوة الاقتصاد المصرى وأشادت بها جميع المؤسسات الدولية التى لديها افضل خبراء الاقتصاد فى العالم أولهم صندوق النقد الدولى ثم مورجان ستانلى وميرلينش):

- الحفاظ على قوة الاقتصاد المصرى وامتصاص ما تعرض له.

- السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة بعد أن زاد عن الحدود الآمنة له خلال الأعوام ٩٨، ٩٩، والعجز عام ٢٠٠٠ وصل إلى ٣,٥٪.

- السيطرة على العجز فى ميزان المدفوعات من النقد الأجنبي، ومن المتوقع أن يتحقق التوازن فى نهاية عام ٢٠٠٠.

- انخفاض الدين الخارجى ووصوله إلى اقل مستوى له منذ عشرين عاما، والدين الخارجى ٢٧,٢ مليار دولار اغلبها ديون طويلة الأجل وبفائدة سنوية محدودة.

- السيطرة على الدين الداخلى بحدود لا يمكن تجاوزها إذ تقترض الحكومة من التأمينات وصندوق البريد ومن البنوك.

- الحفاظ على الاحتياطى من النقد الأجنبي لدى البنك المركزى ولقد ظل هذا الاحتياطى فى حدود ١٥ مليار دولار وحافظنا عليه خلال عام ٢٠٠٠.

- انخفاض معدل التضخم إلى أدنى مستوى له منذ ثلاثين عاما، وصل فى نهاية يوليو ٢٠٠٠ إلى ٢,٥٪ .

- انخفاض العجز فى الميزان التجارى خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠ بما يزيد على ١,١ مليار دولار.

- استمرار التنفيذ مع الترشيد فى الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية العملاقة فى توشكى وخليج السويس والذى انتهى ٩٠٪ من أعماله وسيبدأ تشغيله بعد شهرين، أما ميناء شرق بورسعيد فيتم إنجازه خلال ثلاثة اشهر.

- استمرار التوسع فى شبكات المرافق التى تمثل البنيان الرئيسى للاقتصاد المصرى: الكهرباء (اكتمال ثلاث محطات كهرباء كبرى اثنان فى سيدى كرير)، والاتصالات (٧٠٠ ألف خط جديد تم تركيبها فى اقل من ١٠ شهور) وإطلاق القمر الصناعى الثانى لخدمة المعلومات والاتصالات المحلية والدولية والتعليم والإعلام. ويتم التنفيذ وفى المواعيد التى تم الالتزام بها لبرنامج التنمية الاجتماعية، وما يميز التجربة المصرية هو التزامها الإنساني، بما تم تنفيذه من البرنامج.

- المعاش الشهرى لمليون أسرة فقيرة اغلبها موجود فى الريف والأحياء الشعبية بدأ تنفيذه فى أول أغسطس عام ٢٠٠٠ وسيشمل مليون أسرة.

- حل مشكلة المودعين فى شركات توظيف الأموال وصرف ١٠٪ من ودائعهم والالتزام من الحكومة بصرف الباقى وفقا لجدول زمنى.

- تقديم برنامج للمنح المالية سنويا لطلاب الجامعات سوف يستفيد منه ١٠٠٠٠٠ طالب.

- تعيين جميع أوائل الخريجين فى وظائف بحثية، وقد تم ذلك فى جميع الكليات وفى جميع الجامعات المصرية.

- التحديث والتطوير فى المستشفيات الحكومية ومستشفيات التأمين الصحى والتى أصبحت تقدم الخدمة إلى ١٧,٥ مليون تلميذ و٥ ملايين عامل وأسرهم.

- التأمين على ركاب جميع وسائل النقل العامة بين الأقاليم وعدد هؤلاء الركاب سنويا يصل إلى مليون راكب.

- التأمين على ركاب السيارات الخاصة على الطرق التى تحصل رسوم على استخدامها وهى طريق مصر الاسكندرية ومصر الإسماعيلية الصحراوى.

(ثانيا) : ازمة سوق الصرف الأجنبى :

١- مفهوم سعر الصرف[1] :

أن سعر الصرف المثالى لأى عملة وليكن الجنيه المصرى مقابل الدولار هو السعر الذى يعكس القدرة الشرائية للجنيه المصرى فى

(١) احمد السيد النجار، "الازمة فى سوق الصرف .. الاسباب وسبل المواجهة "، جريدة الاهرام اليومية، ٩/١٠/٢٠٠٠، ص٢٧.

السوق المصرية مقارنة بالقدرة الشرائية للدولار فى السوق الأمريكية ووفقا لهذا السعر فإن قيمة الدولار الأمريكى ينبغى ألا تزيد على ١,٤٤ جنيه مصرى وفقا لحسابات مبنية على أساس بيانات البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، والتى تشير إلى أن الناتج القومى الإجمالى المصرى عام ١٩٩٩، بلغ ٨٧,٥ مليار دولار وفقا لسعر الصرف السائد وبلغ نحو ٢٠٦ مليارات دولار وفقا لتعادل القوة الشرائية مع الدولار ولكن الجنيه المصرى شأنه شأن كل العملات بعيد عن سعر صرفه المثالى مقابل الدولار لأن هناك عوامل كثيرة وعلى رأسها حالة الموازين الخارجية للدولة والانطباع المحلى والعالمى عن عملتها واقتصادها وتدخلات المضاربين والأنشطة غير المشروعة وغيرها من العوامل التى تؤثر فى حركة صرف العملة وتبعده عن المستوى المثالى له.

وقد عادت قضية الجنيه المصرى لتطفو على السطح مرة أخرى وليست أخيرة واحتلت مكان الصدارة فى الحوارات والمناقشات الدائرة فى المجتمع بل وتوارى معها الحديث الذى ظل دائرا خلال الفترة الماضية عن الكساد والسيولة وكأن المسألة قد انتهت بسلام وذلك عقب التحركات الأخيرة فى أسعار صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار خاصة بعد أن كسر الثانى حاجز الـ ٣٩٠ قرشا قبل أن يتراجع عنه قليلا فى الأيام القليلة الماضية ليتراوح بين ٣٨٠ و٣٧٠ قرشا الأمر الذى بدا للبعض على أنه بداية التعويم الحر للجنيه المصرى واستتبعه بالضرورة التساؤل عن سر هذه العملية فى هذا التوقيت بالذات وماهو مستقبل الجنيه المصرى ؟

ولابد من التأكيد على أن التعامل مع قضية سعر الصرف تحتاج إلى معاملة خاصة تنسجم مع طبيعته والعوامل المؤثرة فيه خاصة اتساع دائرة الآثار التى تنتج عن تغييره، فمن المعروف أن سعر الصرف يؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد القومى ويلعب دورا مهما فى تحديد السياسة النقدية والتعامل مع العالم الخارجى هذا فضلا عن أن سعر الصرف (كأحد أنواع الأسعار السائدة) يؤثر على نظام الأسعار بأكمله، ويلعب سعر الصرف دورا مزدوجا فى الاقتصاد القومى إذ يعزز القدرة التنافسية للبلد مما يكفل سلامة ميزان المدفوعات (فيما اصطلح على تسميته أثر محول الإنفاق) كما يعمل على تثبيت الأسعار المحلية (أثر الثروة)، وهذه الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض فاستقرار الناتج والحد من التضخم وعلاج مشكلة ميزان المدفوعات تتناقض مع بعضها فى كثير من الحالات وبالتالى فإن مناقشة المفهوم الأمثل لإدارة الصرف الأجنبى لابد أن تتم فى ضوء عدد من العوامل المهمة مثل: الأهداف الاقتصادية لدى راسمى السياسات والهيكل الاقتصادى للدولة، ومصدر الصدمات التى تلحق بالاقتصاد المعنى.

٢- حجم الأزمة :

شهد سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار ضغوطا واضطرابات منذ ما يقرب على العامين بسبب زيادة الطلب المصرى على العملة الأمريكية عن المعروض منها فى مصر وهو ما واجهته الحكومة المصرية بالسحب من الاحتياطيات الدولية لمصر من

العملات الحرة وضخها فى سوق الصرف بما استنزف منذ عام ١٩٩٧ وحتى شهر ٢٠٠٠ نحو ٨,١ مليار دولار أى ما يوازى ٣٧٪ من هذه الاحتياطيات مقارنة بمستواها عام ١٩٩٧ ولأن القضية فى غاية الأهمية ولها تأثير كبير على مسيرة الاقتصاد المصرى وعلى تصنيفه من زاوية الجدارة الائتمانية وعلى الثقة الدولية فيه فضلا عن تأثيرها على توزيع الدخل وعلى مستويات المعيشة فإن هناك اهمية كبيرة لدراسة أسباب الضغوط التى يتعرض لها الجنيه المصرى فى الأعوام الثلاثة الأخيرة ولتقييم الأليات الحكومية لمواجهة هذه الضغوط من أجل الوصول إلى أفضل الأليات للتعامل مع المعطيات الراهنة فى سوق الصرف المصرية.

٣- بواعث الازمة :

١٠٣ - المستوى المرتفع للعجز التجارى [1]:

وهناك العديد من الأسباب التى تقف وراء المشاكل التى تتعرض لها سوق سعر الصرف فى مصر فى الوقت الراهن ويمكن تركيز هذه الأسباب فى المستوى المرتفع للعجز التجارى المصرى المزمن الذى تزايد على نحو درامى منذ عام ١٩٩٧ بسبب زيادة الواردات من اليابان ودول شرق وجنوب شرق أسيا (الصين وضمنها هونج كونج، وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، ماليزيا، تايوان، سنغافورة،

---

(١) احمد السيد النجار، "الازمة فى سوق الصرف .. الاسباب وسبل المواجهة "، جريدة الاهرام اليومية، ٢٠٠٠/١٠/٩، ص٢٧.

الفلبين، تايلاند) من ١٤٩٢ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٣٨٢٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ بنسبة زيادة قدرها ١٥٦,٤٪ فى عام واحد، وقد بلغ العجز التجارى المصرى فى العامين الماليين الأخيرين٩٨/١٩٩٩ - ٩٩/٢٠٠٠ على التوالى نحو ١٢,٥ و ١١,٥ مليار دولار، كما بلغ العجز التجارى المتراكم من عام ١٩٩٠ وحتى منتصف عام ٢٠٠٠ نحو ٩٥ مليار دولار، وإذا كان هذا العجز الكبير يعبر عن أن مصر تنتج أقل كثيرا مما تستهلك وتستورد فإن ذلك يكشف عن خطورة المستوى المرتفع لمعدل الاستهلاك بما يستتبعه من زيادة الطلب المحلى على الواردات مقابل التدنى الشديد لمعدل الادخار الذى بلغ نحو ١٠٪ عام ١٩٩٨، علما بأن المتوسط العالمى لهذا المعدل بلغ ٢١٪ فى العام نفسه بما يستتبعه هذا من ضرورة الاقتراض لتمويل الاستثمار.

ويتبدى الخلل بين الإنتاج والاستهلاك فى العجز التجارى الهائل الذى لم يعد فائض تجارة الخدمات إضافة لتحويلات العاملين فى الخارج بقادرين على سده بما أدى إلى عجز ميزان الحساب الجارى الذى لايمكن سده إلا بالاقتراض من الخارج أو بالسحب من الاحتياطى وكلاهما شر وعنصر ضغط على العملة المحلية وقد بلغ العجز فى ميزان الحساب الجارى المصرى نحو ١,٧ مليار دولار فى العام المالى ٩٨/٢٠٠٠، ونحو ١,٢ مليار دولار فى العام المالى ٩٩/٢٠٠٠، علما بأن ميزان الحساب الجارى المصرى كان قد حقق فائضا بلغ ١١٨,٦مليون دولار عام ٩٦/١٩٩٧.

٢٠٣ . تزايد انفاق المصريين على السفر والسياحة فى الخارج :

إضافة إلى ما سبق هناك العديد من العوامل التى ساهمت فى الضغط على سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار مثل تزايد إنفاق المصريين على السفر والسياحة فى الخارج والذى بلغ ١١٠٤ مليون دولار فى العام المالى ٩٨/١٩٩٩(١).

٣٠٣ . تزايد تحويل عوائد رأس المال الاجنبي المستثمر فى مصر:

كما تزايدت تحويلات الاستثمارات الأجنبية من مصر لتبلغ نحو ٩٢٨,٣ مليون دولار فى العام المالى نفسه فى ظل الحرية الكاملة لتحويل عوائد رأس المال الأجنبى من مصر إلى الخارج.

٤٠٣ - تهريب الأموال للخارج :

كما شكلت عمليات تهريب الأموال المرتبطة بأنشطة غير مشروعة مثل الاقتراض ثم الهروب للخارج بهذه القروض أو تجارة المخدرات وغيرها طلبا إضافيا على الدولار لأن خروج الأموال من مصر لايمكن أن يتم إلا بعد تحويلها لعملات حرة.

٥٠٣ - عدم الثقة فى مستقبل سعر الصرف :

كذلك فإن بدء حالة عدم الثقة فى مستقبل سعر صرف العملة وما يترافق معه عادة من شائعات يؤدى فى الغالب إلى تحويل جزء

---

(١) احمد السيد النجار، "الازمة فى سوق الصرف .. الاسباب وسبل المواجهة"، جريدة الاهرام اليومية، ٩/١٠/٢٠٠٠، ص٢٧.

من الودائع المصرفية بالعملة المحلية إلى ودائع دولارية بما يشكل أيضا طلبا إضافيا على الدولار ينشط عمليات المضارية عليه بصورة تضغط على سعر صرف العملة المحلية مقابله حتى وإن كان هذا لايعبر عن القيمة الحقيقية للعملة.

٦٠٣ - عودة ظاهرة الدولرة :

وعندما بدأت ظاهرة الدولره فى أواخر السبعينات واوائل الثمانينات من القرن الماضى، فقد بدأت واستمرت لعدة سنوات بسبب فرق سعر الفائدة على الدولار الأمريكي والتى وصلت إلى اكثر من ٢١٪ سنويا والفائدة على الجنيه المصرى والمنخفضة نسبيا فى ذلك الوقت، فاتجه المدخرون إلى شراء الدولار للاستفادة من فرق سعر الفائدة ونشأ عنها ما يسمى بظاهرة الدولره، ولم تهدأ حتى أدرك المسئولون فى مصر أن رفع سعر الفائدة بدرجة أعلى من معدل التضخم هو أمر حتمى، وقد ساعد على اختفاء هذه الظاهرة أيضا (ولحسن الحظ) الانخفاض التدريجى فى سعر الفائدة على الدولار الأمريكي بالخارج والذى واكب الارتفاع فى سعر الفائدة على الجنيه المصرى فى الداخل. والمتتبع لسعر الصرف فى مصر حاليا يلاحظ عودة ظاهرة الدولرة مرة أخرى ولكن لاسباب مختلفة، لعلها اكثر تعقيدا واصعب فى حلها من دولرة القرن الماضى، الذى يخشى معه ارتفاع فاتورة تكلفة إصلاحه ارتفاعا كبيرا يعجز الجيل الحالى وحده عن سدادها.

٧٠٣ - الطلب على الدولار لفقدان الثقة :

وبالإضافة إلى السبب الرئيسى لزيادة الطلب على الدولار وهو نضوب موارد الدولة من العملات الأجنبية مقارنة باستخدامها فقد نشأ سبب أخر لا يقل أهمية عنه وهو "الطلب على الدولار لفقدان الثقة" ليس فقدان الثقة فى الاقتصاد المصرى وقدرته على إعادة تأهيل نفسه وتوزيع موارده وهيكلة مفرداته، وإنما الثقة فى سرعة الاعتراف بوجود أزمة وتدارك أبعادها واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها بقدر ما فالحل ليس حلا اقتصاديا. إن التدهور المستمر فى أسعار الأوراق المالية بالبورصة المصرية والذى وصل طبقا لبعض المؤشرات إلى حوالى ٥٠٪ خلال الشهور الستة الماضية علي أكتوبر ٢٠٠٠ سوف يستمر ما لم تعالج الدولة وبأسرع ما يمكن موضوع سعر الصرف وغيره من القضايا الاقتصادية حيث إن المستثمر سوف يخسر ما قد ربحه بالجنيه المصرى من البورصة عند محاولة استرجاع استثماره بالدولار فى وقت لاحق، إلا أن أحد الحلول تتمثل فى ربط الجنيه المصرى بسلة عملات يدخل فيها الدولار واليورو والين والجنيه الإسترلينى، ولعله من حسن الحظ أن هناك انخفاضا واضحا ومستمرا فى سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكي الأمر الذى لم نستفد منه فى الماضى والحاضر ويمكن بالقطع أن نستفيد منه فى المستقبل لا سيما وان معظم صادراتنا ووارداتنا وتعاملاتنا التجارية مع دول أوروبا وليس أمريكا.

٨٠٣ - لم يعد سعر الصرف المرآة التى تعكس حقيقة الاوضاع الاقتصادية [1]:

نلحظ أن أزمة سعر الصرف تزامنت مع التحسن النسبى فى أوضاع المؤشرات الأساسية للاقتصاد وعلى رأسها العجز فى الميزان التجارى الذى تراجع من ٢,٩ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠، إلى ٢,٦ مليار دولار خلال الربع الأخير من العام نفسه وذلك كنتيجة لزيادة المتحصلات من الصادرات السلعية التى ارتفعت من ١,٣٠٥ مليار دولار إلى ٢,٠١٢ مليار خلال الفترة نفسها. بينما كانت الزيادة فى الواردات محدودة حيث ارتفعت من ٤,٣ مليار دولار إلى ٤,٦ مليار خلال الفترة ذاتها وتراجع العجز فى ميزان المعاملات الجارية من ٣٧٩ مليون دولار إلى ٥٧ مليون، كما زاد صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر من ١١٥ مليون دولار إلى ٢٨٩ مليونا الأمر الذى ترتب عليه تراجع العجز فى ميزان المدفوعات من ١,٠١٥ مليار دولار إلى فائض بسيط بلغ ٤٥ مليونا، وعلى الجانب الآخر إرتفعت الودائع بالعملات الأجنبية من ٥٦,٦ مليار دولار فى يناير ٢٠٠٠، إلى ٦٠,٥ مليار فى نهاية يونيو ٢٠٠٠، ولم يزد الائتمان الموجه للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية زيادة محسوسة حيث ارتفع من ٣٦,٣ مليار دولار إلى ٣٦,٥ مليار خلال نفس الفترة كما انخفض صافى

---

(١) عبد الفتاح الجبالي "الجنيه المصري بين البنك المركزي وشركات الصرافة"، جريدة الاهرام اليومية، ٩/١٠/٢٠٠٠، ص٢٧.

الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفى من ٢٤,٣ مليار دولار إلى ٢٣,٦ مليار دولار خلال الفترة ذاتها، هذه المؤشرات وغيرها توضح بما لايدع مجالا للشك أن مايحدث فى سوق الصرف حاليا لايعكس الأوضاع الاقتصادية الحالية للدولة وبالتالى فإن سعر الصرف لم يعد المرآة التى تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية كما كان سائدا من قبل بل أصبحت تحركاته بعيدة بعض الشئ عن حركة الاقتصاد وتزداد أهمية هذه المسألة مع ازدياد الطلب على العملة للمضاربة، وتنطبق هذه الحالة تماما على الأوضاع فى الفترة الحالية على الرغم من التعديلات العديدة فى قوانين النقد الأجنبى التى تم فى إطارها إنشاء السوق الحرة للتعامل بالنقد الأجنبى.

٤- رؤى معالجة الازمة :

توجد وجهتى نظر للتعامل مع سوق الصرف إذا حدث فيها اختلال الأول تخفيض قيمة العملة، والثانى وقف الضغط على النقد الأجنبي أولا واستيعابه ثم تحريك السعر وفق الظروف الطبيعية ومصر مع وجهة النظر الثانية لتهدئة الأمور أولا وعودة الطلب والعرض إلى حجميهما الطبيعيين ثم ترك الأمر بعد ذلك لقوى السوق.

وقد انتهت الحكومة بالفعل من وضع وتنفيذ خططها لمواجهة هذا الموضوع، ولديها فى هذا الخصوص مجموعة من الإجراءات أهمها.خصخصة حصة من قطاع الاتصالات وخصخصة حصة من قطاع التوزيع فى الكهرباء وطرح شرائح من الأسهم ودخول رأس

المال الخاص وهذه الاجراءات سوف تجلب موارد إضافية جزء منها بالنقد الأجنبي سوف يرفع كفاءة التشغيل وسوف يوجد فرصة اكبر للتوسع والتحديث وتحسين الخدمات[1].

واذا كان النظام السائد بسوق الصرف قد ألغى جميع القيود التى كانت قائمة وأعطى الحرية للأفراد فى تملك النقد الأجنبى أو التعامل فيه (حيث أصبح التعامل حرا فى جميع البنوك والصيارفة) الأمر الذى يزيد من إمكانية الوصول إلى أسعار حقيقية لأسعار الصرف تعكس قوى السوق بالأساس الا أنه لم يستطع حل المشكلة الأساسية الخاصة بالاستقرار النقدى طويل الأمد فمازالت شركات الصرافة (وبرغم محدودية معاملاتها بالسوق حيث لاتستحوذ إلا على نحو ١٠٪ فقط من التعاملات) تعد اللاعب الرئيسى بالسوق

---

(١) ابراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام، وابراهيم سعدة رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم، وسمير رجب رئيس مجلس إدارة دار التحرير، وجلال دويدار رئيس تحرير الأخبار ومحفوظ الانصارى رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء فى حوار مع رؤساء تحرير الصحف حول الوضع الاقتصادى الراهن، ما حدث فى السوق هو تجمد لجزء من الأموال وحجب السيولة ونتج عن التوسع فى الاقتراض لسنوات، وقفة الحكومة لإعادة ترتيب البيت الداخلى أدت إلى قلق لدى المتعثرين فى السداد للبنوك واستمرار شكواهم، خطتنا تقوم على معرفة الأحوال المستقبلية للسوق والسيطرة على العرض، أسباب القلق تعود إلى الإنفاق الكبير على مشروعات جميعها ممولة بالدين لهنوات متتالية، نقوم بتنفيذ برنامج غير مسبوق للرعاية الاجتماعية وبتحديث التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى، سنعمل على استغلال كل الطاقات المحلية وتحديث معداتها والاهتمام بقضايا التسويق، نستورد ما قيمته ٢,٥ مليار جنيه قمحا و٢ مليار للذرة ومليار للزيوت و٢ مليار مواد كيماوية، أعدنا هيكلة قطاع البترول وتعديل الاتفاقيات وبدأنا الاتفاق على بيع حصة من الغاز للخارج، السياحة عادت إلى معدلات كبيرة وسنعمل على تطوير مشروعاتها وتعزيز أجهزة الرقابة والتفتيش فى البواخر والفنادق، جريدة الأهرام اليومية، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٢، ١٥.

بل أصبحت هى المحدد الرئيسى ونقطة البدء عند رسم السياسة الخاصة بالنقد الأجنبى[٢].

وترجع خطورة هذه النقطة فى ضوء ما تتمتع به شركات الصرافة من قدرات على جذب المزيد من موارد النقد الأجنبى لما تتميز به من مرونة مقارنة بالجهاز المصرفى، ناهيك عن الأوضاع الاحتكارية لهذه السوق حيث يتحكم فيها مجموعة ضئيلة من الأفراد أو الشركات ويسيطرون على معظم التعاملات التى تتم فيها وهو ما أدى إلى ارتفاعات متتالية فى أسعار الصرف وغير مبررة على الإطلاق إلا فى ضوء مغالاة الصيارفة فى رفع أسعار الدولار بغية تحقيق أقصى ربح ممكن ومما شجعهم على ذلك السفه الاستيرادى الحالى الذى يؤدى إلى استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية والترفيهية التى تجد الزبون الدائم والمستعد للدفع عند أى مستوى للأسعار خاصة فى ظل السياسة الاقتصادية الحالية التى تؤدى إلى المزيد من الطلب على العملات الأجنبية وليس العكس حيث يتم استخدام هذه العملات فى تسوية العديد من المدفوعات المحلية بل ووصلت إلى مصروفات المدارس واشتراكات الأندية ناهيك عن الفنادق وغيرها من الأنشطة، الأمر الذى يجعلنا نطالب بضرورة إعادة الاعتبار للجنيه المصرى عن طريق تجريم أى مدفوعات تتم على أرض الوطن بالعملات الأجنبية أى ضرورة خلق طلب على الجنيه المصرى وليس العكس[٣].

---

(١) عبد الفتاح الجبالي "الجنيه المصري بين البنك المركزي وشركات الصرافة"، جريدة الاهرام اليومية، ٩/١٠/٢٠٠٠، ص٢٧.

وهنا يأتى دور البنك المركزى الذى عليه أن يدير تحركات سعر الصرف بما يضمن تنظيم السوق والسيطرة عليها مما يمكن سعر الصرف من أداء الوظائف المنوط بها وهذا مالم يحدث فى معظم الأزمات التى جرت أخيرا إذ نلحظ أنه غالبا ما يتدخل متأخرا كثيرا عن التوقيت السليم وبالتالى يكون لتدخله أثر عكسى يؤدى إلى تفاقم الأزمة وليس العكس فالعبرة ليست فقط بالقرار السليم ولكن الأهم هو التوقيت السليم خاصة فى سوق تلعب فيها العوامل النفسية دورا كبيرا مثل سوق الصرف الأجنبى، فالتقلبات الفجائية فى سعر الصرف هى الخطر الحقيقى الذى يعمل على تفاقم المشكلة نظرا لما يخلقه من طلب غير طبيعى لايقلل منه العرض المتاح ويؤدى إلى المزيد من التردد من جانب العرض ووقوفه وقفة المترقب لما سيئول إليه الحال فيما بعد.

وبالتالى فإن تحديد الهدف سيحدد المتغيرات المستهدفة وعندئذ يمكن الحديث عما يسمى "سعر الصرف التوازنى" الذى يتسق مع المتغيرات الرئيسية وليس ذلك السعر الذى تحدده المضاربات لدى شركات الصرافة وبالتالى فإن المستوى السليم لسعر الصرف لايمكن أن يتحدد فى نهاية الأمر إلا بالتفاعل بين سعر الصرف والمتغيرات الرئيسية الأخرى للاقتصاد الكلى التى لاتتأثر جميعها فى نفس الوقت بسعر الصرف فى حد ذاته فحسب بل تتأثر بالسياسة العامة للدولة فعند ظروف اقتصادية معينة يمكن تعديل أسعار الصرف بدرجة معقولة ولكن شريطة الإدراك التام لجميع العوامل والعناصر المؤثرة على هذه العملية واحتمالاتها المستقبلية

وهو ما يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادى للدولة أو مدى الثقة فى العملة والاستقرار السياسى المطلوبة فى ظروف معينة أما التردد فى مثل هذه الأمور فإنه يساعد على المزيد من المضارية وليس العكس، فى هذا السياق فقد أحسنت المجموعة الاقتصادية صنعا بإطلاق حرية البنوك فى دخول السوق والسماح لها بتخطى الهامش الذى يحدده البنك المركزى لسعر الصرف خاصة أنه تزامن مع تطوير غرفة تداول النقد الأجنبى لتتحول من رصد حركة التداول إلى غرفة لضبط الأسعار وتلبية طلب الأسواق وكلها أمور سوف تسهم كثيرا فى إعادة الانضباط إلى السوق ولكنها تتطلب بالضرورة تفعيل دور البنك المركزى لكى يدير تحركات أسعار الصرف وفقا للأهداف الموضوعة للسياسة الاقتصادية للدولة[1].

وقد أكد محافظ البنك المركزى أن النسبة الغالبة من التعاملات فى الدولار والتى قد تتعدى الـ ٩٠٪ تتم من خلال البنوك وبالسعر المعلن فى البنوك وذلك للعمليات الإنتاجية وعمليات الاستيراد لسلع أساسية وضرورية وآلات ومعدات رأسمالية وان نسبة بسيطة للغاية تتم بواسطة الأفراد عن طريق شركات الصرافة والتى تختلف

---

(١) شريف جاب الله، بعد وصول سعر صرف الدولار إلى ٣٦٢ قرشا فى شركات الصرافة، إلى اى حد تؤثر الارتفاعات الأخيرة على الاقتصاد المصرى؟، إسماعيل حسن: النسبة الغالبة من تعاملات الدولار تتم من خلال البنوك وبالأسعار المعلنة ولا خوف من هذه الزيادات فى شركات الصرافة، لا أتصور لجوء المشروعات الاقتصادية إلى شركات الصرافة لتلبية احتياجاتها، عضو مجلس إدارة هيئة سوق المال: دور أساسي لقطاعى الأعمال العام والخاص فى رفع قيمة الجنيه المصرى، زيادة حصة العملات الأخرى غير الدولار فى مكونات الاحتياطات الأجنبية بالبنك المركزى، التحذير من التخفيض الإداري المفاجىء فى سعر الصرف وتفعيل آليات السوق، جريدة الأهرام اليومية، ٢٦/٨/٢٠٠٠، ص ٢٣.

وتزيد أسعارها فى جميع أنحاء العالم عن أسعار البنوك وبالتالى فلا خوف من هذه الظاهرة كذلك فإن شركة الصرافة وظيفتها تلبية رغبات الأفراد وهى محدودة إلا انه من غير المتصور أن شركات تزاول نشاطا اقتصاديا وتحصل على نقد من شركات الصرافة وبالتالى فالظاهرة غير مقلقة، ومن جهة أخرى أكد الخبراء وان كانت هذه الظاهرة غير مقلقة إلا أن الواقع يفترض البدء فى مواجهتها من خلال تفعيل قوى العرض والطلب فى السوق المصرية على الدولار والناتج عن ترشيد عمليات الإنتاج والتصدير والاستيراد بصورة تخفف الضغط على الدولار وتزيد الطلب على الجنيه المصرى وان يكون تدخل الجهات الرقابية فى اقل الحدود وفى حالة الضرورة.

١٠٤- آليات مقترحة لإصلاح سوق الصرف:

أوردنا آنفا البواعث الرئيسية التى قادت إلى الحالة غير المستقرة فى سوق الصرف المصرية وهذه الحالة لابد من معالجتها بشكل هادئ وحكيم وحاسم فى آن واحد لتفادى تطورها إلى مشكلة كبيرة ومثل هذه المعالجة لابد أن تستلهم خبرات الدول الأخرى التى مرت بأزمات مشابهة.

وإذا أخذنا حالتى كوريا الجنوبية وماليزيا فإنهما تشتركان معا فى أنهما إستمرتا تعانيان إختلالات فى تجارتهما الخارجية وموازين مدفوعاتهما ومن الضغوط على عملتيهما دون أن تتخذا الإجراءات المناسبة لإيقاف تطور المشكلة مما أدى إلى حدوث

أزمات مالية واقتصادية كبيرة فى هذين البلدين وتشترك هاتان الدولتان أيضا فى أن أحد أهم إجراءات مواجهة الأزمة تمثل فى إصلاح الميزان التجارى وتشتركان أيضا فى أن هذا الإصلاح تم من خلال تخفيض الواردات بشكل حاسم لأنه ممكن فى الأجل القصير، فى حين أن زيادة الصادرات تستغرق وقتا أطول فى غالبية الأحيان كما تشتركان فى قيامهما بكبح الاستهلاك ورفع معدل الادخار.

والحكومة المصرية لا تنتظر حتى تحدث أزمة اذ تتخذ إجراءات حاسمة لتحقق التوازن التجارى عبر تخفيض الواردات بشكل حاسم فى الأجل القصير والعمل على زيادة الصادرات فى الأجلين المتوسط والطويل مما استدعى إعادة النظر فى سياسة سعر الصرف القائمة على ربط الجنيه بالدولار والتى أدت إلى الإضرار بصادرات مصر إلى أوروبا والدول الأسيوية فى ظل ارتفاع سعر الجنيه المصرى المرتبط بالدولار مقابل عملات هذه الدول منذ عام ١٩٩٦ وحتى الآن.

٢٠٤- تخفيض الواردات درءا لمخاطر استنزاف الاحتياطيات الدولية :

وعلى أى حال فإن سياسة خفض الواردات فى الأجل القصير لإصلاح الميزان التجارى وميزان المدفوعات تتسم بأهمية كبيرة فى معالجة مشاكل سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار وذلك بدلا من السياسة القائمة على استنزاف الاحتياطيات الدولية لمصر من العملات الحرة لتلبية طلبات الاستيراد وتحويل الأموال للخارج

بمختلف الصور وسياسة إستنزاف الاحتياطى هذه يجب أن توقف فورا لأنها قادت منذ عام ١٩٩٧ وحتى مايو الماضى إلى إهدار نحو ٣٧٪ من هذا الاحتياطى كما أن استمرارها لن يقود إلا إلى نفاذ الاحتياطيات الدولية لمصر التى ترفع جدارتها الإئتمانية وتؤمن لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وإذا حدث واستنزفت الاحتياطيات فإن مصر ستضطر إلى طلب الإنقاذ المالى الخارجى المقترن بقبول كل شروط الدول الدائنة وصندوق النقد الدولى بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولذلك فإن وقف إهدار الاحتياطيات الدولية لضمان الثقة فى الاقتصاد المصرى وفى عملته هو أمر ضرورى للغاية من أجل الاستقرار الاقتصادى والسياسى فى مصر ويجب بدلا من ذلك أن يتم تخفيض الواردات لتحقيق التوازن التجارى وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

٣٠٤ - تفعيل الضوابط المصرفية:

كذلك فإنه من الضرورى تفعيل الضوابط المصرفية الموجودة فعليا والتى لم يتم الالتزام بها فى بعض الأحيان بما أدى إلى نزوح الأموال من مصر إلى الخارج وتفعيل الضوابط بصفة خاصة على شركات الصرافة.

٤٠٤ - ضبط حركة الأموال الأجنبية بسوق الأوراق المالية :

أما بالنسبة للبورصة المصرية الخالية من أى ضوابط تقريبا على تعاملات الأجانب فإنها يجب أن تعيد الضرائب المحدودة للغاية على تداول الأسهم وأن تفرض ضرائب كبيرة على الأرباح وأن تلزم

المستثمرين المصريين والأجانب على السواء باستثمار نسبة كبيرة من أرباحهم فى السوق المصرية لأن هذه البورصة فى صورتها الراهنة هى مسرح للأموال الأجنبية الساخنة القادرة على إثارة إضطرابات كبيرة فيها عندما تقتضى مصلحتها ذلك.

٥٠٤ - الأخذ بسعر الصرف التحكمي المتغير :

وفيما يتعلق بنظام سعر الصرف فى مصر فإنه باستبعاد نظام السعر التحكمى الثابت غير الكفء على المدى البعيد ونظام التعويم الكامل الذى يخضع العملة لأهواء المضاربين فإنه يبقى سعر الصرف التحكمى المتغير بشكل مرن كل ستة أشهر والذى يستوعب التغيرات فى المؤشرات الاقتصادية المقارنة بين الدولة والدول صاحبة العملات الحرة الرئيسية وهو نظام جيد وملائم لظروف الاقتصاد المصرى. أما نظام التعويم المدار مع ربط الجنيه بالدولار والمعمول به فى مصر حاليا فإنه يحتاج لتغيير ربط الجنيه بالدولار على ضوء ماسببه من اضطراب فى القدرة التنافسية للصادرات المصرية وعلى ضوء ماتسبب فيه من زيادة العجز التجارى المصرى لكن وأيا كان نظام الصرف فإن إصلاح الأوضاع الاقتصادية المصرية وتحسين الوضع فى سوق الصرف يستدعى العمل بكل السبل على تحقيق التوازن فى المعاملات الخارجية ووضع ضوابط على حركة رأس المال الأجنبى فى البورصة بصفة خاصة وكبح الميل للاستهلاك لمصلحة زيادة الادخار لتطوير ثقافة إدخارية تدعم فرص النمو بالاعتماد على الإمكانات المصرية

وتدعم الجنيه المصرى الذى يشكل إستقراره عاملا مهما فى مكافحة التضخم وفى تشجيع الاستثمارات الجديدة.

٦٠٤ - توزيع احتياطيات العملة الاجنبية على عدد كبير من العملات :

كذلك أكد الخبراء ضرورة وأفضلية أن تكون احتياطات العملة الأجنبية موزعة على عدد كبير من العملات وتقليل التركيز على الدولار كعملة رئيسية لهذه الاحتياطات، وأشار الخبراء فيما يتعلق بتأثير تغير سعر صرف الدولار على الاستثمارات الأجنبية فى البورصة إلى أن التغير التدريجى حتى بالارتفاع فى أسعار صرف الدولار لن يؤثر سلبا على إقبال المؤسسات الأجنبية على الاستثمار المباشر وغير المباشر فى مصر أما الذى يؤثر فهو التخفيض الإداري الكبير أو الخوف منه، وأن تطبيق آليات السوق الحرة له أساسيات وقواعد واعراف وهذه الأمور لا تؤخذ بصورة جزئية، لقد ارتضينا هذه الآليات ورأينا فيها مخرجا من كثير من المشاكل الاقتصادية المزمنة التى ارتبطت بالتخطيط المركزى والاقتصاد الموجه ومن غير الطبيعى أن يطالب البعض وغالبيتهم من رجال الأعمال بتخفيض قيمة العملة المصرية اكثر بقرار إداري "أي رفع قيمة الدولار بالنسبة للجنيه المصرى" وهم كانوا من أول المنادين بالحرية الاقتصادية!!

٧٠٤- تشجيع التصدير :

وقد نصح بعض كبار المصدرين ضرورة تخفيض قيمة العملة المصرية وتشجيع التصدير على أساس إن مثل هذا التخفيض يؤدى

إلى انخفاض أسعار السلع المصرية المصدرة بالدولار مما يزيد الإقبال عليها، فى حين نصح الجانب الآخر (المسئولون الحكوميون) ضرورة الحفاظ على سعر الدولار الحالى (وربما تخفيضه) بسبب اعتماد الدولة على قدر كبير من الواردات الأساسية وليست الكمالية أو المستفزة وأى تخفيض فى قيمة الجنيه يعنى تحمل المواطنين بأسعار مغالى فيها لسلع أساسية مثل سلع الغذاء والكساء وغيرها وينضم للطرف الثانى (الحكومة) رجال الأعمال من المستوردين الذين يرغبون فى الحصول على سلعهم الأجنبية ومعظمها كمالية ومستفزة بأقل الأسعار.

٨٠٤- قوى العرض والطلب محدد كفء لسعر الصرف :

وقد غاب عن الجميع حقيقة واضحة وهى أن سعر الدولار (كأى سلعة أخرى) يتحدد بالطلب والعرض وانه كلما زاد الطلب على العرض زاد السعر والعكس صحيح، وزيادة الطلب على الدولار لأى غرض كان مثل التوسع فى الاستيراد أو حتى توفير سلعة أجنبية أساسية كانت أم كمالية يؤدى إلى زيادة الضغط على الدولار ولا يمكن تجنب ارتفاع سعره، أما الوجه الآخر للعملة فهو زيادة عرض الدولار كنتيجة للتصدير.

القضية الأساسية إذن هى قضية طلب وعرض وفى كلمات أخرى قضية تدفق داخل وخارج من الدولار، وهذا يعنى أن الاستيراد والتصدير هما العنصران المحددان لقيمة الدولار فى علاقته بالجنيه

المصرى وذلك فى ظل الفلسفة التى يستند إليها الاقتصاد المصرى حاليا وهى فلسفة تقوم على آليات السوق الحرة.

إن التفكير فى خفض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار أو رفعه أو حتى الحفاظ عليه ليس قرارا إداريا ملزما تأخذه الحكومة وتفرضه على الجميع بل هو محصلة تفاعل قوى كثيرة فى السوق وتدخله اعتبارات كثيرة وأطراف متعددة والجميع من مسئولين واقتصاديين وأكاديميين يرغبون فى استقرار سعر الصرف ولكن تحقيق هذا الهدف يتطلب : زيادة إنتاجية الاقتصاد المصرى وقدرته على إنتاج سلع تتمشى مع المستويات العالمية ولها قبول فى الأسواق الخارجية فيزيد حجم الصادرات، فالصادرات أيضا لا تحتاج إلى قوانين وتشريعات وحوافز من جانب الحكومة فالمطلوب هو سلع تبيع نفسها فى الأسواق الخارجية فيتدفق الدولار على مصر ويزيد العرض منه ويزيد الطلب على الجنيه المصرى فيحدث الاستقرار المنشود، وترشيد الاستيراد ليقل انطلب على الدولار، وتشجيع المصريين على شراء سلع صنعت فى مصر ولكن بالجودة والأسعار العالمية فيقل أيضا الطلب على الدولار، وضرورة اتخاذ الاحتياطات من النقد الأجنبي شكل سلة عملات وعدم التركيز على الدولار، هذه الإجراءات وغيرها يمكن أن تؤدى إلى استقرار سعر الصرف وتقليل التقلبات الناتجة عن الضغط الشديد على الدولار ومن هنا رأى البعض إن المسئولية الكبرى فى حل ازمة الدولار تقع على عاتق قطاع الأعمال وبالذات القطاع الخاص وذلك من خلال التأثير على حجم الطلب والعرض على الدولار.

٩٠٤- ضخ البنك المركزي لدولارات فى السوق او حجبها اجراء استثنائى:

ولايقلل البعض من دور البنك المركزى فى إتباع السياسات النقدية التى تؤدى لمثل هذا الاستقرار من ضخ دولارات فى السوق أو حجبها عنها ولكن النقطة الأساسية إن هذا الدور يجب أن يكون الاستثناء وليس القاعدة ومن كل هذا استخلصت نتيجة مهمة وهى إن تقلب سعر الدولار (ارتفاعا أو انخفاضا) يجب أن لا يفزعنا وان الأمر الطبيعى هو إن ارتفاع سعر الدولار سيستمر شئنا أم أبينا طالما أن قوى العرض والطلب على ما هى عليه كما أن تدخل الدولة فى الحفاظ على السعر يجب إلا يستمر إلى ما لا نهاية اذ يرى إن "الفجوة" بين أسعار الدولار فى البنوك وفى شركات الصرافة يجب غلقها وإلا خلقنا بابا للمضارية يستفيد منه البعض على حساب الاقتصاد القومى اذ أن أسعار الصرف لعملة أى دولة انعكاس لقدرتها الإنتاجية والتصديرية وعلاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى، اذ يرى البعض أن يترك الدولار يتحرك تدريجيا كما يشاء وان تتدخل السلطات النقدية فى اقل الحدود وفى الظروف الضرورية فالارتفاع التدريجى (وأيضا الانخفاض التدريجى) لا يسبب صدمات بل يجعلنا نعتاد على الأوضاع الجديدة وقد يحمينا من تخفيض جبرى فى قيمة العملة المصرية تستفيد منه "قلة محظوظة" ويضار منه "أغلبية مطحونة".

واستقرار سعر الصرف عادة يؤدى إلى زيادة الإقبال على اسهم البورصة المصرية من الأجانب حيث يسهل استعادة أموالهم المستثمرة وكذلك عوائد هذه الأموال بقيم معروفة سلفا إلى حد كبير ولكن النسبة الغالبة من الاستثمارات الأجنبية تأتى من مؤسسات عالمية تتميز بالاحتراف فى عملية الاستثمار وفى التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية وانه يسهل على هذه المؤسسات معرفة ما إذا كان الاستقرار فى سعر الصرف هو نتيجة الظروف الاقتصادية للدولة والتى يتوازن فيها الطلب والعرض على العملة الأجنبية أم انه نتيجة ضغوط إدارية تحكمية فالمؤسسات الأجنبية تستطيع التمييز بين الاستقرار الحقيقى فى سعر الدولار والاستقرار الزائف كما إنها تعرف إن الوضع الأخير عادة ما يترتب عليه انفجار يأخذ شكل تخفيض جبرى للعملة الأجنبية والتى نتائجه خسارتهم.

بل ان ترك آليات السوق لتعمل بحرية والتدخل فقط فى حالة الضرورة فأن ذلك لن يؤثر على الاستثمار الأجنبي الذى يفترض انه رشيد بسبب توافر الخبرة التنبؤية لدى هذه المؤسسات لاتخاذ قرارتها الاستثمارية من شراء وبيع للأسهم المصرية فى ظل أساليب مبنية على افتراضات عملية وأسس علمية كما إن التغير التدريجى المبرر فى سعر الصرف لا يمثل من وجهة نظر المستثمرين الأجانب عائقا يدفعهم إلى تجنب الاستثمار فى السوق المصرية أما العائق الحقيقى من وجهة نظرهم فهى القرارات الإدارية التى قد تفاجىء الجميع وتؤدى إلى تخفيض قيمة العملة.

٥- ممارسة البنك المركزي لدوره فى علاج ازمة سعر الصرف بشفافية و بوضوح[1]:

فى إطار الأحداث الجارية حول تنظيم وضبط سوق النقد الأجنبي، مارس البنك المركزى دوره المسئول عن السياسة النقدية، واعمالا للشفافية والوضوح فى السوق (وهو المنهج الذى تنتهجه الحكومة فى المجال الاقتصادى) أكد محافظ البنك المركزي انه لا رجعة عن حرية التعامل فى النقد الأجنبي وانه لا قيود على تحويل عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، بل إن الجهاز المصرفى ملتزم بهذه التحويلات دون أى تأخير، وأوضح المحافظ انه بعد مناقشات مستفيضة مع رؤساء الجهاز المصرفى اتفق على مجموعة من الإجراءات المتكاملة لضبط سوق الصرف الأجنبي، ويفرض تحقيق الانضباط فى التعامل فى هذه السوق، وان يكون التعامل النقدى فى العملات الأجنبية فى إطار الحدود المقبولة.

١٠٥ - ما استقر عليه الراي من اجراءات لضبط سوق الصرف الاجنبي :

استقر الرأى على مجموعة من الإجراءات المتكاملة يمكن أن يحقق اتخاذها ضبط سوق الصرف الأجنبي وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلى:

---

(١) عبد الرحمن عقل، "ماذا دار فى اجتماعات محافظ البنك المركزى مع قيادات الجهاز المصرفى؟، لا تراجع عن حرية التعامل فى النقد الأجنبي، حدود السحب النقدى الضرورات والمحظورات"، جريدة الأهرام اليومية، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٦.

- عدم الامتناع عن بيع العملات الأجنبية للعملاء : وأهمية التزام البنوك بعدم الامتناع عن بيع النقد الأجنبي للعملاء سواء لفتح الاعتمادات المستندية أو لسداد المديونيات القائمة أو لتحويل عوائد الاستثمار أو لغير ذلك من أنشطة يقوم بها العملاء وتحتاج إلي نقد أجنبي.

- حركة البنوك فى تحريك أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا لتغيرات السوق: وقد تم الاتفاق على أهمية حرية حركة البنوك فى سوق الصرف الأجنبي بهدف تحقيق الانضباط فى معاملات سوق الصرف الأجنبي، وان ذلك يستلزم تحريك أسعار شراء وبيع العملات الأجنبية وفقا لتغيرات السوق.

٢٠٥ - ضوابط تحقيق الاجراءات :

وحتى تحقق هذه السياسة أهدافها فان الأمر قد تطلب بعض الضوابط أهمها:

- عدم المغالاة فى الفرق بين سعر الشراء والبيع للعملات الأجنبية، فمثلا من غير المتصور أن يجاوز هذا الفرق بالنسبة للدولار نصف المائة بين السعرين فى معاملات البنوك.

- بالنسبة لما يوفره البنك المركزى للبنوك من عملات أجنبية لتلبية احتياجات عملائها فان الفرق بين سعر البنك المركزى والسعر الذى يتم البيع به للعملاء يجنب فى حساب مستقل، ولا يتم التصرف فى أرصدته إلا بناء على تعليمات من البنك المركزى المصرى.

- استخدام ما يوفره البنك المركزى من نقد أجنبي للبنوك بالكامل بالإضافة إلى ما تحققه البنوك من موارد وذلك لمقابلة طلبات العملاء للأغراض المختلفة بما يحقق الضبط المنشود للسوق.

٣٠٥ - ضوابط للعلاقة بين التسهيلات الائتمانية والعملات الأجنبية :

تقييد الإقراض بالجنيه المصرى بضمان ودائع بعملات أجنبية، وقد تم الاتفاق على الالتزام بعدة ضوابط فى هذا المجال وهى :

- التوقف عن منح تسهيلات ائتمانية بالجنيه المصرى بضمان عملات أجنبية سواء كان هذا الضمان فى شكل وديعة يحتفظ بها العميل لدى البنك أو يحتفظ بها لدى بنك أخر أو لو كانت الوديعة بالنقد الأجنبي محتفظا بها لدى البنك دون إجراء رهن عليها.

- تصفية أرصدة التسهيلات القائمة بضمان عملات أجنبية بحيث يكون تاريخ استحقاق الوديعة بالعملات الأجنبية الضامنة هو الحد الاقصى لتاريخ التصفية، وبالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية التى تستحق بعد فترة تزيد على ٣ اشهر فيقوم البنك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية التسهيلات الممنوحة بضمانها فى موعد أقصاه ٣ اشهر.

- بالنسبة للتسهيلات الممنوحة بالجنيه المصرى لبعض العملاء لتمويل أنشطة محددة لهم فى مصر ويكون لهذه الشركات ودائع بالعملات الأجنبية سواء فى الداخل أو الخارج ضامنة لهذه

التسهيلات، فانه يترك للإدارة العليا لكل بنك سلطة تقدير تصفية هذه التسهيلات فى ضوء قناعتها بالفرض الممنوحة من اجله، أخذا فى الاعتبار أن الغاية من وضع القيود على الإقراض بالجنيه المصرى بضمان عملات أجنبية هو ضبط التعامل فى سوق الصرف الأجنبى.

- الالتزام بحظر عمليات المضاربة على الجنيه المصرى باستخدام المشتقات المالية، مع التأكيد على البنوك بضرورة الالتزام بكل دقة بحظر عمليات المضاربة على الجنيه باستخدام المشتقات المالية بجميع أنواعها بما فى ذلك عمليات المبادلات SWAP سواء لحساب العملاء أو لحساب البنك ذاته، وذلك فيما عدا العمليات التى تتطلبها ممارسة النشاط العادى للعميل.

- منع فتح حسابات بالجنيه المصرى لبنوك تعمل فى الخارج بغرض المضاربة: فى ضوء ما لوحظ من قيام بعض البنوك التى تعمل فى الخارج بفتح حسابات لدى بعض البنوك المصرية بالجنيه المصرى، تستخدم لمقابلة عمليات صرف أجنبي تقوم بها هذه البنوك، ونظرا لانه لا يحق اخذ مراكز بالجنيه المصرى فى الخارج، فقد تم الاتفاق على توقف البنوك عن فتح مثل هذه الحسابات وتصفية الأرصدة القائمة فى اقرب وقت ممكن.

٤٠٥ - حدود المعاملات النقدية بالعملات الاجنبية :

وفيما يتعلق بحدود المعاملات النقدية بالعملات الأجنبية، فقد تم الاتفاق على الالتزام بالضوابط التالية:

- عدم وضع أية قيود على الإيداع النقدى بالعملات الأجنبية فى الحالات الآتية: سداد مديونيات العملاء تجاه البنوك، فتح الاعتمادات المستندية، بيع العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى، تحويل عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للخارج دون تأخير،إنشاء ودائع بالعملات الأجنبية على ألا تقل مدة الوديعة عن ثلاثة اشهر مع عدم السماح بكسر هذه الوديعة قبل موعد الاستحقاق.

- أن يكون حدود التعامل بالبنكنوت الأجنبي إيداعا وسحبا بخلاف الحالات السابقة فى الحدود المعقولة وليكن ٢٠ الف دولار نقدا، أخذا فى الحسبان المخاطر التى تتعرض لها هذه المعاملات، وما تتحمله البنوك فى سبيل توفير أو تصدير البنكنوت الأجنبي من نفقات، فضلا عن عدم تحقيق عائد على هذه المبالغ، وذلك أسوة بما يجرى عليه العمل فى البنوك فى الدول الأخرى متقدمة ونامية.

وقد أكدت البنوك أن وضع حدود للتعامل بالبنكنوت على النحو الذى تم الاتفاق عليه لا يشكل بأى حال من الأحوال أى قيود على التعامل بالنقد الأجنبي، ولا يجب النظر إليه من هذه الزاوية، وذلك فى ظل عدم وجود أى قيود على وسائل الدفع المتعارف عليها بالعملات الأجنبية إيداعا أو سحبا.

وأوضح محافظ البنك المركزى انه طلب من البنوك أن تيسر لعملائها التعامل بالعملات الأجنبية باستخدام الأدوات المتعارف

عليها مثل الشيكات المصرفية والشيكات السياحية وغيرها، وعدم المغالاة فى العمولات والمصاريف التى تحصل عليها فى هذا الصدد.

٥٠٥ - الاهداف المبتغاة من اجراءات ضبط سوق الصرف الأجنبى :

بعد الاتفاق على هذه الضوابط فقد الزمت جميع البنوك بالتنفيذ الدقيق لما تم الاتفاق عليه مع ضرورة الالتزام بالأهداف التالية:

- يجب أن تؤدى الإجراءات التى تم الاتفاق عليها إلى تنشيط دور البنوك فى جذب الموارد الكافية من النقد الأجنبى وحصولها على حصتها العادلة فى سوق الصرف الأجنبي.

- يجب ألا تفسر الإجراءات التى تم الاتفاق عليها على إنها بمثابة فرض قيود نقدية حيث انه لارجعة عن حرية التعامل فى النقد الأجنبي.

- تشجيع المعاملات فيما بين البنوك فى الصرف الأجنبى.

- تفعيل دور غرفة التداول بحيث توفر معلومات مناسبة عن حركة السوق لمساعدة البنوك فى اتخاذ القرارات المناسبة لتحديد أسعار التعامل.

٦- ازالة اللبس عما اثير حول ما اتخذ من ضوابط لمعالجة مشكلة سوق الصرف الأجنبى :

ان القول بان حد السحب النقدى ٢٠ الف دولار، وما زاد على ذلك يتم من خلال شيكات مصرفية أو سياحية انه لو افترضنا

جدلا انه يتعين على كل بنك أن يلبى رغبة مودعيه للسحب نقدا بأوراق بنكنوت من الحسابات المفتوحة بالعملات الأجنبية فان مؤدى ذلك :

. أن يحتفظ البنك بصفة دائمة بأوراق بنكنوت أجنبي تعادل تماما مجموع أرصدة حسابات العملاء بهذه العملات.

– مؤدى ذلك ألا يتمكن البنك من استثمار هذه الودائع فى نطاق السياسات المصرفية المستقرة والمعترف بها بحيث يتمكن من تحقيق عائد مناسب يتيح له دفع فائدة على ودائع هؤلاء العملاء.

– زد على ذلك عجز البنك عن المساهمة بما هو متاح لديه من الموارد لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمويل التجارة الخارجية، ومزاولة باقى الأنشطة المصرفية المعتادة.

– إن تقييد السحب من حسابات العملاء إلا فى الحدود المعقولة ليس بدعة مستجدة فى العمل المصرفى، فالمعلوم إن كثيرا من الدول المتقدمة تضع قيودا على السحب والإيداع النقدى من وفى حسابات العملاء[1].

أعلن محافظ البنك المركزى فى ١٢ أكتوبر عام ٢٠٠٠ أن ماتم اتخاذه من ضوابط وإجراءات فيما يتعلق بتنظيم سوق الصرف الأجنبي أسفر عن العديد من الإيجابيات تمثلت فى زيادة نصيب

---

(١) عبد الرحمن عقل، "ماذا دار فى اجتماعات محافظ البنك المركزى مع قيادات الجهاز المصرفى؟، لا تراجع عن حرية التعامل فى النقد الأجنبي، حدود السحب النقدى الضرورات والمحظورات"، جريدة الأهرام اليومية، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٦.

البنوك الفعلى من المعاملات واستجابة البنوك الفورية لمقابلة احتياجات العملاء من النقد الأجنبي والحيلولة دون الزيادة غير المبررة فى أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه المصرى بسبب المضاربة وان البنك المركزى يساند البنوك فى جميع طلبات عملائها من النقد الأجنبي والاطمئنان على سلامة تطبيق الأعراف المصرفية داخل البنوك وأكد المحافظ أن ماتم اتخاذه من ضوابط فى اجتماع البنك المركزى مع رؤساء البنوك (يوم ٤ أكتوبر ٢٠٠٠) يعد عملا وتنظيما مصرفيا بحت داخل البنوك ولا يمس حرية التعامل والحيازة فى النقد الأجنبي كما انه لا يمس قوانين النقد الأجنبي من قريب أو بعيد بل إنها مجرد إجراءات تنظيمية لتامين معاملات الأفراد مع البنوك[1].

وجاءت تصريحات السيد/ رئيس مجلس الوزراء فى نهاية أكتوبر ٢٠٠٠ مساندة ومفسرة لما تم الاتفاق عليه من ضوابط وذلك بعد أن فسر البعض هذه الضوابط بطريقة خاطئة أدت للبس غير مقصود حيث أن هناك فرقا بين حيازة النقد الأجنبي وهى حرة تماما يكفلها القانون وبين ضوابط لسوق صرف النقد الأجنبي، وأن البنك المركزى بعد اجتماعه فى ٢٢/١٠/٢٠٠٠ ومراجعة الضوابط الخاصة بالإيداع والسحب سواء فى الحسابات الجارية أو الودائع

---

(١) نجلاء ذكرى، محافظ البنك المركزى فى مؤتمر صحفى، لا قيود على الإيداع أو السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلى و الأجنبي، تدابير للتحويل الفورى لمن يرغب من المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية، جريدة الأهرام اليومية، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

بالنقد الأجنبي رأى ترك هذه العلاقة حرة كما هى بين البنوك والعملاء وان تطبق البنوك الضوابط التى تراها مناسبة وفقا لظروفها وظروف العملاء دون التقيد بحدود وذلك وفقا للأعراف والأصول المصرفية التى يراقبها البنك المركزى[١].

وخلال الاجتماع تم تأكيد عميق لتلبية البنوك لطلبات جميع العملاء من النقد الأجنبي فورا كما أن البنك المركزى أكد مساندته للبنوك فى هذا الخصوص كما تم تأكيد مسئولية البنوك الكاملة عن فتح الاعتمادات المستندية وتدبير النقد الأجنبي اللازم لها وبشكل فورى، وأضاف المحافظ أن الفترة الماضية شهدت بعض التأخير فى تحويل استثمارات المستثمرين الأجانب الناتجة عن تعاملاتهم فى البورصة وتم اتخاذ قرار بالتحويل الفورى لمن يرغب من المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية من خلال بنكى المقاصة وبالتعاون الكامل مع شركة مصر للمقاصة وذلك بشكل فورى فى ذات اليوم وذلك تأكيدا و تطبيقا لسياسة تحرير سوق الصرف التى بدأتها الحكومة منذ بداية الإصلاح الاقتصادى حتى الآن[٢].

وانه تم التأكيد على البنوك بعدم المغالاه بين سعر الشراء والبيع للنقد الأجنبي وان تخصص البنوك ما تحصل عليه من موارد من النقد الأجنبي لتلبية احتياجات العملاء أولا بأول دون

من (١) الى (٢) نجلاء ذكرى، محافظ البنك المركزى فى مؤتمر صحفى، "لا قيود على الإيداع أو السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلى و الأجنبي، تدابير للتحويل الفورى لمن يرغب من المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

تأخير ومن أهم الضوابط التى تم تأكيدها وسلامتها عدم الإقراض بالجنيه المصرى بضمان وديعة بالنقد الأجنبي إلا لمن يحتاج للجنيه المصرى لعمليات حقيقية وليس للمضاربة، كذلك تم بحث المضاربة بين العملاء فى المشتقات المالية وتم الاتفاق على عدم قيام البنوك بهذا إلا للمشتقات التى تحتاجها طبيعة العمليات وقال إن بعض البنوك فى الخارج لديها حسابات بالجنيه المصرى فى البنوك المحلية تقوم بتشغيلها لحساب الغير وهذا تم تنظيمه حتى لا يضر بسوق الصرف الأجنبى(١).

و تمت مراجعة حدود المعاملات النقدية على الودائع بالنقد الأجنبي والزوبعة التى ثارت بهذا الخصوص وتم استعراض بعض التطبيقات الخاطئة لهذه الضوابط فى بعض البنوك ونظرا لاختلاف ظروف البنوك والعملاء رأى البنك المركزى ترك هذه الحدود لكل بنك ليتحرك فيها وفقا للأعراف والقواعد المصرفية المعمول بها(٢).

وأكد المحافظ أن الودائع والحسابات الجارية بالجنيه المصرى فى مختلف البنوك حرة تماما ولا قيود للسحب أو الإيداع منها، وان حرية الإيداع والسحب على الودائع بالنقد الأجنبى مكفولة تماما ومتروك تحديد حدودها لكل بنك مع العميل وفقا لظروف البنك

من (١) الى (٢) نجلاء ذكرى، محافظ البنك المركزى فى مؤتمر صحفى، "لا قيود على الإيداع أو السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلى و الأجنبي، تدابير للتحويل الفورى لمن يرغب من المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

واحتياجات العميل، وأكد المحافظ أن هناك تنسيقا تاما بين البنك المركزى والجهاز المصرفى المصرى والمصرف العربى الدولى وان المصرف له ضوابط تتفق تماما والضوابط المطبقة فى البنوك العالمية والمحلية(١).

إن القواعد المصرفية للسحب نقدا تطبق فى البنوك العالمية وهناك حدود للسحب نقدا وأى بنك ستذهب له الودائع من النقد الأجنبي سيطبق ذات القواعد لأنها أعراف مصرفية عالمية فهناك حدود لا يتجاوزها كل بنك فى قدر البنكنوت الذى يستطيع أن يضعه فى خزانته ليكون تحت طلب العملاء حيث إن الاحتفاظ بنقد سائل فى خزائن البنوك له تكلفة لابد من احتسابها جيدا وانه فى حالة الزيادة عن هذه الحدود يتم تلبية طلب العميل بوسائل مصرفية أخرى مثل التحويلات أو الشيكات السياحية أو غيرها من البدائل ومن ثم فهناك ضرورة لتوعية المجتمع المصرى وتأهيله للتحول من مجتمع بنكنوت إلى مجتمع يجيد التعامل بوسائل الدفع الأخرى من كروت بلاستيكية وشيكات سياحية ومصرفية وغيرها(٢).

إن ضبط تعامل البنوك فى البنكنوت من النقد الأجنبي لا يمس حرية وحق حيازة النقد الأجنبي ولا توجد مشكلة عملية داخل

من (١) الى (٢) نجلاء ذكرى، محافظ البنك المركزى فى مؤتمر صحفى، "لا قيود على الإيداع او السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلى و الأجنبي، تدابير للتحويل الفورى لمن يرغب من المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

البنوك بتطبيق هذه الحدود إلا أنه وحتى لا يساء استخدامها ترك للبنوك تحديدها مع العملاء انه لا توجد قيود زمنية للسحب من الودائع بالنقد الأجنبى[1].

وأكد محافظ البنك المركزى أن شركات الصرافة جزء من سوق الصرف ودورها مهم ولا يوجد أى اتجاهات ضد شركات الصرافة فهى تؤدى دورها فى الاقتصاد القومى وفق القواعد واللوائح التنفيذية المحددة لها ووجودها واستمرارها دليل قوى على حرية السوق ولم يحدث أى تدخل فيما تحدده من أسعار، وأضاف انه فى الفترة الأخيرة لوحظ تصاعدا فى أسعار البيع المعلنة من جانب شركات الصرافة وبمراجعة البيانات الخاصة بمعاملاتها لوحظ عدم وجود تعامل فعلى بهذه الأسعار بل كانت معظم المعاملات بأقل من السعر المعلن وتم إرسال هذه المعلومات لمن بيده الاختصاص، وقال إن حجم التعامل لهذه الشركات فى انخفاض مستمر ويتم استخدام المضاربة على السعر لزيادة المعاملات وهذا أسلوب خاطىء لا يؤدى إلى زيادة المعاملات بل يقللها، وقال إن هذا لم يحدث عام ١٩٩٧ الذى شهد تراجعا فى الموارد من النقد الأجنبي بسبب مشكلات السياحة وأسعار البترول وغيرها فكيف يحدث اليوم؟ والمؤشرات الاقتصادية بكاملها تؤكد أن هناك تحسنا

---

(١) نجلاء ذكرى، محافظ البنك المركزى فى مؤتمر صحفى، "لا قيود على الإيداع أو السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلى و الأجنبي، تدابير للتحويل الفورى لمن يرغب من المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

اقتصاديا ملموسا فى جميع المجالات حيث زادت التدفقات من الصادرات بنحو ٨٦٠ مليون دولار منها ٣٦٠ مليون دولار من الصادرات البترولية كما أن هناك تدفقات من البترول والسياحة وانخفاضا ملموسا فى العجز فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات والتحسن فى الميزان التجارى فاق العجز فى ميزان الخدمات وقال إن التحويلات الرسمية انخفضت من ١٠٩٦ مليار دولار إلى ٩٦٠ مليون دولار والتحويلات الخاصة انخفضت بنسبة طفيفة غير مؤثرة بواقع ٠,٦٪ من ٣,٧٧٢ مليار دولار إلى ٣,٧٤٤٧ مليار دولار كما انخفض الدين الخارجى نتيجة للسداد ليصل إلى ٢٦ مليارا و٧٥٦ مليون دولار وكل هذه المؤشرات الإيجابية تعكس تحسن الأوضاع والموارد ولا يوجد مبرر لما يحدث فى سوق الصرف الأجنبي سوى المضاربة وأعلن المحافظ أن سعر الصرف المطبق فى البنوك سعر واقعى وان هناك اجتماعات دورية بالبنك المركزى ورؤساء البنوك للمتابعة المستمرة وأكد أن البنك المركزى يتمتع بالاستقلالية الكاملة وهناك تنسيق قوى داخل المجموعة الاقتصادية والحكومة مع البنك المركزى للعمل المشترك لمصلحة الاقتصاد القومى وان كل القرارات تأتى بعد التشاور والتنسيق المشترك ودراسة تأثيرها على السوق[١].

---

(١) نجلاء ذكرى، محافظ البنك المركزى فى مؤتمر صحفى، "لا قيود على الإيداع أو السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلى و الأجنبي، تدابير للتحويل الفورى لمن يرغب من المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

(ثالثا) : أزمة سوق الاوراق المالية[1] :

١- بواعث الازمة :

١٠١ – محدودية فرصة اصدار الشركات لسندات :

هناك راي يقول بان إنشاء سوق للسندات ليس ضرورة مبررين ذلك بان الاخذ به يأخذنا بعيدا عن الهدف، حيث نشغل أنفسنا بإظهار السوق فى صورة لا تعكس حقيقتها نقصد بذلك التفكير فى إنشاء سوق للسندات، اذ إن فى ذلك قدرا كبيرا من المظهرية فعلى الرغم من موافقة البعض على انشاء سوق للسندات، الا ان الواقعية تفرض علينا ادراك إن قرارات التمويل محكومة بعوامل ثقافية وملابسات تشريعية، إضافة إلى طبيعة التنظيم الهيكلى لشركات قطاع الأعمال كما يلاحظ ان سوق السندات فى الولايات المتحدة سوق نشيطة نسبيا بينما أسواق السندات فى أوروبا وجنوب شرق أسيا لا تتسم بذلك القدر من النشاط.

انها الظروف البيئية التى تحكم القرار فى هذا الشأن، فكلما زادت نسبة الشركات المغلقة ضاقت فرصة سوق السندات، وكلما انخفضت القدرة التنافسية لشركات قطاع الأعمال فى ظل اقتصاد مفتوح أصبحت قدرتها على إصدار سندات محدودة بسبب مخاطر

---

(١) "بصراحة البورصة المصرية المشكلات والحلول، مطلوب المزيد من الحصانة لرئيس هيئة سوق المال لمواجهة إختلال التوازن فى القوى، التقسيم الحالى لجداول القيد يتيح حصول العديد من الشركات على إعفاءات ضريبية دون وجه حق"، جريدة الاهرام اليومية، ١٩ اغسطس ٢٠٠٠، ص ٢٣.

عدم القدرة على خدمة الدين، وكلما كان للبنوك التجارية تاريخ طويل فى التعامل مع شركات قطاع الأعمال، زاد ميلها للقروض المباشرة المتمثلة فى السندات، كذلك كلما صغر حجم الشركات وانخفض متوسط حقوق الملكية فيها قلت فرصتها فى إصدار سندات، وفى مصر متوسط رأس المال السوقي للأسهم المقيدة فى حدود ٣٠ مليون دولار يقابلها ٢٥٠ مليون دولار فى المغرب، ٦٨ مليون دولار فى تونس، ناهيك عن المملكة العربية السعودية والكويت، حتى لبنان حيث بلغ متوسط رأس المال السوقى اكثر من ٣٠٠ مليون دولار.

ان الظروف البيئية فى السوق المصرية، ستجعل سوق السندات فى مجملها الان ومستقبلا سوقا للسندات الحكومية فى الأساس شأنها فى ذلك شأن معظم الدول الأوروبية وجنوب شرق أسيا، أما فرصة إصدار سندات شركات فسوف تكون موجودة ولكنها تظل محدودة.

٢٠١ - الإعفاءات الضريبية للشركات المقيدة التى لا تطرح اسهما للاكتتاب العام إهدار للموارد:

ان التقسيم الحالي لجداول القيد يتيح حصول العديد من الشركات على اعفاءات ضريبية دون وجه حق فقد كان هناك جدولان للقيد جدول (أ) وجدول (ب ـ ١) والآن يوجد جدول (ب ـ٢) يتضمن شركات لا تتوافر فيها شروط جدول (أ) أو جدول (ب ـ١) وهنا يثور التساؤل عن مغزى الجدول الأخير هل هو لإتاحة الفرصة لتلك

الشركات للاستفادة بالإعفاءات الضريبية المقررة للشركات المقيدة؟ هل يستهدف تضخيم رأس المال السوقى؟

ورغم أن ذلك يلقى بظلاله على مؤشرات أخرى لاداء السوق مثل معدل الدوران ومتوسط رأس المال السوقى، فلا يعتقد أن هدفه حماية ملاك تلك الشركات لان ظروف ملاكها وظروف الشركات ذاتها تجعل هدف الحماية غير ذى موضوع، ثم ماذا تقدم تلك الشركات للسوق؟ ان ما يشاهد يؤكد أن شروط القيد غير ملائمة وتحتاج إلى إعادة نظر.

٣٠١- الخلط بين مهام ادارة البورصة ومهام الهيئة العامة لسوق المال :

ومن بين المشكلات التى تترك أثرها على أداء البورصة هى الخلط بين مهام إدارة البورصة ومهام الهيئة العامة لسوق المال، إدارة البورصة هى المسئولة عن تسيير نشاطها، أما الهيئة العامة لسوق المال فدورها ينحصر فى وضع القواعد العامة المنظمة لعمل البورصة وشركات الأوراق المالية. وقد بدأت البورصة فى اخذ دورها اخيرا ومع هذا ما زالت هناك أمور خارجة عن نطاق قدرة إدارة البورصة فالمادة ٢٢ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تعطى رئيس الهيئة الحق فى تقرير حد أدنى وحد أقصى للتغيرات اليومية فى أسعار الأسهم على الرغم ان هذا حق أصيل لإدارة البورصة، والفقرة الرابعة من المادة ٤٣ من القانون تعطى الهيئة حق مراقبة التعامل فى السوق للتأكد من عدم وجود غش أو نصب أو احتيال أو مضاربة وهمية وهذا أيضا حق أصيل لإدارة البورصة، بل ان بناء

المؤشر الجديد والمشاركة فى البورصة العربية القابضة حق أصيل لإدارة البورصة.

فكل ما يمس أداء البورصة هو من مسئولية إدارتها، وبالنسبة لمسائل معينة كالدخول فى اتفاقات مع بورصات أخرى فينبغى اعتماد الاتفاق من الهيئة العامة لسوق المال، على أن يكون ذلك فى حدود التأكد من أن الاتفاق لا يضر بالسوق المحلية أو المستثمرين فيها أما خلاف ذلك فلا.

إن وضع حد فاصل للأدوار مسألة هامة منعا للتضارب بين اختصاصات الجهتين حتى لا تتسبب فى المزيد من فقدان الثقة فى البورصة فها هو رئيس البورصة يشير قبيل سفره لحضور اجتماع فى سوق "نازداك" إلى مجرد تعاون بين البورصات العربية بينما يحدثنا رئيس الهيئة العامة لسوق المال عن مرحلة متقدمة هى البورصة القابضة المقترحة وقد حاول رئيس البورصة بلباقة ودبلوماسية المواءمة بين وجهة نظر البورصة ووجهة نظر الهيئة.

٤٠١- عدم توافر الامان الوظيفي لرؤساء هيئات سوق المال بالدول النامية :

فى دراسة لصندوق النقد الدولى انتهى فيها إلى وجود معاناة لدى رؤساء هيئات سوق المال فى الدول النامية ومصدر المعاناة إن رؤساء تلك الهيئات هم من الموظفين العموميين الذين لا يتوافر لهم الأمان الوظيفى، فقد يكون من بين رؤساء الشركات المقيدة أو شركات السمسرة أو غيرها من شركات الأوراق المالية من هو فى

مركز اجتماعى أو سياسى متميز يجعل من الصعب على الهيئة تنفيذ ما تضعه من قواعد وما تتخذه من قرارات بالحسم المطلوب بل وقد يدفعها عدم توازن القوى لان تضع من البداية قواعد تقلل من فرصة معارضتها من قبل أطراف معينة رغم إن تلك القواعد ليست على المستوى المطلوب، ومن ثم فالهيئة العامة لسوق المال فى حاجة إلى دعم كبير لتقوية مركزها، وبالتحديد مركز رئيسها وما لم يحدث هذا فسوف يصعب عليها أن تتحمل مسئولياتها تجاه تنظيم السوق وشركات الأوراق المالية هذه حقيقة أكدها صندوق النقد الدولى.

٥٠١- اختلال موازين القوى بين هيئة سوق المال وشركات الاوراق المالية :

يثور تساؤل هل الخلل فى توازن القوى هو المبرر لقبول قيد الشركات المغلقة فى البورصة؟ خاصة إن ذلك مصحوب ضياع حصيلة ضريبية على الحكومة فى شكل إعفاءات ضريبية لا مبرر أن تحصل عليها تلك الشركات؟ هل البورصة هى التى تستجدى قيد الشركات بتقديمها لإعفاءات ضريبية أم ينبغى أن تدفع الشركات للبورصة لكى تتاح لها فرصة القيد؟ تساؤل أخر هل اختلال التوازن فى القوى هو الذى يفسر واقعة شهيرة لإحدى الشركات المقيدة التى باع أحد كبار المساهمين فيها حصة كبيرة من ملكيته فيها قبيل نشر قوائمها المالية ربع السنوية التى اتضح منها فيما بعد تدنى مستوى الأداء، مما كان له أثره الواضح على تعرض سعر السهم لانخفاض كبير؟

وهل يفسر واقعة أخرى لسهم شركة نشر عنها خبر فى صحيفة يومية على لسان أحد المسئولين فيها أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم، ثم اتضح بالمتابعة عدم صحة ذلك الخبر؟ وهذه ممارسات غير صحيحة من المفترض أن يعاقب عليها من يمارسها.

ففى الحالة الأولى يتمثل الاتهام فى الاستفادة بمعلومات لم تتاح لباقى المستثمرين وفى الحالة الثانية يتمثل الاتهام فى تضليل المستثمرين، أن اقل ما كان يمكن عمله هو إلغاء الصفقات التى صاحبت هذه الممارسات لكن شىء من ذلك لم يحدث والتبرير هنا هو عدم توازن القوى أولا، وميوع المسئولية ثانيا فإدارة البورصة هى التى لديها وحدة مراقبة الصفقات التى تكشف عن مثل هذه الممارسات، غير إن الفقرة الرابعة من المادة ٤٣من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تلقى بالمسئولية على الهيئة كما سبق الإشارة.

وواقعة ثالثة حدثت فى شهر يوليو ٢٠٠٠ خلال فترة الترويج لتصريف زيادة فى رأسمال شركة ما والتى لا يتاح بشأنها معلومات تذكر عن أدائها الحالى أو المستقبلى للمستثمرين الأفراد، فقد نشر بان هناك فعاليات للمؤسسات المالية الكبرى للمساهمة فى الشركة المقيدة وهذا غير مقبول فى لغة السوق ويحدث ذلك فى وقت تشير فيه المعلومات إلى تعرض الشركة المعنية لمنافسة قوية من هيئة أخرى بالمملكة الأردنية الهاشمية، كما يتوقع أن تواجه المزيد من المنافسة فى المستقبل من دول الاقتصاد الخدمى، (لبنان ودبى على وجه التحديد)، وها هى الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ لمنظمة

التجارة العالمية لفتح سوق الاتصالات فى مصر فى عام ٢٠٠٢ حيث ستنتهى الحماية المقررة لشركات التليفون المحمول، ماذا سيكون تأثير ذلك على ربحيتها؟ وعلى أسعار أسهمها؟.

٦٠١- تحريك الاسعار بسوق الاوراق المالية باستخدام التعاملات البينية بين الصناديق التى تجمعها ادارة واحدة :

والإدارة التى تجمع بين إدارة اكثر من صندوق تقوم بعمليات بينية تتم بين تلك الصناديق لتحريك الأسعار، ولابد من الرد على ذلك بالبيانات والأرقام وهنا تستطيع الهيئة العامة لسوق المال أن تطلب من صاحب الادعاء نشر ادعاءاته موثقة، وإلا فان لها أن تتخذ الإجراءات القانونية الملائمة فى مناخ ينطوى على إخلال بموازين القوى بين الهيئة وشركات الأوراق المالية ناهيك عن ادعاء آخر نشرته الصحف بان نسبة استرداد صناديق الاستثمار قد بلغت حدا يستتبع تصفية تلك الصناديق فهل هناك رد على ذلك؟

٢ - منهج معالجة ازمة سوق الاوراق المالية :

طرحت إدارة البورصة فكرة جيدة لكنها لم ترى النور بعد، إنها فكرة تقسيم السوق إلى سوقين سوق تحكمها قواعد متشددة وتتضمن الشركات التى يتسم سوق أسهمها بنشاط اقل (فكرة قريبة من تنظيم سوق "نازداك" والسوق الماليزية، وسوق كوريا الجنوبية) بحيث لا يكون فى مثل هذا التنظيم مجال للشركات المغلقة التى لا تطرح حصة من أسهمها للاكتتاب العام، وهو ما يتماشى مع طبيعة ووظيفة أسواق رأس المال من شروط للقيد تأتى

فى مقدمتها ضرورة طرح الشركة لحصة من أسهمها للاكتتاب العام إضافة إلى شرط أساسى هو حد أدنى للربح فى الثلاث سنوات السابقة للقيد وعلينا أن نراجع شروط القيد فى أسواق ناشئة أخرى مثل كوريا وماليزيا وسنغافورة والفلبين، وجدول (ب-٢) لا مثيل له فى البورصات الأخرى خاصة عندما يتعلق الأمر بالمزايا الضريبية التى تحصل عليها الشركات المقيدة.

(رابعا) مشكلة انجاز انشاء المشروعات الاستثمارية[1]:

أشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار أن هناك ٥٣١ إجراءا يتخذها المستثمر و١٦ جهة يتعامل معها لإقامة وتشغيل مشروعه الاستثمارى، كما أبان وقد أكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار لمجلس المحافظين أن فشل تجربة مكاتب خدمة المستثمرين يرجع لانعدام الأساس التشريعى والإدارى لهذه المكاتب وأشار إلى ضرورة توحيد نظم الاستثمار جهة وتشريعا لمواجهة مشكلاته للدخول فى سوق المنافسة خاصة فى ظل دخول دول عربية جديدة تتنافس فى

---

(١) رئيس الهيئة العامة للاستثمار ورؤية تشخيصية لمشكلات الاستثمار وحلولها ووضعها أمام مجلس المحافظين فى اجتماعه القادم، ٥٣١ أجراء يقوم بها المستثمر و١٦ جهة يتعامل معها لإقامة وتشغيل مشروعه الاستثمارى، فشل تجربة مكاتب خدمة المستثمرين يرجع لانعدام الأساسي التشريعى والإداري لهذه المكاتب، دخول دول عربية جديدة تتنافس فى جذب الاستثمارات الأجنبية بفرض التطوير الشامل لإدارة الاستثمار فى مصر، توحيد نظم الاستثمار جهة وتشريعا أصبح ضرورة لمواجهة مشكلاته والدخول فى سوق المنافسة، اختصاصات محددة لجهاز تنمية الاستثمار وإدارات المناطق الصناعية وإدارات خدمة المستثمرين، مقترح شامل تتقدم به هيئة الاستثمار لمجلس المحافظين لتطوير الاستثمار فى مصر من خلال إنشاء جهاز لتنميته بكل محافظة، جريدة الأهرام اليومية، ٩ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٢٣.

جذب الاستثمارات الأجنبية وبما يفرض تطوير إدارة الاستثمار فى مصر.

أشارت الهيئة العامة للاستثمار إلى أن مكاتب خدمة المستثمرين قد تحولت من خدماتهم إلى نوع من التحكم والشك فيهم وتقدمت الهيئة بمقترح شامل لمجلس المحافظين لتطوير الاستثمار فى مصر من خلال إنشاء جهاز لتنمية الاستثمار فى كل محافظة واقترحت وضع اختصاصات محددة لجهاز تنمية الاستثمار وإدارات المناطق الصناعية وإدارات خدمة المستثمرين وهى كلها إدارات جديدة أقترحت إنشاءها الهيئة العامة للاستثمار فى إطار تطوير العملية الاستثمارية فى مصر.

١- بواعث المشكلة :

١٠١- تعدد المراحل التى يمر بها المستثمر وتعدد الجهات (١٦ جهة) وتعدد الاجراءات (٥٣١ اجراءاً) :

يشير وتشخيص الهيئة لمشكلات العملية الاستثمارية فى مصر إلى أن المستثمر يسعى فى سبيل تنفيذ مراحل مشروعه إلى التردد على ١٦ وزارة لإنهاء إجراءات المشروع حيث يعطى الهيكل التشريعى الحالى فى مصر لكل جهة اختصاصا معينا يتعلق بجانب من جوانب تنفيذ المشروع فى مختلف مراحله ويمر المشروع (ابتداء من كونه فكرة فى ذهن المستثمر) بعدة مراحل متعددة على النحو التالى:

أولا تفريغ محتوى فكرة المشروع فى دراسة جدوى اقتصادية ويحتاج المستثمر فى سبيل ذلك إلى التعامل مع إحدى الجهات

الحكومية كمصدر للمعلومات أو البيانات المطلوبة لدراسة الجدوى، ثم ثانيا تأسيس المشروع ككيان قانونى ويحتاج المستثمر فى ذلك إلى التعامل مع الجهات الحكومية التالية : الهيئة العامة للاستثمار - مصلحة الشركات - الهيئة العامة لسوق المال - وزارة الداخلية "للاستعلام الأمنى" (وذلك لأغراض التأسيس حسب القانون الذى يتم تأسيس الشركة فى إطاره) كذلك يتعامل المستثمر فى هذه المرحلة مع مصلحة الشهر العقارى والسجل التجارى لتوثيق العقود وتسجيل عقد الشركة، أما المرحلة الثالثة فهى التعاقد على الأرض اللازمة للمشروع، ويحتاج المستثمر إلى التعامل مع الجهات الحكومية الآتية (حسب نوع ومكان الأرض التى يحتاج إليها والجهة المسئولة عنها): المحافظات (بالنسبة للأراضي داخل الزمام) - مكاتب خدمة المستثمرين - جهاز تنمية المنطقة - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - الهيئة العامة للتنمية السياحية - وزارة الدفاع - مصلحة الشهر العقارى (لتوثيق العقود) المجلس الأعلى للآثار (للتحقق من خلو الموقع من الآثار) - الجهاز الفنى للتحقيق العمرانى.

أما المرحلة الرابعة: فهى الحصول على التراخيص والبطاقات من الوحدات المحلية بالمحافظات (بالنسبة لرخصة البناء ورخصة التشغيل) ومأمورية الضرائب المختصة (فتح ملف ضريبى - الحصول على بطاقة ضريبية) هيئة التصنيع (السجل الصناعى) - مصلحة الرقابة الصناعية - إدارة الدفاع المدنى - وزارة الرى - وزارة السياحة - وزارة الصحة - وزارة النقل - وزارة البيئة.

أما المرحلة الخامسة: فهى الإفراج عن الالات والمعدات والأجهزة المستوردة: مصلحة الجمارك ـ مصلحة الضرائب على المبيعات ـ الهيئة العامة للاستثمار (لختم الفواتير) هيئة الرقابة على الصادرات والواردات (للفحص)، أما المرحلة السادسة فهى مرحلة التشغيل: شراء الخامات الخارجية (مصلحة الجمارك – هيئة الرقابة على الصادرات والواردات) ـ شراء الخامات المحلية (مصلحة الضرائب على المبيعات) ـ العمالة (التأمينات الاجتماعية) ـ مصلحة الضرائب العامة إلى غير ذلك من المراحل والجهات وكل من هذه الجهات تتطلب عددا من الإجراءات عن الموضوع الواحد من موضوعات التعامل بأجمالي ٥٣١ إجراءا.

وهذا العدد الضخم من الإجراءات المطلوبة لمزاولة النشاط الاستثمارى فى مصر لا يعتقد أن يوجد بهذا الكم فى أى دولة فى العالم وبصفة خاصة الدول التى تسعى لاجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر.

ومن الطبيعى أنه سينشأ بالتأكيد من هذا العدد الضخم من الإجراءات مشاكل وعقبات أمام الاستثمار ويرجع ذلك إلى تعقيد التشريع المنظم للإجراء وفكر المسئولين عن التنفيذ وفكر القيادات المسئولة فى كل جهة من الجهات التى يلجأ أو يتعامل معها المستثمر، أيضا تعدد مراحل الإجراء الواحد وما يسببه من ضياع وقت المستثمر وتكبده مشقة الانتقال والتعطيل فى اتخاذ الإجراء التالى المترتب على الإجراء الأول.

٢٠١ - تمسك الجهات بنصوص قوانينها حال دون توحيد المراحل والاجراءات والجهات طبقا لقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩:

يشير رئيس الهيئة العامة للاستثمار الى ان قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ تبنى توحيد جهة التعامل مع المستثمر (نظرا للتعددية فى الجهات التى يتعامل معها المستثمر واختلاف الإجراءات والضوابط والاشتراطات التى تضعها كل جهة لإصدار الموافقات والتراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية على النحو السابق) وتركيزها فى الهيئة العامة للاستثمار على النحو التالى: حددت المادة ٤٧ من ذلك القانون من بين اختصاصات الهيئة تخصيص الأراضي وإبرام العقود الخاصة بها للمشروعات نيابة عن الجهات المختصة وفى سبيل ذلك تلتزم هذه الجهات بموافاة الهيئة بجميع الخرائط والبيانات الخاصة بالأراضى المتاحة لاقامة المشروعات وشروط التعاقد بشأنها للحصول أيضا من الجهات المختصة بالدولة نيابة عن أصحاب المشروعات على اصدار التراخيص اللازمة وفقا للقوانين واللوائح لإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات، كما حددت المادة ٤٦ من ذلك القانون أن يكون للهيئة فروع فى مصر فى الأماكن التى يحددها رئيس الوزراء تتولى ممارسة اختصاصات الهيئة، وفى سبيل ذلك حددت اللائحة التنفيذية للقانون اختصاصات فروع الهيئة فى الآتى: تجميع البيانات عن فرص الاستثمار المتاحة وإعداد الدراسات بشأنها وطرح قوائم المشروعات المعلن عنها والمواقع والبيانات بها على المستثمرين وتلقى الطلبات المتعلقة بإقامة المشروعات والتعديلات

والتوسع فيها ومتابعة تنفيذها وإعداد تقارير المتابعة اللازمة والحصول من الجهات المختصة نيابة عن أصحاب المشروعات على جميع التراخيص والموافقات اللازمة.

وعندما بدأت الهيئة فى ممارسة الاختصاصات المنوطة بها فى خدمة المستثمرين، كما وردت بالقانون رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ ووجهت بمعوقات متعددة متمثلة فى الآتى: تشبث كل جهة باختصاصاتها وعدم الرغبة فى تفويض الهيئة فى القيام ببعض أعمالها، تمسك الجهات المختلفة بنصوص قوانينها التى تحدد سلطتها وحدها فى التصرف أو قيام صاحب الشأن نفسه بالتعامل معها وليس من خلال جهة وسيطة تنوب عنه، وعلى ذلك تعطل قيام الهيئة بتنفيذ هذه الاختصاصات بالرغم من ورودها فى القانون كما تعطل إنشاء فروع للهيئة داخل مصر، ومع ذلك فقد قامت الهيئة فى سبيل تقديم تيسيرات للمستثمرين بالإجراءات التالية:

- إنشاء مكاتب للهيئة فى بعض المحافظات، بناء على طلب هذه المحافظات فى سوهاج والمنيا وأسيوط وقنا والبحيرة والفيوم حيث أقتصر عملها على شرح الإجراءات للمستثمرين من أبناء هذه المحافظات وتلقى اخطاراتهم بإقامة المشروعات الاستثمارية لاتخاذ إجراءات اصدار الموافقة النهائية بشأنها.

- قيام الهيئة بالتنسيق مع بعض الجهات بتدعيم المكاتب التى تتولى تقديم الخدمات فى نفس مبنى الهيئة وهى مكتب الجوازات، مكتب الشهر العقارى للاستثمار، مكتب السجل التجارى مكتب

تراخيص الإقامة والعمل، كما خصصت الهيئة أحد العقارات المملوكة لها لمأمورية ضرائب الاستثمار حتى تكون بالقرب من مبنى الهيئة.

- إلغاء الحصول من الهيئة على موافقة استيرادية عن احتياجات المشروعات من الالات والمعدات والمستلزمات والاستعاضة عن ذلك بختم الفواتير التى تقدمها المشروعات بمجرد تقديمها ومنح التوصية لتقديمها للجمارك.

٣٠١- انشاء مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات دون تأهيل لمواردها البشرية فى القيام بالمناط اليهم من اعمال :

فى تقييمها لمكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات تشير هيئة الاستثمار فى هذا الصدد إلى صدور قرار السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات واستند القرار فى ديباجتة على قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وحدد القرار اختصاص هذه المكاتب بذات الاختصاصات المنوطة لهيئة الاستثمار وفروعها التى وردت فى قانون الاستثمار، وبذلك نقل القرار المذكور هذه الاختصاصات من الجهة الأصلية المختصة بحكم القانون إلى هذه المكاتب التابعة للمحافظات، وأشار القرار فى نهايته إلى أن ممارسة هذه المكاتب لاختصاصاتها لا تعنى الإخلال باختصاصات هيئة ألاستثمارات فى هذا الشأن مما يعنى ترك الحرية أمام المستثمرين فى التقدم إما لمكاتب خدمة المستثمرين أو للهيئة العامة للاستثمار كذلك فإن دور مكاتب خدمة المستثمرين لا يحل محل دور الهيئة فى أداء هذه الخدمة.

لقد مارست مكاتب خدمة المستثمرين عملها بعد صدور قرار إنشائها دون أن يكون هناك خطة أو تنظيم للعمل أو اختيار لمجموعات العمل التى ستعمل بهذه المكاتب أو تدريب العاملين لها أو التوعية بأهمية وسرعة خدمة المستثمرين أو التعريف بقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية أو عقود تأسيس الشركات وإجراءاتها وغير ذلك من النواحى التخصصية فى العملية الاستثمارية.

٤٠١- ضعف الوعي والحس الاستثماري بالمحافظات :

ووصل الأمر إلى أن بعض المحافظات كانت تصر على أن تقوم هى بتأسيس الشركات فى حين أن القوانين لا تعطى للمحافظات هذا الحق كما كان بعضها يرفض الموافقات على المشروعات التى صدرت عن هيئة الاستثمار ويطالب بإعادة عرض هذه المشروعات على جهاز تنمية المنطقة الصناعية بالمحافظات لإصدار موافقة على المشروع أو رفضه.

هذا وقد بدأت الشكوى تظهر فى عدم فعالية مكاتب خدمة المستثمرين وعدم القيام بدورها فى أداء الخدمة أو الحصول على التراخيص نيابة عن أصحاب الشأن، كما بدأت الشكوى من تدخل المحافظات فى نوعية المشروعات المقدمة ورفض بعضها بالرغم من تأسيس كياناتها القانونية فى إطار قانون الاستثمار، وعموما فقد اتصف الأداء الفعلى لمكاتب خدمة المستثمرين بالاتى: عدم التحديد الواضح لأسلوب العمل وإجراءاته، وعدم وجود الوعى أو الحس الاستثمارى لدى إدارات وأجهزة هذه المكاتب، وعدم وضع أدلة

واضحة للمستندات وخطوات وتوقيتات أداء الأعمال والتحكم فى الطلبات المقدمة من المستثمرين وادائها بذات الأسلوب البيروقراطى المتبع على الرغم من لجوء بعض المحافظات إلى الاستعانة بأساتذة الجامعات بها لوضع تصورات لاداء هذه المكاتب.

٥٠١- اصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ لم يحل مشكلة ارتباك خدمة المستثمرين :

صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ونصت الفقرة الثانية من المادة ٥ على ما يلي : " كما تتولى هذه الجهة الحصول من الجهات المعنية بالنيابة عن أصحاب الشركات والمنشأت على جميع التراخيص اللازمة لإنشائها وإدارتها وتشغيلها "، وحددت الفقرة الثانية من المادة "٢٢" من اللائحة التنفيذية للقانون الجهة الإدارية المختصة حيث نصت على : " ويتولى المحافظ أو من يفوضه الحصول من الجهات المعنية بالنيابة عن أصحاب الشركات والمنشأت على جميع التراخيص اللازمة لإنشائها وإدارتها وتشغيلها ".

وفى ضوء ما جاء به القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ فإن الجهة التى أصبحت مسئولة عن خدمة المستثمرين والحصول على جميع التراخيص اللازمة أصبحت هى المحافظ أو من يفوضه وتبعا لذلك ارتبكت وضاعت مسئولية خدمة المستثمرين بين القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ (والذى حدد المحافظ أو من يفوضه كمسئول عن خدمة

المستثمرين) وبين قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء مكاتب خدمة المستثمرين الذى مازال ساريا حتى الآن، وفى أبريل ٢٠٠٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٠ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون ٨ لسنة ١٩٩٨ بحيث أصبحت على النحو التالى:

- عند تطبيق أحكام المادة (٥) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار يكون المحافظ الجهة الإدارية المختصة بتخصيص وإبرام عقود الأراضي المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الكائنة فى نطاق المحافظة واللازمة للشركات والمنشآت وذلك طبقا للقواعد والشروط المنظمة لذلك.

- إلى أن يتم تسليم المجتمع العمرانى الجديد إلى الإدارة المحلية طبقا لحكم المادة (٥٠) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ (فى شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة) تكون هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة هى جهة الإدارة المختصة بتخصيص وإبرام عقود الأراضي الداخلة فى نطاق المجتمعات الجديدة طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه.

وبموجب هذا التعديل حذفت الفقرة التى كانت تجعل المحافظ أو من يفوضه هو الجهة الإدارية المسئولة عن خدمة المستثمرين ونصها كالتالى " يتولى المحافظ أو من يفوضه الحصول من الجهات المعنية بالنيابة عن أصحاب الشركات والمنشآت على جميع التراخيص اللازمة لإنشائها وإدارتها وتشغيلها "، حيث أصبحت لا

توجد جهة إدارية محددة تتولى خدمة المستثمرين بالرغم من أن الفقرة الثانية من المادة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ أشارت إلى أن اللائحة التنفيذية للقانون ستحدد مسمى هذه الجهة.

٢- جهود التطوير و سلبيات أداء العمليات الاستثمارية:

تشير هيئة الاستثمار إلى ضرورة العمل على تعظيم تدفق الاستثمارات الأجنبية لمصر كهدف قومى حيث تزداد حاجة مصر إلى تعظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر خاصة مع نقص حجم الاستثمارات العامة فى المشروعات الإنتاجية والخدمية وتزايد نصيب الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي فى تحقيق أهداف خطة التنمية فى ظل التوجه القومى لاقتصاديات السوق، فهناك أهمية لضرورة العمل على تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار إذ من المنطقى المطالبة بالعمل بمعدلات متسارعة لتهيئة مناخ الاستثمار الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي بينما هناك حاجة لتوحيد إدارة العملية الاستثمارية كأحد عناصر جذب الاستثمار حيث تواجه إدارة العملية الاستثمارية فى مصر عقبات ومشاكل كثيرة فضلا عن الازدواجية وعدم التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالنشاط الاستثمارى من جهة وبين التشريعات المنظمة للاستثمار أو المتصلة به من جهة أخرى، ويشير الواقع العملى إلى الظواهر التالية المؤثرة فى تدهور إدارة العملية الاستثمارية وحاجتها إلى التوحيد:

- تعدد الجهات ذات العلاقة بالنشاط الاستثمارى بما يفرض على المستثمر التردد على اكثر من ١٦ وزارة (بجهاتها المختلفة التابعة لها) لإنهاء إجراءات إنشاء وإدارة وتشغيل المشروع الاستثمارى.

- اختلاف الأهداف والسياسات بين هذه الجهات وما ينتهى إليه ذلك من اختلاف حول تيسير أو تعقيد الإجراءات وتضارب الآراء حولها.

- انعدام الرغبة فى الاتصال بين هذه الجهات لحل مشاكل الاستثمار أو التشاور مع بعضها البعض قبل استصدار ما ترغب استصداره من تشريعات.

- تعدد التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار بما يفرض على المستثمر ما يزيد عن ٥٣١ إجراءا تفرضه هذه التشريعات ما بين قانون ولائحة تنفيذية وقرارات ومنشورات.

- تعارض هذه التشريعات حيث تم استصدارها من اكثر من جهة (اكثر من ١٦ وزارة) دون التشاور بين هذه الجهات لاستصدار هذه التشريعات.

وعلى الرغم من بدء محاولات التطوير منذ عام ١٩٨٩ بإصدار القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذى حدد للهيئة اختصاصين كمحاولة للتطوير المنشود هما: تخصيص الأراضي وإبرام العقود الخاصة بها اللازمة للمشروعات بالنيابة عن الجهات المختصة وفى

سبيل ذلك تلتزم هذه الجهات بموافاة الهيئة بجميع الخرائط والبيانات الخاصة بالأراضي المتاحة لديها لاقامة المشروعات وبشروط وقواعد التعاقد فى شأنها، والحصول من الجهات المختصة بالدولة بالنيابة عن أصحاب المشروعات على جميع التراخيص اللازمة وفقا للقوانين واللوائح لإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات وللهيئة فى سبيل ذلك أن تنشىء لديها مكاتب تمثل كل الجهات المختصة بمنح تلك التراخيص.

وبالنظر لهذين النصين القانونيين يتبين انهما اسندا للهيئة سلطة التخصيص والتعاقد على الأراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية أيا كان الموقع والجهة المالكة ونوعية المشروع وسلطة إصدار التراخيص والموافقات والتأشيرات والتصاريح اللازمة لإنشاء وإدارة وتشغيل المشروع أيا كان الموقع والجهة المختصة ونوع المشروع وبالرغم من أن هذين الاختصاصين صدرا بأداة تشريعية هى القانون إلا أن الجهات المعنية ذات العلاقة بالاستثمار لم تلتزم بتنفيذ هذه النصوص القانونية منذ تاريخ صدور القانون فى عام ١٩٨٩ كما لم تصدر توجيهات لهذه الجهات بالالتزام بتنفيذ القانون، وأكثر من ذلك وفى ظل فترة سريان النصوص القانونية المشار إليها لم تكتف الجهات المعنية بتعطيل النصوص القانونية المنظمة لاختصاصات الهيئة بل وصل الأمر بعد صدور قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٩٦ (بشأن ما يسمى بمكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات) أن تم بموجبه نقل الاختصاصين المشار إليهما بالإضافة إلى عدد آخر من

الاختصاصات إلى هذه المكاتب الا أن اصدار القانون المذكور لم تصاحبه دراسة تشريعية أو إدارية لمنح الصلاحية اللازمة لهذه المكاتب مما ترتب عليه فشل تجربة مكاتب خدمة المستثمرين لانعدام الأساس التشريعى والإداري لهذه المكاتب، وقد كشف الواقع العملى من خلال عمل هذه المكاتب النتائج التالية: شغل هذه المكاتب بعمالة زائدة فى بعض المحافظات أو بأفراد مطلوب التخلص منهم أو نقلهم من إداراتهم، عدم الاختيار السليم لقيادات هذه المكاتب فى بعض المحافظات، عدم صلاحية العاملين أو القيادات للتشغيل أو الإدارة، عدم تدريب العاملين أو وضع أى خطة للتدريب، عدم تحديد الاختصاصات وأسلوب عمل هذه المكاتب، عدم وجود هيكل تنظيمى معتمد أو رؤية للوظائف التى يتطلبها العمل، عدم وجود أماكن أو أدوات عمل مناسبة، الفهم الخاطىء لطبيعة العمل والتحول من خدمة المستثمرين إلى نوع من التحكم والشك.

واستمرارا للاتجاه السابق وعلى عكس التوجه المعلن لتطوير مناخ الاستثمار فى مصر تشكلت لجنة صياغة مشروع قانون للاستثمار ليحل محل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ وصدر بالفعل القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الذى استهدف فى المقام الأول تقديم الخدمات للمستثمرين وحل ما يواجههم من مشاكل وإنشاء جهة إدارية أخرى تتولى تخصيص الأراضى وتقديم الخدمات للمستثمرين والحصول نيابة عنهم على الموافقات والتراخيص وهذه الجهة نص القانون على أنها المحافظ أو من يفوضه.

٣- آليات حل مشكلة انجاز العمليات الاستثمارية :

١٠٣ - توحيد اجراءات انشاء المشروع الاستثماري جهة وتشريعا :

وترى هيئة الاستثمار أن الحل الأمثل لذلك هو توحيد نظم الاستثمار جهة وتشريعا، مادامت أن المشاكل والعقبات أمام المستثمر نشأت أصلا بموجب التشريعات المنظمة لعمل هذه الجهات الحكومية واختصاصاتها دون مراعاة لوحدة الإجراءات اللازمة لانشاء المشروع الاستثمارى اذ من الضرورى النظر إلى موضوع الاستثمار نظرة أخرى تحقق مصلحة المستثمر من ناحية، والمصلحة القومية من ناحية أخرى بحيث يسهم توحيد النشاط الاستثمارى جهة وتشريعا فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو الهدف المطلوب للدولة.

٢٠٣- تطوير أداء مكاتب خدمة المستثمرين :

فى عام ١٩٩٧ وتنفيذا لتوجيهات السيد / رئيس الجمهورية بشأن التيسير على المستثمرين والتحرك لتنمية الاستثمار فى المحافظات برزت فكرة تطوير أداء مكاتب خدمة المستثمرين بحيث يكون لهذه المكاتب جميع الصلاحيات اللازمة للبت فى الموضوعات المعروضة عليها فيما يتعلق بإقامة وتشغيل المشروعات الاستثمارية ودون الرجوع إلى جهات ذات علاقة، وتولى دراسة فكرة التطوير لجنة شكلت لهذا الغرض بمركز إعداد القادة الإداريين وتضمنت فكرة التطوير آنذاك نقل اختصاصات الجهات والهيئات والمصالح

التى لها علاقة بالمستثمرين لممثلى الجهات المشار إليها فى هذه المكاتب من خلال تفويضهم فى ممارسة هذه الاختصاصات وبحيث يكون لهؤلاء الممثلين سلطة البت فى الموضوعات المعروضة عليهم دون الرجوع إلى جهاتهم الأصلية، مع توحيد جهات التعامل مع المستثمرين على مستوى المحافظة فى جهة واحدة وهى مكتب خدمة المستثمرين، بالاضافة الى اختيار مكان عمل مناسب وتخطيطه من الداخل بشكل يسمح بتدفق وانسياب الخدمة مع تجهيزه بالمعدات والاثاثات المكتبية اللازمة لاداء العمل بمستوى متناسب من الكفاءة، ونظرا لصعوبة تنفيذ فكرة التطوير خاصة فيما يتعلق بنقل اختصاصات الوزارات والهيئات والمصالح إلى مكاتب خدمة المستثمرين واحتياج ذلك لصدور تشريعات بالنقل فضلا عن احتياج التطوير إلى ميزانية لتدبير احتياجات إقامة هذه المكاتب فقد توقف البت فى موضوع التطوير لحين صدور قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.

٣٠٣- ادارة انشاء المشروعات الاستثمارية فى مصر عامة وبالمحافظات خاصة بمفاهيم وحدة الادارة ووحدة التشريع ووحدة جهة اصدار الموافقات ووحدة جهة اصدار التراخيص :

دخول دول عربية مجاورة كمنافس جديد فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاضافة إلى المنافسة القائمة بالفعل على المستوى العالمى يحتم ضرورة تطوير ادارة العملية الاستثمارية، فقد دخلت المملكة العربية السعودية فى عام ٢٠٠٠ كمنافس جديد

لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإصدارها قانون نظام الاستثمار الأجنبي فى المملكة العربية السعودية ووحد قانون الاستثمار السعودى إدارة العملية الاستثمارية فى السعودية جهة وتشريعا فى قانون واحد هو قانون نظام الاستثمار الأجنبي وجهة واحدة هى الهيئة العامة للاستثمار وجعل قانون الاستثمار السعودى الهيئة العامة للاستثمار هى الجهة المشرفة على تنفيذ القانون الجديد ومن بين اختصاصاتها البت فى طلبات الاستثمار وإلغائها، ونص القانون السعودى على إنشاء مركز خدمة بالهيئة العامة للاستثمار مهمته تسهيل تقديم الخدمات للمستثمرين يضم ممثلين متفرغين لجميع الدوائر الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار مثل: وزارة الداخلية- المديرية العامة للجوازات- الإدارة العامة لشئون الاستقدام- والخارجية والتجارة والصناعة والكهرباء والمالية والاقتصاد الوطنى- مصلحة الزكاة والدخل - صندوق التنمية الصناعية السعودى - والزراعة والمياه والعمل والشئون الاجتماعية - ومكتب العمل والعمال والبترول والثروة المعدنية.

ويعمل المركز تحت إشراف محافظ الهيئة بما يضمن توحيد جهة استقبال الطلبات والبت فيها وسرعة انتهاء المعاملات وإصدار التراخيص والموافقات والتأشيرات وتصاريح الإقامة اللازمة لمزاولة النشاط، ويتبين من ذلك حرص المشرع السعودى على ضمان نجاح العملية الاستثمارية بوحدة الإدارة ووحدة التشريع ووحدة إصدار التراخيص والموافقات والتأشيرات وتصاريح الإقامة.

٤٠٣ - تطوير ادارة الاستثمار طبقا لرؤية الهيئة العامة للاستثمار:

وفى ضوء التقييم الموضوعى السابق للممارسات التشريعية والإدارية التى تمس المناخ الاستثمارى فى مصر فان الهيئة ترى فى ظل فشل تجربة ما يسمى بمكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات و أن المناداة بتطوير مكاتب الاستثمار آمر يمثل استمرارا للاتجاه الذى ساد خلال الفترة الماضية من تفتيت فى إدارة العملية الاستثمارية جهة وتشريعا، فإن الهيئة ترى أن ما ينبغى تطويره هو إدارة الاستثمار وليس مكاتب خدمة المستثمرين وفى ضوء ما تقدم تعرض الهيئة رؤيتها فى تطوير إدارة الاستثمار على النحو التالى: وضع خطة استكمال المناطق الصناعية ويشمل ذلك إنشاء المناطق فى المحافظات التى لم يتم إنشاء مناطق فيها مع استكمال البنية الأساسية والمرافق فى المناطق التى تحتاج إلى ذلك، ووضع خطة للاستثمار فى المحافظات ويشمل ذلك تجديد الصناعات التى يتم الترويج لاقامتها فى المناطق أو خارجها وتحديد فرص الاستثمار المتاحة فى المحافظة لترويج الاستثمار بها، ووضع إجراءات محددة وموحدة للتعامل مع المستثمرين وتحديد الخدمات والموافقات والتراخيص اللازمة لهم ووضع دليل موحد للإجراءات وتحديد المستندات التى يلزم تقديمها والمسئول عن استخراج هذه الموافقات والتراخيص وتحديد المدة الزمنية لانجازها.

(خامسا) مشكلة أسعار منتجات الغزل والنسيج[1]:

١- المشكلة :

شهدت السوق المصرية خلال فترة سابقة حربا للاسعار، كان بعض المنتجين أحيانا يضطرون من خلالها إلى بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة جدا وعلى فترات تقسيط طويلة مما كان يترتب عليه أحيانا تحقيق خسائر، وبالتالى تحملت الشركات المنتجة أعباء كبيرة فى هذا المجال أثرت فى العديد من الأحيان على اقتصادياتها ونتائج أعمالها بصورة سلبية. فى حين انه فى فترات سابقة كانت التخفيضات فى قيمة الغزل تصل إلى ١٥٪ أو ٢٠٪ من سعر الغزل كما كان يتم السداد على مدد طويلة تصل إلى سنة.

وبالتالى كانت الشركة المنتجة فى هذه الحالة تتحمل عبئا إضافيا يماثل قيمة الفائدة المستحقة على مبيعاتها التى ستحصل على قيمتها بالكامل خلال سنة، وتصل الفائدة إلى ما يتراوح بين ١٣٪ و١٤٪ تقريبا وذلك يعنى أن كثير من هذه الشركات (التى تبيع بهذا الأسلوب) تكون محصلة أعمالها تحقيق خسارة.

---

(١) احمد العطار، "إجراءات حاسمة لوقف حرب الأسعار فى سوق الغزل والنسيج، الاتفاق على قواعد محددة للتسويق تراعى مصالح المنتجين والمشترين من المصانع والتجار، ٧٪ حد اقصى لتخفيضات الغزل ومتوسطات سعرية للأقمشة وفترة ائتمان تتراوح بين ٣ و٥ اشهر طبقا لنوعية المنتجات"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

وأدى ذلك أيضا إلى استنزاف جزء كبير من راس المال العامل لهذه الشركات بحيث تصبح غير قادرة على شراء مستلزمات لانتاج القطن وسداد قيمة أجور العاملين.

وكان يتم بيع هذه الأقمشة بتخفيضات تصل إلى ٢٠٪ وكانت فترة الائتمان تصل إلى سنة مما كان يؤدى فى أحيان كثيرة إلى تحقيق خسائر من البيع بهذا الأسلوب.

٢- آليات العلاج :

تم إعداد ضوابط لتسويق منتجات الغزل والنسيج فى السوق المحلية وتشمل إعداد قواعد محددة لقيام الشركات المنتجة ببيع هذه المنتجات بحيث يشمل ذلك تحديد متوسطات للحد الاقصى للتخفيضات السعرية ومدد الائتمان التى تقدم لسداد قيمة هذه المنتجات.

و في هذا الإطار تم خلال الفترة القريبة الماضية عقد اجتماع موسع شهده عدد كبير من رؤساء شركات قطاع الأعمال العام والخاص والمشترك المنتجة للغزل حيث تم الاتفاق على أن يكون الحد الاقصى للتخفيضات ٧٪ وفترة الائتمان اللازمة لسداد قيمة الغزل لا تزيد على ٥ اشهر.

كما تم أيضا عقد اجتماع أخر شهده عدد كبير من رؤساء شركات النسيج فى قطاعات الأعمال العام والخاص والمشترك حيث تم الاتفاق على ضوابط لبيع الأقمشة فى السوق المحلية

وتشمل تحديد متوسطات سعرية لنوعيات الأقمشة التى تباع فى السوق المصرية بحيث لا تزيد فترة الائتمان لسداد قيمتها على ثلاثة اشهر.

ان الاتفاق على هذه الضوابط سيكون له أثارا إيجابية عديدة حيث سيؤدى إلى أن يكون هناك حدود للتخفيضات وفترات السداد بحيث لا يؤدى ذلك إلى تحقيق خسائر وذلك نتيجة البيع بأقل من التكلفة، وبالتالى فان الالتزام بالقواعد الجديدة سيتيح أن تكون عمليات البيع لهذه المنتجات اقتصادية أى ستحقق هامش ربح حتى لو كان محدودا، كما ستؤدى أيضا إلى زيادة اهتمام الشركات المنتجة بعنصر الجودة باعتباره عنصرا أساسيا لتشجيع التسويق والمنافسة مع المنتجات المثيلة الأخرى، كما انه كلما ازدادت الجودة فانه ستزداد بالتالى فرصة الشركة المنتجة لبيع هذه المنتجات بسعر أعلى بحيث يتم سداد قيمتها فى اقل وقت ممكن.

و لهذه الضوابط آثارا إيجابية أيضا على المصانع والتجار والاخرين الذين سيشترون هذه المنتجات حيث سيتمكنون من التأكد أنهم حصلوا على هذه المنتجات بأسعار مناسبة، ففى فترات سابقة فانهم مهما حصلوا على تخفيضات فكانوا يترددون فى الشراء ويبحثون عن منتجات آخرى أملا فى الحصول على تخفيضات اكثر وخشية من أن يحصل منافسوهم من المصانع والتجار الاخرين على أسعار اقل.

(سادسا) درء المشاكل التموينية أولا بأول :

١- حماية المستهلك [١]:

سيعقد المجلس الدائم لحماية المستهلك أول اجتماع له بعد تشكيله الجديد، ويشارك فيه كل الجمعيات الأهلية لحماية المستهلك وممثلى الوزارات المعنية بحماية المستهلك.

وبالنسبة لقانون الغش التجارى فإنه سيتم تعديل اللائحة التنفيذية الخاصة به وتشمل تحديد المسئولية الخاصة بالمنتج والتاجر والمستهلك ونقل العينة الخاصة بالتحليل واثبات أخطار التاجر بموعد تحليل العينة.

٢- الخبز [٢]:

وعن الكتاب الدورى الذى أصدرته وزارة التموين والتجارة الداخلية بشان مخالفات المخابز فإنه يشمل نقص الوزن للرغيف المدعم لان الهدف بالدرجة الأولى هو وصول الدعم لمستحقيه حيث تدعم الدولة الدقيق بنسبة ٨٢٪ استخراج وبنسبة ٥٠٪ من سعره لمصلحة المستهلك، وقد تم الانتهاء من كراسة المواصفات الخاصة بإنشاء خمسين صومعة جديدة لتخزين الحبوب ولتقليل الفاقد فيها بسبب الشون الترابية الموجودة فى العراء، وسيؤخذ فى الاعتبار أن تكون هذه الصوامع الجديدة على احدث مستوى تكنولوجي، كما

---

(١) و(٢) حسن عبد المنعم، على داود، وزير التموين فى دمياط: مجلس أعلى للسكر يضم وزارات الصناعة والتموين وقطاع الأعمال، لا مساس بسعر رغيف الخبز المدعم وإنشاء ٥ صوامع جديدة للحبوب،جريدة الأهرام اليومية، ١٧سبتمبر٢٠٠٠،ص ١٤.

تقضى الخطة أيضا بتطوير الصوامع الحالية للحفاظ على مستوى الحبوب لامكان بقائها مددا أطول لزيادة المخزون الاستراتيجى منها تحسبا لآية تقلبات فى الأسواق العالمية.

وتم الاتفاق بين وزارة التموين والتجارة الداخلية و وزارتى الإنتاج الحربى وقطاع الأعمال على أن تشمل عمليات تطوير المطاحن التركيز على المكونات المحلية من صناعة وزارة الإنتاج الحربى بحيث يجرى التطوير بصناعة وأيد مصرية.وسيتم الاتفاق قريبا على الخطوات التنفيذية لعمليات التطوير المطلوبة.

٣- السكر :

قرر السيد / رئيس مجلس الوزراء تشكيل مجلس أعلى للسكر يضم وزارات الصناعة والتموين وقطاع الأعمال مع الاستعانة بوزارة المالية لوضع السياسة العامة للسكر بحيث يكون هذا المجلس هو المسئول عن جميع شئون السكر فيما يتصل بالأسعار والتسويق وزراعة قصب السكر و لجميع القضايا المتعلقة بهذه السلعة الاستراتيجية[١].

وقد تقرر زيادة الكميات المطروحة من السكر فى الأسواق من ١٥ ألف طن إلى ٦٢ ألف طن شهريا لتغطية إحتياجات المستهلكين وبأى كميات بسعر ١٣٠ قرشا للكيلو للمستهلك العادى على أن يتم

---

(١) و (٢) حسن عبد المنعم، على داود، وزير التموين فى دمياط: "مجلس أعلى للسكر يضم وزارات الصناعة والتموين وقطاع الأعمال، لا مساس بسعر رغيف الخبز المدعم وإنشاء ٥ صوامع جديدة للحبوب"، جريدة الأهرام اليومية، ١٧سبتمبر٢٠٠٠،ص ١٤.

طرحها بجميع المنافذ من جمعيات تعاونية ومحلات وجمعيات فئوية ومهنية بالإضافة إلى توفير منافذ بيع متنقلة تجوب جميع الأحياء والمناطق السكنية، بغية العمل على تحقيق الاستقرار فى سوق السكر خاصة في مجال الأسعار وأن المخزون الاستراتيجى من السكر يصل حاليا إلى نحو ٦٥٠ ألف طن وأن الإنتاج الجديد من السكر سيبدأ بعد حوالى شهر ونصف من الآن، كما تقرر توفير إحتياجات جميع المقاهى وأصحاب الاحتياجات الخاصة من مصانع الحلوى والمناحل ومصانع المنتجات الغذائية من خلال التقدم فورا إلى شركات السكر لتلبية إحتياجاتها وبآية كميات، وتطرح فى أجولة زنة ٥٠ كيلو جراما وبسعر ١٥٠ قرشا للكيلو، وحول تباين أسعار السكر فإن آليات السوق الحرة هى السارية وأن الكميات متاحة تسمح بتلبية كل الاحتياجات وقد اتخذت إجراءات فورية لتوفير إحتياجات المستهلكين من السكر فى منافذ عديدة تسمح بوصول السكر إلى المستهلكين وبأسعار إلتزمت بها الحكومة وهى ١٣٠ قرشا للكيلو للمستهلك العادى و١٥٠ قرشا للكيلو للمصانع بأنواعها المختلفة ومنها مصانع المنتجات الغذائية ومصانع الحلوى والمقاهى وغيرها[1].

---

(٢) أسامة عبد العزيز، فى اجتماع المجموعة الوزارية للسكر برئاسة عبيد: " زيادة الكميات المطروحة من السكر إعتبارا من اليوم من ١٥ إلى ٦٢ ألف طن شهريا وبسعر ١٣٠ قرشا، توفير إحتياجات المقاهى ومصانع الحلوى والمنتجات الغذائية بسعر ١٥٠ قرشا للكيلو " جريدة الأهرام اليومية ٢٣/١٠/٢٠٠٠، ص ١٤.

٤- حماية صناعة الالبان المحلية من الاغراق[1]:

كان لقرار فرض رسوم مؤقتة على واردات الالبان المجففة بنسبة ٤٥٪ تأثيرات متعددة على قطاع الالبان من منتجين ومصنعين بالسوق المصرية خاصة ان قيمة الاستثمار فى قطاع الثروة الحيوانية تبلغ اكثر من ٤٠ مليار جنيه وتبلغ الثروة الحيوانية اكثر من ٦ملايين رأس بالاضافة الى ما يخدمها من انشاءات ومعدات كما يعمل فى قطاع الالبان فى مصر اكثر من مليون مواطن ما بين مهندس زراعي وطبيب بيطري وعمال وفلاحين أي ان اكثر من خمسة ملايين مواطن مصري يعيشون على هذا القطاع .

ولقد بدأت المشكلة تتضح بشكوى تقدم بها الى جهاز مكافحة الدعم والاغراق منتجو الالبان الطازجة الذين تضرروا من الواردات المتزايدة من الالبان المجففة نتيجة تراجع اسعار توريد اللبن بصورة كبيرة والتهديد بعدم تسلم اللبن خاصة فى فصل الشتاء الذي تزداد فيه كمية ادرار اللبن مما ينتج عنه انخفاض اكبر فى اسعار توريده بصورة تقل عن تكلفة تربية الحيوان او اللجوء الى ذبح الحيوان اذا لم تحل القضية بصورة سريعة نظرا لان اللبن سلعة سريعة الفساد ولايمكن تخزينها كما انه لايمكن تخفيض الانتاج لانه مرتبط بادرار اللبن.

ولقد اوضحت الشكوى ان أي تأخير فى اتخاذ تدابير علاجية لمواجهة هذه المشكلة سيؤدي الى القضاء على صناعة الالبان فى

---

(١) ابتسام سعد، "تدابير وقائية مؤقتة لحماية صناعة الالبان المحلية بعد الطفرة الكبيرة فى الواردات"، جريدة الاهرام اليومية، ٩/١٠/٢٠٠٠، ص١٠.

مصر . ولقد بحث جهاز مكافحة الاغراق الشكوى طبقا لاحكام اتفاق الوقاية وتبين ان الواردات المتزايدة قد الحقت ضررا جسيما بمنتجي الالبان، وانه وفقا لاحكام المادة السادسة من اتفاق الوقاية والتى تجيز فى الظروف الحرجة التى قد يؤدى فيها التأخير الى الحاق ضرر يتعذر اصلاحه اتخاذ تدابير وقائية مؤقته لاتتجاوز مدتها ٢٠٠ يوم يجرى فيها اجراء التحقيقات المنصوص عليها فى هذا الاتفاق والتى تتضمن اعطاء الفرصة لجميع الاطراف لابداء وجهة نظرهم ودفوعهم وكذا عقد جلسة استماع لجميع الاطراف فى مواجهة بعضهم فيما تم التوصل اليه من نتائج اولية عن الضرر الجسيم نتيجة زيادة الواردات وما اذا كان تطبيق تدبير وقائي يخدم المصلحة العامة ومدة وطبيعة التدبير الوقائي، فضلا عن اجراء التشاورات المنصوص عليها فى اتفاق الوقاية مع الدول ذات النصيب الاكبر من حجم الواردات من المنتج محل الشكوى .

واكد جهاز مكافحة الدعم والاغراق انه توافرت بيانات توضح ان هناك ضررا جسيما قد لحق بالصناعة من جراء زيادة الواردات . وان الظروف الحرجة نتيجة لطبيعة المنتج وانخفاض الاسعار وعائد المبيعات قد اظهر مشكلات هذه الصناعة التى يتعذر معها اصلاح ما تعرضت له، لذا بحثت اللجنة الاستشارية الممثل فيها وزارة الصناعة وقطاع الاعمال العام والزراعة والمالية ومصلحة الجمارك واتحاد الصناعات والغرف التجارية والانتاج الحربي تقرير جهاز مكافحة الدعم والاغراق واخذت بالتوصية بفرض رسوم وقائية مؤقته فى شكل زيادة تعريفية بنسبة ٤٥٪ .

ولقد تحدد يوم ١٦ اكتوبر ٢٠٠٠ كآخر موعد لتقديم جميع اطراف القضية لدفوعها مكتوبة الى الجهاز ولقد تم اخطارهم جميعا بما فى ذلك ممثلو الدول المعنية والمنتجون والمصدرون الاجانب كما تم تحديد يوم ٢٥ اكتوبر ٢٠٠٠ لعقد جلسة الاستماع التى سيحضرها كافة الاطراف كما تمت دعوة الدول ذات النصيب الاكبر فى الواردات لاجراء المشاورات خلال الفترة من ٨ الى ١٥ اكتوبر ولكل دولة من يزيد حجم صادراتها الينا على ١٠٪ يكون لها حق اجراء المشاورات ومن بين هذه الدول امريكا وفرنسا اما بالنسبة لتوجو وتركيا فان حجم الواردات منهما لايمثل ١٪ من اجمالي الواردات .

ولقد استعد جهاز مكافحة الدعم والاغراق لقبول جميع آراء الجهات المشاركة فى جلسة الاستماع مكتوبة وتقديمها الى الجهاز خلال ١٥ يوما ليقوم الجهاز باعداد التقرير النهائي والوصول الى النتائج النهائية التى ستوضح ما اذا كانت الوردات قد سببت ضررا جسيما من عدمه وانه اذا ثبت ذلك فان فرض التدبير الوقائي يحقق المصلحة العامة وكذا اقتراح نوع التدبير الوقائي ومدته الزمنية ومراحل التدرج وتتحول الرسوم المؤقته الى رسوم نهائية، امّا اذا لم يثبت ذلك فسوف ترد الرسوم الى دافعيها .

وقطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حريض على ان يحقق المصلحة العامة وعدم طغيان مصلحة طرف على طرف اخر والاستماع الى جميع الاطراف وتوخي الحرص

والعدل فى ذلك بما يحقق المصلحة الاقتصادية الوطنية مشيرا الى انه لم يتخذ قرار فرض الرسوم على واردات الالبان الجافة الا بعد ان تثبت بشكل اولى (من البيانات والفحص) ان هناك ضررا جسيما على منتجي الالبان الطازجة خاصة فى ظل سلعة لايمكن تخفيض انتاجها او تخزينها وان التأخير فى اتخاذ القرار من شأنه ان يضر بهذه الصناعة اما بتدني سعر الالبان الى درجة تؤدي الى تدهور حال المنتجين او بذبح الحيوان الذي لاتستطيع منعه من ادرار اللبن، كما ان القرار تم عرضه على لجنة استشارية ثم على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

ولقد حرص جهاز مكافحة الدعم والاغراق على سرعة اتخاذ الاجراءات وتحديد مواعيد جلسات الاستماع ومواعيد تقديم الاراء المكتوبة تمهيدا للانتهاء خلال ٦٠ يوما بعد استكمال جميع الاجراءات والدفوع حتى يمكن اصدار القرار النهائي الذي سيحقق المصلحة العامة اما بتثبيت القرار او الغائه ورد الرسوم ومن هنا لن يكون هناك ظلم لاي طرف لانه فى حالة عدم ثبوت الضرر فان الرسوم سترد الى اصحابها اما فى حالة ثبوت الضرر فان هذا الرسم سيمثل جبرا للضرر .

وقد اكد عدد من منتجى الالبان ان قرار فرض الرسوم على واردات الالبان المجففة (رغم انه قد تأخر صدوره نتيجة لقيام الجهاز باجراء دراسة تفصيلية عن وقوع الضرر الجسيم) سيكون له اثر ايجابي على السوق اهمها التوسع فى انتاج الالبان المحلية

وانخفاض اسعارها وتحسن نوعيتها نتيجة استخدام الالبان الطازجة بنسبة اكبر من الالبان المجففة فى تصنيع المنتجات والحفاظ على الثروة الحيوانية التى تقدر بنحو ٤٠ مليار جنيه والحفاظ على البعد الاجتماعي كما ان المستهلك سيحصل على نتيجة حقيقية مقابل ما يدفعه فى السلعة المنتجة من الالبان خاصة بعد صدور قرار وزير الصناعة بالزام مصنعي الالبان بكتابة مكونات اللبن على العبوة الخارجية سواء كانت تحتوى على لبن جاف او لبن طازج، ولقد اعطيت مهلة ثلاثة اشهر لتنفيذ هذا القرار تنتهي خلال شهر ونصف من تاريخه وحتى يكون لدى المستهلك المعلومة الكاملة عن اللبن المعبأ الذي يستهلكه .

كما يطالب منتجو الالبان بألا يسمح باستيراد الالبان الجافة من دول ليست دول منشأ حيث اكدت الاحصاءات وصول بعض شحنات اللبن البودرة من توجو وفيتنام وتايلاند وهي ليست دولا منتجة للالبان وذلك نظرا لانخفاض الاسعار فى هذه البلدان بنسبة كبيرة من بلدان المنشأ الاصلي للبن البودرة مثل الاتحاد الاوروبي وامريكا واستراليا .

كما قدمت جمعية منتجي الالبان خطة لتطوير الانتاج المحلي وخفض التكلفة تضمنت ضرورة استيراد لقاحات صناعية لانتاج سلالات من الابقار عالية الادرار ونشر الوعي لدى صغار المربين لاستخدام اللقاحات الصناعية وتعريف صغار المزارعين بضرورة استخدام الميكنة والمعدات الحديثة وعقد ندوات ودورات تدريبية

فى مجال انتاج الالبان مع تدعيم انظمة الخدمات مثل سياسات مكافحة الامراض وانشاء قاعدة بيانات ونظام للتأمين على الحيوانات مع تحسين عمليات الرقابة على وحدات انتاج الالبان .

٥- درء تأثير برنامج إصلاح السياسات الزراعية وعولمة التجارة عن النمط الغذائى للاسرة المصرية[١]:

١٠٥- انشاء معهد بحوث تكنولوجيا الاغذية :

تهتم وزارة الزراعة بتطوير الصناعات الغذائية فى مصر والارتقاء بجودة تلك المنتجات الغذائية لصالح المستهلك المصرى لخلق منافسة أيضا للتصدير للسوق الخارجى وذلك من خلال معهد "بحوث تكنولوجيا الأغذية" الذى أنشئ بقرار من السيد/ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى فى عام ١٩٩١ ليتبع مركز البحوث الزراعية.

ويقوم المعهد بعمل الأبحاث على التكنولوجيات كما يقوم أيضا بالتدريب والإرشاد وذلك للاستغلال الأمثل للغذاء وتقديم الاستشارات الفنية وإعداد الدراسات للراغبين فى مجال التخصص، كما يقوم المعهد بتقديم البحوث التطبيقية ذات الطابع

---

(١) "جهود مستمرة لتطوير الصناعات الغذائية فى مصر، د. يوسف والى: إستخدام الذرة والشعير فى صناعة الخبز قلل استيراد القمح، قاعدة للمعلومات تضم مؤشرات النمط الغذائى وطبيعة الوجبة المصرية، تطوير كامل لقطاع العاملين فى مجال الألبان لبصل للمستوى العالمى". جريدة أخبار اليوم، ١٩/٨/ ٢٠٠٠، ص١٠.

القومى والتى تخدم النمط الغذائى للأسرة المصرية بغرض تطوير الصناعات الغذائية سواء لصالح المستهلك المصرى أو للمنافسة للتصدير للسوق العالمى.

ويتكون هذا المعهد من ثمانية أقسام بحثية وهى تكنولوجيا الخبز والعجائن، وتكنولوجيا اللحوم والأسماك، وتكنولوجيا الحاصلات البستانية، وتكنولوجيا المحاصيل الحقلية وتكنولوجيا الزيوت والدهون،وتكنولوجيا تصنيع الألبان والأغذية الخاصة والتغذية وهندسة تصنيع وتعبئة وتغليف الأغذية، بالإضافة إلى وحدتين بحثيتين هما وحدة بحوث اقتصاديات التصنيع، ووحدة بحوث المطبخ التجريبى.

ويتبع المعهد أيضا مصانع تجريبية منها مصنع الصويا ومصنع تجفيف الحاصلات البستانية ومصنع لتصنيع المربى والعصائر والصلصة ومصنع للبن ومنتجاته ومصنع لاستخلاص زيت الزيتون وتخليل الزيتون ومصنع لاستخلاص الزيوت العطرية بالإضافة إلى صالة لتصنيع المخبوزات وبعض الأفران لتصنيع الخبز وتقوم هذه المصانع ببيع إنتاجها للجمهور من خلال المنافذ التابعة للمعهد كما يضم المعهد مركزا للتدريب يتم فيه عقد الدورات التدريبية المختلفة شتواء للباحثين من داخل المعهد أو من الجهات الخارجية.

٢٠٥- تطوير المخبوزات والعجائن :

وقد أولى المعهد موضوع الخبز إهتماما خاصا فقد أجريت بحوث فى مجال إيجاد بدائل جزئية أو كلية للقمح فى صناعة الخبز وبعض

المخبوزات وذلك من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية بهدف تقليل المستورد من القمح وقد تم تنفيذ بعضها مع وزارة التموين وشملت هذه البدائل الذرة الشامية والرفيعة والشعير وكان دور البحوث التى أجراها المعهد وراء اتخاذ وزارة التموين لقرار خلط دقيق القمح بدقيق الذرة فى صناعة الخبز عام ١٩٩٤، والتى استمرت فى أحد المخابز فى محافظة الجيزة لمدة عامين ثم توالت التجارب لتحقيق أفضل نسبة التى استقرت عند ٢٠٪.

وأيضا قام المعهد بتطوير الأفران من نظام أفران الطاقة ذات الإنتاجية المنخفضة والتى كانت سائدة حتى بداية الثمانينات إلى أفران السير الآلية ذات الإنتاجية المرتفعة، ويعتبر مركز تدريب وتطوير صناعة الخبز الذى أقامته محافظة القاهرة أحد ثمرات التعاون مع مركز البحوث الزراعية وتطبيقا عمليا للبحث العلمى المتخصص ومازال المعهد مستمرا فى القيام بالعديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالخبز وإنتاجه وتقليل الفاقد ومنع تلوثه وتطوير المعدات المستخدمة فى إنتاج الخبز من خلال تضافر جهود الباحثين بأقسام المعهد.

٣٠٥- التوفيق بين النمط الغذائى ودخل الاسرة:

وقد تم دراسة النمط الغذائى للأسرة المصرية وعلاقة ذلك بالدخل الأسرى وأيضا تأثير العوامل المختلفة على النمط الغذائى فى بعض المحافظات، وفى هذا الإطار تعاون المعهد مع قسم الصحة العامة بجامعة كاليفورنيا بأمريكا لتنفيذ هذه الدراسة

وإنشاء قاعدة معلومات تضم أهم مؤشرات النمط الغذائى وطبيعة الوجبة المصرية لمختلف الشرائح السكانية.

وقد غطى المشروع ثمانى محافظات موزعة توزيعا جغرافيا ممثلا لكل مناطق الجمهورية وجار الإعداد لأربع محافظات جديدة وهذا المشروع يمتاز بأن له صفة الاستمرارية ويهدف إلى استخلاص مؤشرات حساسة يمكن الاعتماد عليها مستقبلا فى رصد طبيعة النمط الغذائى والمستجدات التى تطرأ عليه وتأثير تطوير السياسات الزراعية وعولمة التجارة على ما تأكله الأسرة المصرية.

٤٠٥ - إدخال تصنيع الصويا فى مصر:

وقد كان للمعهد السبق فى إدخال الصويا لمصر واستخدامها كغذاء، وقد بدأ تبادل الزيارات بين المعهد وجامعة " إلينوى " فى عام ١٩٩٢ وأثمرت عن عقد اتفاق تعاون مشترك فى صورة مشروع بحثى تطبيقى شمل نقل تكنولوجيا تصنيع الصويا إلى مصر حيث تضمن إنشاء مصنع تجريبى لتصنيع الصويا بالطريقة الجافة والرطبة وينتج المصنع حاليا العديد من المنتجات منها دقيق منزوع الدهن وردة الصويا وزيت الصويا الخام، وقد أنتجت ذلك مصانع أخرى للقطاع الخاص بعد نجاح المصنع التجريبى للمعهد (والذى يقدم الخبرة ويساعد بالتدريب) كما تم إنتاج لبن الصويا وأيس كريم الصويا ولبن الصويا المتخمر والذى ينتج تحت إسم " رايب الصويا ".

ويداوم المعهد فى السنوات الثلاث الأخيرة على عقد ندوة الصويا تمولها مؤسسة الصويا الأمريكية يتم فيها دعوة الأكاديميين ومصنعى الأغذية والمهتمين بالغذاء ويقوم بعض المتخصصين فى المعهد بدراسة سبل تطوير منتجات جديدة بالاستعانة بالآلة التى تستخدم فى ذلك والتى تصلح لمشاريع الشباب والصناعات الصغيرة حيث أن سعتها ٤٠ لترا فى الساعة ولا تحتاج إلى بنية تحتية كبيرة ويقوم حالَيا أحد المستثمرين الراغبين فى إقامة مصنع جديد لإنتاج الصويا بالطريقة الجافة بالتعاون مع المعهد لتنفيذ المصنع، ويوفر المعهد حاليا مطبوعات وكتيبات إرشادية عن الفوائد الصحية للصويا وتاريخ تطوير صناعة الصويا فى مصر والتعريف بمنتجات المصنع التجريبى علاوة على كتيب باللغة العربية يوضح طرق إعداد الصويا للاستخدام فى الأطباق المصرية وبعض الوصفات الشهيرة باستخدام الصويا.

٥٠٥- تحديث معالجة الألبان حراريا:

وأما عن مجال الألبان فبالرغم من أن هناك العديد من مصانع الألبان المتطورة والمزودة بأرقى أنواع التكنولوجيا إلا أن إجمالى كمية اللبن المنتج فى مصر لايتعدى ٢٠٪ فقط من الاستهلاك المحلي ولذلك يهتم حاليا المعهد بتوجيه وتطوير وتحديث هذا القطاع الكبير من صغار العاملين فى مجال هذه الصناعة لتصل إلى مستوى الأداء الفنى المتطور والمتميز مع تطورات العصر وتقوم حاليا وزارة الزراعة ممثلة فى معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية بالتعاون مع وزارة الإنتاج

الحربى ممثلا فى شركة أبو زعبل للصناعات الهندسية بإنتاج وحدة محلية لمعالجة الألبان حراريا وقد أثمر هذا التعاون عن إنتاج وحدة الجبن ومنتجات الألبان المختلفة من الألبان المعاملة حراريا وهى ملائمة للمصانع الصغيرة والمتوسطة ويمكن التحكم فى حجمها لتصل إلى ١٠ أو ١٢ طنا فى الوردية الواحدة وقد تم تشغيلها وتجربتها فى صالات المصنع الحربى ونالت الاستحسان سواء فى خدمات تصنيعها محليا أو المنتج المصنع بواسطتها وتصل تكلفة إنتاجها إلى ٣٠٪ أقل من بديلها المستورد من الخارج وتم تطبيق بحوث المعهد فى إنشاء مصنع ألبان بمحافظة بنى سويف وتطوير مصنع للجبن فى مدينة أوسيم بالجيزة وإنتاج كميات من الجبن الدمياطى ذات الجودة العالية.

٦٠٥- نشر معاصر الزيتون:

نجحت زراعة الزيتون فى الأراضى الصحراوية المصرية (لأنه يتحمل الجفاف والملوحة) وتقدر المساحة المزروعة بحوالى ١٢٠ ألف فدان كما يوجد توسع كبير ومستمر فى زراعة الزيتون فى الأراضى الجديدة بسيناء، ويحتل زيت الزيتون مرتبة متميزة بين الزيوت الغذائية الأخرى وهو الزيت الوحيد الذى يمكن تناوله فى حالته الطبيعية البكر الخام لأنه لا يخضع لأى عمليات تنقية وهو غنى بكل المواد والمركبات الموجودة فى الثمار.

وقد قامت وزارة الزراعة بجهد كبير فى نشر ما يقرب من ٣٧ معصرة زيتون فى مناطق الإنتاج وتشجيع القطاع الخاص على

دخول هذه الصناعة وقد كان للمعهد دور كبير وفعال ومستمر فى التدريب على طرق التصنيع والتكنولوجيا الحديثة والتعريف بالعوامل المؤثرة والاحتياطات الواجب مراعاتها لإنتاج زيت زيتون عالى الجودة وحاليا يقوم المعهد بتنفيذ بروتوكول تعاون علمى لمشروع تعظيم إنتاجية الزيوت من الزيتون والاستفادة من المخلفات والذى تموله أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا منذ أكتوبر ١٩٩٨.

٥٠٧- الاهتمام بالمحاصيل الطبية والعطرية:

كما أن هناك اهتماما كبيرا من المعهد بالمحاصيل الطبية والعطرية وطرق تجفيفها وتعبئتها وتغليفها وذلك لأنها تجد سوقا جيدا للتصدير للدول الأوروبية خاصة المستخدم فيها طريقة التجفيف الشمسى، ويهتم المعهد بإجراء العديد من الأبحاث عليها خاصة إنها تحافظ على البيئة ويهتم المعهد أيضا بإجراء التجارب على استخلاص وإنتاج المواد الطبيعية والألوان والمواد الحافظة لاستخدامها بدلا من المركبات المخلقة صناعيا للمحافظة على صحة المستهلك المصرى.

٥٠٨- تأهيل الموارد البشرية فى مجال التصنيع الغذائى:

والمعهد لم يدخر وسعا فى إيفاد العديد من الباحثين إلى مختلف دول العالم لحضور دورات تدريبية فى مجال التصنيع للوقوف على أحدث ما وصل إليه العالم فى تكنولوجيا الأغذية وسلامة الغذاء كما يعقد دورات تدريبية متخصصة فى التصنيع الغذائى لمتدربين

من خارج المعهد سواء من شركات القطاع الخاص أو مدارس التربية والتعليم بالتعليم الزراعى أو مفتشى التموين بوزارة التموين كما يعقد عدة دورات فى مجال إنتاج وزراعة عيش الغراب لمتدربين من خارج مصر من خلال المركز المصرى الدولى للزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة خاصة أن مصر تحتل المرتبة الثانية فى أفريقيا فى إنتاج عيش الغراب.

وحرصا من وزارة الزراعة على معاونة شباب الخريجين فى إقامة مشروعات خاصة بهم فقد تم تنظيم دورات تدريبية للإلمام بأحدث المعلومات والتدريب على المشروعات المختلفة فى مجال التصنيع الزراعى والغذائى كما تم توقيع بروتوكول تعاون بين معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية وبين كل من جهاز رعاية وتشغيل الشباب بالجيزة وجهاز تنمية الموارد البشرية (أحد أجهزة الصندوق الاجتماعى)، ويقوم المعهد بمساعدة الشباب الراغب فى إقامة المشروع على اختيار أفضل المعدات والتدريب على تشغيلها عند بدء المشروع، وقد قام المعهد بعقد دورات تدريبية للخريجين (١٥٠ متدربا) فى مجالات مختلفة حيث قام عدد كبير منهم بتنفيذ مشاريع خاصة بهم ويتابع المعهد حل المشاكل التى قد تواجههم فى بداية المشروع وأثناء الإنتاج للمساهمة فى استمرار المشروع.

٩٠٥- تأهيل المراة الريفية فى مجال تغذية الاسرة:

ويقوم المعهد بالإشراف على محور التغذية فى مشروع تثقيف الأمومة والطفولة بالريف المصرى من خلال إكساب المرأة الريفية

المهارات بنقل التكنولوجيا البسيطة لهذه الفئة من السكان مع الاهتمام بجودة المنتجات صحيا وغذائيا ويشرف على محور التغذية فى المشروع من خلال برامج تدريبية تتناول الارتقاء بالمستوى الصحى والغذائى للمرأة عن طريق تعريف"المرأة الريفية بالغذاء السليم فى المراحل العمرية المختلفة مع الاستخدام الأمثل لمنتجات البيئة لإكساب المرأة الريفية المهارات فى مجال التصنيع الغذائى والحرفى والتدريب والتوعية فى مجالات التجفيف وتصنيع الخضر والفاكهة وفقا لمواسم إنتاجها على أن تكون المرأة أو الفتاة حلقة إنتاج وسيطة لمصانع التصنيع الغذائى بهدف خفض الفاقد والتالف فى الخضر والفاكهة أثناء التداول والنقل ويوجد عدة مراكز للتدريب فى محافظات الجيزة والاسماعيلية والفيوم والغربية وبور سعيد والنوبارية والمنوفية والعريش وقد تم تدريب حوالى ٣ آلاف فتاة حتى الآن.

(سابعا) درء المخاطر البيئية ذات الانعكاسات الاقتصادية[1]:

١. نشأة مشكلة حرق المخلفات :

توجد قرية من قرى مركز زفتى إسمها "سمبو" تجود فيها زراعة الأرز مع بقية المحاصيل مثل القطن والذرة وهى المحاصيل ذات المخلفات من قش وحطب وبوص، والقرية لم تكن تعانى من هذه المخلفات فقد قامت بها مصانع صغيرة ما لبثت أن اتسع بعضها

---

(١) جمعه عبد الصبور " حتى لاتتكرر السحابة السوداء فى سمائنا "، جريدة الأخبار اليومية، ٢٠٠٠/٩/١٣، ص ٥.

مهمتها تحويل مصاصة القصب وحطب القطن وقش الأرز إلى أعلاف وكان الثمن المدفوع للفلاحين مقابل هذه النفايات قليلا ولكن للحقيقة فإن سعر العلف بدوره كان بسيطا أيضا والرضا سائد بين الأطراف فالفلاحون لايجدون مشكلة فى التخلص من المخلفات فلم تكن بالنسبة لهم تمثل أى مشكلة على العكس كانوا يتقاضون ثمنا لها ولكن الأمور تطورت بين أصحاب هذه المصانع وبين الحكومة حتى فوجئ الجميع بإغلاقها على التوالى وهنا بدأ المجتمع الريفى يحس بثقل حجم المخلفات فحدثت ظاهرة مفاجئة إذ نشط رجال وزارة الزراعة وأعضاء المجالس المحلية وحتى جهات الأمن بكل تشدد على ضرورة حرق هذه المخلفات وإلا فهناك غرامات وعقوبات ستطول المقصرين وأصبح الحرق إجباريا وصارت غرامة مخالفة الحرق يحرر بها محضر وينال المخالف عقوبة بموجب حكم تتراوح بين مائة وخمسمائة جنيه، ولم يهدأ المهندسون الزراعيين وكان لهم منطقهم لصالح الفلاحين فقد أفهموهم أن دودة القطن والأفات الزراعية لها دورة حياة مثل كل الكائنات الحية الأخرى وأن هذه الدورة تكتمل فى ثنايا هذه المخلفات الزراعية وأن الحرق هو الوسيلة الأنجح لوضع نهاية لهذه الأفات وهكذا لجأ الجميع فى القرى إلى النيران للخلاص من المخلفات ومن المخالفات فى وقت واحد وتركوا للفلاحين حرية تشوين وتجميع المخلفات سواء فى وسط الحقول أو على رؤسها عند شواطئ الترع والمصارف (وتكاليف التجميع بسيطة خاصة أن الأمر لن يكلف بعد ذلك أكثر من عيدان الكبريت وقليلا من الجاز

فى بعض الحالات عندما تكون المخلفات رطبة لم يكتمل جفافها) وساعد على هذا الإجماع فى حرق المخلفات أن أفران الخبز فى القرى إستغنت عنها كوقود واستخدمت الغاز والسولار ولكن الأمر إنقلب رأسا على عقب ونشط المهندسون من جديد لمنع حرق المخلفات بأى صورة وشددت وزارة الزراعة على ضرورة حرق لوز القطن الذى لم يتفتح وركزت على ذلك لأن داخل هذا اللوز تعيش يرقات دودة القطن فى مأمن من المبيدات وتركها على الأرض الزراعية معناه بقاؤها حية للموسم الجديد وبالتالى فإن التعليمات ظلت صريحة لجمع هذا اللوز ووضعه فى حفرة وحرقه ومازال ذلك ساريا ولكن المزارعين إستسهلوا عملية الحرق وعمموها على كل المخلفات وهذا خطأ فادح بالطبع.

٢- حملة قومية لتدوير المخلفات الزراعية اقتصاديا بدلا من حرقها :

مع بوادر ظهور اللون الأصفر لسنابل الأرز وعيدان الذرة وحطب القطن بدأت وقائع حملة شاملة غطت قرى ومراكز الوجه البحرى وتضافرت عليها الأجهزة الرسمية والشعبية والهدف هو منع ظاهرة حرق آلاف الأطنان من المخلفات الزراعية حرصا على نظافة البيئة ومنعا لظاهرة السحابة السوداء التى عانت منها البلاد فى العام الماضى.

وتتواصل حملة نشطة على مستوى ريف الوجه البحرى وتشهد قرى الدلتا تركيزا تشارك فيه أجهزة الدولة المختلفة الرسمية

والشعبية ولأول مرة يجرى استدعاء شباب القرى من طلبة الجامعات والمدارس لتحمل نصيبهم من المسئولية (مسئولية منع تكرار احتمالات ظهور الغمامة السوداء فى سمائنا)، ولأول مرة أيضا تلجأ وزارة البيئة إلى شراء معدات زراعية للعمل فى قلب الحقول من أجل منع السحب السوداء من الارتفاع فوق الأرض بما تحمله وتسببه من تلوث ومشاكل، وعلى ألسنة المسئولين فى مختلف أجهزة الدولة تتردد عبارة " حملة قومية يشترك فيها الجميع "، ويعترف الجميع بصعوبتها لأنه وببساطة وحتى تحقق أهدافها لابد من قناعة كل الفلاحين أصحاب الأرض وأصحاب الحق فى التصرف فى هذه المخلفات وهم وحتى فترة قريبة (بالتحديد محاصيل العام الماضى) كان عليهم أن يحرقوا هذه المخلفات تجنبا للعقوبات والغرامات وفجأة يجدون أنفسهم مطالبين بالعكس تماما ومن الطبيعى والبديهى أن يقعوا فى حيرة وأن يشاركهم فيها المهندسون الزراعيون من العاملين معهم فى مديريات وإدارات الزراعة والجمعيات الزراعية ووجد المهندسون أنفسهم فى مواجهة المواقف المتناقضة إذ طالما شددوا على حرق المخلفات وحرروا المحاضر وأوقعوا الغرامات فيفاجأون الآن بالنقيض ويشددون على الامتناع عن حرق المخلفات ويحملون شعارا جديدا هو " تدوير المخلفات الزراعية ".

وسط ١٥٠ ألف فدان من الأرز هى إجمالى نصيب محافظة الغربية تدور الحملة وفى نفس الوقت مع المحافظات الأخرى المجاورة فى الدقهلية وكفر الشيخ وعلى مستوى الوجه البحرى

بصفة عامة وحيث تزيد المساحة المزروعة أرزا عن ٦٠٠ ألف فدان هذا العام ورغم أن موجات الحر المتوالية تترك آثارها السلبية على الحقول والبساتين وتستنفد بالتالى جهود رجال وزارة الزراعة فى محاولات للحد من هذه الآثار بالتوعية بالطرق العلمية للمواجهة لمنع تكرار ظهور السحب السوداء فإن الحملة تنال الأهمية الرئيسية وتجرى تحت مسمى "تدوير المخلفات الزراعية "وهى الحل التقليدى لكل المخلفات الزراعية من قش أرز وحطب القطن وبوص الذرة وعروش طماطم وخضراوات والتى كان حتى عام ١٩٩٩ عود الكبريت هو أسهل وسيلة للخلاص منها لأن بقاءها فى الحقول يتسبب فى مشاكل كثيرة للأرض وللمحاصيل التالية.

ومن هنا كان التركيز على تحويل هذه المواد الضارة إلى مواد نافعة تعود على الفلاح بكسب مادى وبعائد وذلك فى مواجهة سهولة حرقها وتلويث البيئة.

ولأن الحرق يترتب عليه مباشرة تلويث البيئة فإن الجهود تضافرت على جميع المستويات تخطيطا للوصول إلى خطة متكاملة لمنع الخطر ولحسن الحظ كما يؤكد المسئولون فى أجهزة وزارة الزراعة فإن الحل لايقتصر على درء الخطر بل يصل إلى تحقيق مكاسب مادية للفلاحين فى صورة تحويل هذه المخلفات إلى أعلاف وأسمدة تحقق عائدا مجزيا للفلاحين فضلا عن توفير أعلاف غنية بالمواد الغذائية لماشيتهم وأسمدة عضوية جيدة لأرضهم.

٣- تحويل المخلفات الزراعية الى اعلاف واسمدة عضوية ناضجة :

وبإجماع الفلاحين والمهندسين الزراعيين فإن المخلفات الزراعية من ضخامة الكميات تمثل مشكلة حقيقية فى أعقاب كل موسم زراعى فعلى سبيل المثال فدان الأرز يتخلف عنه ٢٠ بالة من القش وهذا يشكل عبئا على الأرض وعلى الفلاح فحتى عملية الحرق رغم سهولتها كانت تستمر لعدة أيام متواصلة فى كل حقل وباعتراف الجميع فإن سحابات خانقة من الدخنة ترتفع فى عنان السماء وتتواصل على امتداد ساعات الليل والنهار ولمدة ايام وتحجب الرؤية تماما وقد نتجت عن ذلك كوارث، وحوادث طرق، واختناقات، وأمراض لاحصر لها كان أول من أحسها وعانى منها هم الفلاحون أنفسهم قبل أن تتجاوب أصداؤها فى المدن والعواصم.

وكرد فعل لهذه المخاطر توافرت الجهود على وضع علاج شامل يضع النهاية لها واعتمدت وزارة البيئة المبالغ اللازمة لشراء نوعيات من الآلات الزراعية من مكابس لضغط وقولبة المخلفات ومعدات أخرى لتسهيل عملية جمع وتقطيع هذه المخلفات وإعدادها وتجهيزها للمكابس.

وركزت الجهود على إقناع المزارعين بتشوين هذه المخلفات عند رءوس حقولهم وذلك حتى لا تعوق المحصول الجديد وصار الأمر مسألة وقت لتوفير المكابس اللازمة كبداية لتحويل هذه المواد الضارة إلى النقيض ومباشرة تحرك مهندسو الإرشاد الزراعى فى

جميع قرى ومراكز الوجه البحرى لشرح الاستخدامات الإيجابية لهذه المواد التى شكلت خطرا على البيئة وعلى صحة المواطنين وهددت بنشر الميكروبات وعوامل التلوث.

وهناك أوجه استخدامات مفيدة وإيجابية لصالح الثروة القومية كأعلاف فمثلا خلط هذه المخلفات بالبرسيم فى أول "حشة" واستخدامها علفا يجنب الماشية المشاكل التى تتسبب عن تناول البرسيم وحده، وحقن هذه المخلفات بمادة الأمونيا من شأنه تحويلها إلى علف غنى بالمواد الغذائية للماشية، ومعاملتها بمادة اليوريا كذلك يحيلها إلى علف غنى للماشية أيضا والمعروف أن ماشيتنا تعانى من مشاكل توفير العلف ويعتبر سعر العلف حاليا مرتفعا نسبيا مما ينعكس على نمو ثروتنا الحيوانية ويتسبب فى رفع سعر الألبان ومنتجاتها واللحوم.

كما أن هناك قائمة من أوجه الاستفادة بالمخلفات الزراعية كأسمدة عضوية تتلخص فى أنه بوضع هذه المخلفات فى أكوام سمادية وتغطيتها بطبقات من مخلفات حظائر المواشى فإنه نتيجة التفاعل والتحلل تتوافر كميات كبيرة من الأسمدة العضوية الغنية والتى تمثل ضرورة للأرض المستصلحة الجديدة وبالفعل فإن مزارعى هذه الأراضى يطلبون هذه النوعية من الأسمدة العضوية بصفة مستمرة ويدفعون مقابلا مجزيا لما ينتج عنها من خصوبة وزيادة فى الإنتاج لهذه الأراضى الرملية وبذلك أيضا نتجنب الأسمدة العضوية غير الناضجة التى يتم نقلها مباشرة من حظائر المواشى للتسميد وتكون عادة مليئة بالبكتريا.

٤- تطوير الارشاد الزراعي قبل المخلفات :

وللحقيقة فإن الاهتمام بالأمر تبلور فى خطط إقليمية دقيقة يجرى تنفيذ مراحلها أولا بأول مع اقتراب عيدان وسنابل الأرز والذرة والقطن من النضوج، ففى محافظة الغربية تم تقسيم مساحة الأرز المزروعة إلى أحواض يشرف عليها مهندسو الزراعة بمعدل ٧٠ فدانا لمنطقة كل مشرف ويقوم المشرف بمتابعة وإرشاد المزارعين بطرق وضع ونقل القش والمخلفات وفى حالة وجود أى عقبة أو عثرة فإن على المزارع إخطار الإدارة الزراعية التابعة لها والتى تتحرك على الفور للمواجهة وتذليل وحل المشاكل وإذا استعصى الأمر على الإدارة يجرى إبلاغ المسئولين وتمهيدا لذلك كله تدور فى أرجاء القرى سيارات تحمل مكبرات الصوت للتوعية وكذلك يجرى عقد ندوات ويتركز الحديث حول ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع باعتباره قضية قومية من الدرجة الأولى .

٥- توفير مكابس المخلفات الزراعية :

وفى محطة ميكنة السنطة (بمحافظة الغربية) يوجد حاليا ثلاثة مكابس والمفروض أن تخدم مركزى زفتى "١٠ آلاف فدان أرز" ومركز السنطة "١٢ ألف فدان"، والمكبس الواحد يمكنه كبس مخلفات عشرة أفدنة فى اليوم الواحد وبحسبة بسيطة فإن مخلفات محصول أرز هذا العام وحده يحتاج إلى خمس سنوات متواصلة وهذا يعنى تكدس مخلفات ٥ سنين دون حل ولكن المسئولين من مهندسى المحطة يؤكدون أنه وصلتهم إخطارات

بوصول عدد من المكابس الجديدة التى اشترتها وزارة البيئة ونفس الأمر حدث مع محافظة الدقهلية ومن ثم فجارى توفير المكابس التى تخلص من الغمامة السوداء وتوفر للماشية والأرض فائدة وتحقق للفلاحين زيادة فى الدخل.

(ثامنا) درء المشكلات السياحية أولا بأول [1]:

إن صناعة السياحة فى مصر أصبحت حاليا المصدر الأول للنقد الأجنبي بعد إن تزايدت إيرادات السياحة التى وصلت عام ١٩٩٩ إلى ٤,٣ مليار دولار مقارنة بمبلغ ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ وبنسبة زيادة ٣٢٪. كما تزايد عدد السائحين إلى ٥,٣ مليون سائح خلال نفس العام مقارنة بـ ٤,٢ مليون سائح فى عام ١٩٩٨ وبمعدل نمو ٢٤,٥٪ والذى يمثل ٦ أمثال معدل النمو السياحى العالمى و٤ أمثال معدل النمو الاقتصادى المستهدف فى مصر.

وتزيد عائدات السياحة كثيرا على الرقم الذى رصده البنك المركزى المصرى (٤,٣مليون دولار خلال عام ١٩٩٩)، إذا أضيف الى هذا الرقم قيمة تذاكر السائحين القادمين على الشركة الوطنية للطيران وتقدر بنحو ٣٠٪ من المبلغ السابق إضافة إلى رسوم تأشيرات دخول السائحين والتى تبلغ ٤٥ دولارا لكل سائح وتدخل خزينة الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية.

---

(١) رشا أبو المجد، خليفة ادهم،" وزيرا السياحة والتنمية المحلية فى افتتاح مؤتمر آفاق الاستثمار السياحى، ٢٤,٥٠٪ معدل نمو حركة السياحة لمصر يمثل ٦ أمثال المعدل العالمى و٤ أضعاف معدل النمو الاقتصادى بمصر،" جريدة الأهرام اليومية، ٧سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

و خلال عام ١٩٩٩ وصل متوسط الأشغال الفندقى بمصر إلى ما بين ٥٩٪ و ٧١٪ ولذلك مدلول كبير حيث إن النسبة التى تزيد على ٣٥٪ تعتبر أرباحا صافية.

في عام ٢٠٠٠ كان لدى مصر ١٠٣ الاف غرفة فندقية تستوعب ما يتراوح بين ٥ و٦ ملايين سائح سنويا والمستهدف الوصول بعدد الغرف الفندقية إلى ١٨٧ الف غرفة فندقية حتى عام ٢٠٠٥ لاستيعاب نحو ٩,٥ مليون سائح سنويا وهو ما خططت له وزارة السياحة.

نصيب السياحة الثقافية والأثرية من حجم الحركة السياحية لمصر لا يتجاوز ١٨٪ إلى ٢٠٪ فقط وبالتالى فان السائحين يأتون للمنتج السياحى المتنوع الذى يتنافس عليه عدد من الدول الشبيهة، وقد أسهم مهرجان السياحة والتسوق فى زيادة حجم الرواج التجارى بنسبة ٣٠٪ كما بلغ عدد السائحين العرب ١٣٤ الف سائح خلال فترة المهرجان، الامر الذى يدعو الى توجيه مزيد من الاهتمام بالسياحة الداخلية والاستثمار الفندقى بمحافظات الصعيد وريف مصر لقدرته على جذب مزيد من السائحين وأيضا ضرورة الاهتمام بالتوعية السياحية بين فئات المجتمع فى دعم الحركة السياحية لمصر، وإلى ضرورة الاهتمام بتطوير وإقامة الخدمات الأساسية لجذب مزيد من حركة السياحة لمصر، خاصة فى ظل الطفرة الكبيرة التى تحققت فى الاستثمارات الفندقية والسياحية (والتى أسهمت فى تنوع المنتج السياحى المصرى عالميا

ووضع مصر على خريطة السياحة العالمية) وفى مقدمتها إقامة المطارات الجديدة وتطوير المطارات الحالية وتحديث الخدمات السياحية بالموانىء وتطوير وتحديث شبكة الطرق السريعة التى يمكنها أن تتيح الفرصة أمام السياحة البرية، إضافة إلى ضرورة زيادة وعى المواطنين بأهمية المعاملة الجيدة للسياحة لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الدخول وإتاحة فرص العمل وزيادة الوعى المجتمعى بالسياحة لما تتمتع به مصر من مزايا نسبية عديدة يمكنها أن تسهم فى تحقيق الطفرة الاقتصادية المستهدفة، اذ أن السياحة يترتب عليها اكثر من ٤٠ قيمة مضافة خدميا وصناعيا وتجاريا وتسهم فى انتعاش السوق وزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى.

وهناك ضرورة للتفرقة بين الاستثمار السياحى والاستثمار العقارى حيث إن جانبا مهما من الاستثمارات السياحية يجب أن تمول من الائتمان المصرفى نظرا للعائد الإنتاجي السريع الذى يحققه هذا القطاع، إضافة للمزايا النسبية التى يتمتع بها قطاع السياحة فى مصر بما يجعله القطاع الواعد لقيادة التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات الدخول وإيجاد مزيد من فرص العمل الدائمة، إضافة إلى أن وزارة السياحة تشترط على المستثمرين فى قطاع السياحة تمويل ٥٠٪ من المشروع ذاتيا وبالاقتراض والتمويل المصرفى فى حدود ٥٠٪ فقط ولا يزيد على ذلك فى حين تشترط الهيئة العامة للاستثمار عند الاستثمار فى القطاعات الاخرى تمويل ٣٥٪ فقط ذاتيا و٦٥٪ من البنوك.

ومن ثم يحتاج قطاع السياحة إلى الحصول على الائتمان المصرفى بتسهيلات نظرا لانه قطاع منتج وحيوى للاقتصاد المصرى، وبالسياسة الرائدة التى تنتهجها وزارة السياحة فى الترويج لمصر سياحيا فى الخارج ودعمها للمستثمرين فى هذا القطاع، وإلى ضرورة معاملة السياحة على إنها صناعة تصديرية تسهم فى زيادة فائض ميزان المدفوعات، وضرورة مراجعة ربط الجنيه بالدولار حيث إن معظم السائحين القادمين لمصر من الدول الأوروبية وقد تأثرت السياحة لمصر بعد أن انخفض وزن وقيمة اليورو أمام الدولار خلال الفترة الأخيرة.

وهناك مشكلة ملحة تواجه قطاع السياحة وحركة السياحة حاليا وهى اتجاه العديد من الجهات الحكومية إلى زيادة نسبة الرسوم على قطاع السياحة مبررين ذلك بزيادة نسبة الحركة السياحية وعدد السائحين فى حين إن الارتفاع المفاجىء فى الرسوم السياحية من شأنه أن يؤثر على القدرة التنافسية لمصر على خريطة السياحة العالمية فى ظل المنافسة الشديدة من الأسواق السياحية المجاورة، الأمر الذى يدعو إلى ضرورة إجراء الدراسة الكافية قبل اتخاذ أية قرارات بزيادة الرسوم فى قطاع السياحة وان يتم ذلك تدريجيا فى حالة الموافقة عليه وان يتم تنفيذه بعد فترة سماح لاتقل عن عام على الأقل للتجهيز لذلك مع العقود السياحية فى الخارج، إضافة إلى ضرورة أن تقابل زيادة الرسوم خدمات إضافية ملموسة حتى يستوعب السائحون تلك الزيادة بسهولة.

قوائم المراجع

(أولا) قائمة المراجع باللغة العربية :

١ ـ ابتسام سعد، "تدابير وقائية مؤقتة لحماية صناعة الالبان المحلية بعد الطفرة الكبيرة فى الواردات "، جريدة الاهرام اليومية، ٩ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٢ ـ ابتسام سعد، فى اكبر مناسبة يشهدها عام ٢٠٠٠ ومناسبة قلما تتكرر، التأمين الأهلية تحتفل بعيدها المئوى، الوزير: " الأهلية " لم تدخر جهدا منذ إنشائها لتطوير وتنمية قطاع التأمين، ابو اليزيد: نحظى بأكبر حجم احتفاظ موجود بالسوق المصرى، دور فعال ونشط للتأمين الأهلية فى دعم صناعة التأمين ونشر الوعى التأمينى، التأمين الأهلية قلب صناعة التأمين الوطنية، جريدة الأهرام اليومية، ٦ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٢١.

٣ ـ ابتسام سعد، "على هامش مؤتمر تحديث مصر فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة، رئيس الشرق للتأمين يستعرض ورقة عمل عن تحديث آليات العمل فى قطاع التأمين"، جريدة الاهرام اليومية، ١١ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٢٢.

٤ - ابتسام سعد، لأول مرة: وثيقة جديدة لرجال الأعمال تطرحها "التأمين الأهلية" وتغطى "٨" من اخطر الأمراض الحرجة فى عصرنا الحديث، أصدرنا الوثيقة بعد دراسة مستفيضة للسوق ومتطلباته فى المرحلة الحالية، الوثيقة تضمن سداد مبلغ التامين بالكامل ومعاشا عائليا شهريا فى حالة الوفاة والشركة تسدد ٥٠٪ من قيمة التامين فى حالة الإصابة بأحد الأمراض الحرجة، جريدة الأهرام اليومية، ١٥ يناير ٢٠٠١، ص ٢٣.

٥ - ابتسام سعد، " المطالبة بالتكامل و الاندماج في سوق التأمين العربية لمواجهة التكتلات والتحديات العالمية "، جريدة الأهرام اليومية، ٥ فبراير ٢٠٠١، ص ١٦.

٦ - ابتسام سعد، " رئيس مصر للتأمين يطرح استراتيجية أداء وميزانية الشركة و رؤيته المستقبلية حول مزيد من التطور"، جريدة الاهرام اليومية، ٥ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٢.

٧ - ابراهيم نافع (رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام)، وابراهيم سعدة (رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم)، وسمير رجب (رئيس مجلس إدارة دار التحرير)، وجلال دويدار (رئيس تحرير الأخبار) ومحفوظ الانصارى (رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط)، د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء فى حوار مع رؤساء تحرير الصحف حول الوضع الاقتصادى الراهن :ما حدث فى السوق هو تجمد لجزء من

الأموال حجب السيولة ونتج عن التوسع فى الاقتراض لسنوات، وقفة الحكومة لإعادة ترتيب البيت الداخلى أدت إلى قلق لدى المتعثرين فى السداد للبنوك واستمرار شكواهم، خطتنا تقوم على معرفة الأحوال المستقبلية للسوق والسيطرة على العرض، أسباب القلق تعود إلى الإنفاق الكبير على مشروعات جميعها ممولة بالدين لسنوات متتالية، نقوم بتنفيذ برنامج غير مسبوق للرعاية الاجتماعية وبتحديث التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى، سنعمل على استغلال كل الطاقات المحلية وتحديث معداتها والاهتمام بقضايا التسويق، نستورد ما قيمته ٢,٥ مليار جنيه قمحا و٢ مليار للذرة ومليار للزيوت و٢ مليار مواد كيماوية، أعدنا هيكلة قطاع البترول وتعديل الاتفاقيات وبدأنا الاتفاق على بيع حصة من الغاز للخارج، السياحة عادت إلى معدلات كبيرة وسنعمل على تطوير مشروعاتها وتعزيز أجهزة الرقابة والتفتيش فى البواخر والفنادق، جريدة الأهرام اليومية، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٠، ص ص ٣- ١٥.

٨ - إبراهيم نافع، "عبيد يؤكد بدء انفراج الأزمة الاقتصادية والتحسن يلمسه الجميع خلال ٦ اشهر، رئيس مجلس الوزراء يكشف أنباء جديدة فى حواره مع رؤساء تحرير الصحف: خطة شاملة للقضاء على البطالة تتضمن توفير ٨٨٠ الف فرصة عمل سنويا، شغل وظائف الحكومة بعدالة من خلال

الإعلان وإنشاء مكتب للتظلمات، وحدات خاصة داخل البنوك للتعامل مع المواطنين فى مشروعات الصندوق الاجتماعى، الصندوق يقوم بتمويل إنشاء الف وحدة صحية موزعة على الف قرية، ضمان التوزيع العادل للدخول من خلال سياسة ضريبية صارمة وفعالة، نحتاج إلى معدل نمو ٨٪ سنويا والى جهاز مصرفى قوى وزيادة فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، جريدة الأهرام اليومية، ١٦ فبراير ٢٠٠١، ص ١.

٩ ـ اتحاد بنوك مصر يؤكد أهمية مشروع قانون التمويل العقارى، ويطالب بتوفير ٩٠٪ من التمويل يحتاجها تنفيذ القانون، جريدة الأخبار اليومية، ١٣ مارس ٢٠٠١، ص ٨.

١٠ ـ أحمد الدسوقي، "يناقش مجلس الشعب اليوم : فض الاشتباك..في قانون " المحلات التجارية " الأخبار، ٢٧ مارس ٢٠٠١، ص ٥.

١١ ـ احمد السيد النجار، "الازمة فى سوق الصرف.. الاسباب وسبل المواجهة "، جريدة الاهرام اليومية، ٩ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢٧.

١٢ ـ أحمد العطار " تشكيل مجموعات عمل لدراسة مشاكل رجال الصناعة وتحديد وسائل حلها " جريدة الأهرام اليومية ٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

١٣ ـ أحمد العطار "وزير الصناعة فى اجتماعه مع قيادات التوحيد القياسى:برنامج شامل لتطوير المواصفات القياسية للنهوض

بالصناعة المصرية "، جريدة الأهرام اليومية، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٥.

١٤ ـ احمد العطار، إجراءات حاسمة لوقف حرب الأسعار فى سوق الغزل والنسيج، الاتفاق على قواعد محددة للتسويق تراعى مصالح المنتجين والمشترين من المصانع والتجار، ٧٪ حد اقصى لتخفيضات الغزل ومتوسطات سعرية للأقمشة وفترة ائتمان تتراوح بين ٣ و٥ اشهر طبقا لنوعية المنتجات، جريدة الأهرام اليومية، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

١٥ ـ احمد الغمرى، لجنة الإسكان تطلب سرعة تقديم قانون التمويل العقارى، جريدة الأهرام اليومية، ٢٨ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٧.

١٦ ـ أحمد الغمرى " الرهن العقارى فى الطريق "، جريدة الأهرام اليومية،٢٠٠١/٣/٢١، ص ٣٤.

١٧ ـ أسامة عبد العزيز، فى اجتماع المجموعة الوزارية للسكر برئاسة عبيد: " زيادة الكميات المطروحة من السكر إعتبارا من اليوم من ١٥ إلى ٦٢ الف طن شهريا وبسعر ١٣٠ قرشا، توفير إحتياجات المقاهى ومصانع الحلوى والمنتجات الغذائية بسعر ١٥٠ قرشا للكيلو "جريدة الأهرام اليومية ٢٣ أكتوبر٢٠٠٠، ص ١٤.

١٨ ـ أسامة عبد العزيز، "عبيد يجتمع برؤساء مؤسسات التمويل العقارى ووزيرى الاقتصاد والإسكان ومحافظ البنك المركزى"، جريدة الأهرام اليومية، ١٢ يناير ٢٠٠١، ص ٦.

١٩ ـ أسامة غيث، في اجتماعات مجموعة الـ ١٥ بالهند: تحديد استراتيجية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا، جريدة الأهرام اليومية، ١٣ يناير ٢٠٠١، ص ١٧.

٢٠ ـ أفكار الخرادلى: "الرئيس يستعرض محاور الخطة القومية للإتصالات والمعلومات"، جريدة الأهرام اليومية، المؤرخ ٣١ يناير٢٠٠٠، ص ٣.

٢١ ـ الاهرام الاقتصادي، "توقيع عقد تكميلي لمشروع تحويل السيارات للعمل بالوقود المزدوج (غاز/بنزين)"، العدد الاسبوعي رقم ١٦٥١، بتاريخ ٢٨ أغسطس٢٠٠٠، ص ٧١.

٢٢ ـ الاهرام الاقتصادي، "خمسة مشروعات تنموية بالشرقية"، العدد الاسبوعي رقم ١٦٥١، بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٧١.

٢٣ ـ الاهرام الاقتصادي، "تنمية المشروعات الصغيرة بالاسماعيلية"، العدد الاسبوعى رقم ١٦٥١، بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٧١.

٢٤ ـ الاهرام الاقتصادي، "تنمية المشروعات الصغيرة بسوهاج مع مراعاة البعد التكنولوجي"، العدد الاسبوعي رقم ١٦٥١، بتاريخ ٢٨ أغسطس٢٠٠٠، ص ٧١.

٢٥ ـ الاهرام الاقتصادي، "ساحل التكنولوجيا"، العدد الاسبوعي رقم ١٦٥١، بتاريخ ٢٨ أغسطس٢٠٠٠، ص ٧١.

٢٦ ـ الأهرام الاقتصادي، "سوزان مبارك و مشروعها الجديد" : المسكن للجميع " العدد ١٦٥٤. ١٨ سبتمبر٢٠٠٠، ص ١٤.

٢٧ ـ إيمان عراقى، "قبل أن يقر مجلس الشعب مشروع قانون التمويل العقارى، الخبراء يطلبون: دعم سعر الفائدة من الحكومة ورجال الأعمال جوهر نجاح المشروع، خضوع شركات الإقراض العقارى لرقابة البنك المركزى ضرورة لحماية المواطن"، جريدة الأهرام الدولى، ٦ مارس ٢٠٠١، ص١٠.

٢٨ ـ بصراحة البورصة المصرية المشكلات والحلول، مطلوب المزيد من الحصانة لرئيس هيئة سوق المال لمواجهة إختلال التوازن فى القوى، التقسيم الحالى لجداول القيد يتيح حصول العديد من الشركات على إعفاءات ضريبية دون وجه حق، جريدة الاهرام اليومية، ١٩ اغسطس ٢٠٠٠، ص ٢٣.

٢٩ ـ البنك الوطنى للتنمية، صرح كبير فى مسيرة الاقتصاد القومى، جريدة الأخبار اليومية، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٦.

٣٠ ـ البورصة المصرية، ملحق متخصص يصدر مع الأهرام الاقتصادى، العدد ١٧٨ فى ٩ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٨، ١٩.

٣١ ـ جريدة الأخبار اليومية، اجتماع خبراء المشروعات الصغيرة بمجموعة الـ١٥، ١٩ فبراير ٢٠٠١، ص ٥.

٣٢ ـ جريدة الأخبار اليومية، مشروع قومي لتشغيل ٢٠٠ الف خريج سنويا بالتعليم، ١٩ فبراير ٢٠٠١، ص ٥.

٣٣ - جريدة الأهرام اليومية، ٧ محاور إستراتيجية طرحها د. والي على مجلس الوزراء لتوفير فرص عمل لشباب الخريجين، ٦ يناير ٢٠٠١، ص ٢٤.

٣٤ - جريدة الأهرام اليومية، "فى احدث تقرير للبنك المركزى، تحسن مؤشرات الاقتصاد المصرى خلال أكتوبر ٢٠٠٠"، ١٥ يناير ٢٠٠١، ص ١٧.

٣٥ - جريدة الأهرام اليومية، كل المشروعات الصندوق الاجتماعي تخضع لتقويم ومراجعة من الاجهزة الرقابية للدولة والدول والجهات المانحة، ٨ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٦.

٣٦ - جريدة الأهرام اليومية، منافذ للصندوق الاجتماعي بكل بنك للتعامل المباشر مع شباب المقرضين، ١٩ فبراير ٢٠٠١، ص ١٧.

٣٧ - جمال فاضل " البنوك تبحث تعديل "ميثاق ٨٥" و مواجهة التجاوزات بعقوبات "، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد الاسبوعي ١٦٣٩، ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص ص ١٦- ١٧.

٣٨ - جمال فاضل، " حرق القروض أحدث اتهام للرهن العقاري "، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد الأسبوعى رقم ١٦٣٩، فى ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص ص ١٦- ١٧.

٣٩ - جمال محمد غيطاس، "بطاقات ائتمان (تخيلية) تعمل برقم سري عبر "الانترنت" و شبكات المعلومات "، جريدة الاهرام اليومية، ٣٠ يناير ٢٠٠١ - ص ٢٢.

٤٠ ـ جمال يونس، الصندوق الاجتماعى يتجاهل مؤشرات الفقر والبطالة فى توزيع المشروعات على الشباب، جهاز المحاسبات يؤكد انحراف الصندوق عن أهدافه الاجتماعية وينتقد رفع سعر الفائدة إلى ١٣٪، وفق تمويل مكافآت المعاش المبكر منذ ٣ سنوات وإخطار وزير قطاع الأعمال بنفاد الموارد، ٤٣٠ مليون جنيه انخفاضا فى المنح المقدمة من الاتحاد الأوروبي وألمانيا وأبو ظبى، القاهرة الكبرى تستحوذ على ثلث المبالغ المخصصة للمستفيدين، جريدة الوفد اليومية، ١٣ مارس ٢٠٠١، ص ٥.

٤١ ـ جمعه عبد الصبور "حتى لاتتكرر السحابة السوداء فى سمائنا "، جريدة الأخبار اليومية، ١٣ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٥.

٤٢ ـ جهود مستمرة لتطوير الصناعات الغذائية فى مصر، د. يوسف والى: إستخدام الذرة والشعير فى صناعة الخبز قلل استيراد القمح، قاعدة للمعلومات تضم مؤشرات النمط الغذائى وطبيعة الوجبة المصرية، تطوير كامل لقطاع العاملين فى مجال الألبان ليصل للمستوى العالمى، جريدة أخبار اليوم، ١٩ أغسطس٢٠٠٠، ص١٠.

٤٣ ـ حازم حسن، البنوك ومعايير المحاسبية الدولية " الاهرام الاقتصادي العدد الاسبوعي رقم ١٤٨٠ بتاريخ ١٩ مايو ١٩٩٧، ص ص ٤٨-٤٩.

٤٤ ـ حسن عاشور، سلامة حسن " الرئيس يعطى إشارة بدء تشغيل القمر المصرى الجديد: (مبارك نايل سات ١٠٢) جسر لحوار

الحضارات وتفاعل الثقافات "جريدة الأهرام اليومية، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٣.

٤٥ ـ حسن عبد المنعم و على داود، **وزير التموين فى دمياط: مجلس أعلى للسكر يضم وزارات الصناعة والتموين وقطاع الأعمال، لا مساس بسعر رغيف الخبز المدعم وإنشاء ٥ صوامع جديدة للحبوب**، جريدة الأهرام اليومية،١٧سبتمبر٢٠٠٠،ص ١٤.

٤٦ ـ حسن عبد المنعم، " **تعديل قانون الملكية الفكرية فى إطار الاتفاقيات الدولية** "، جريدة الأهرام اليومية ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

٤٧ ـ حسن القدحاوى، **البورصة تفتح ذراعيها للقطاع الخاص**، الاهرام الاقتصادي، ملحق البورصة المصرية العدد رقم ٥٠، ٢٧ إبريل ١٩٩٨، ص ص ٨- ٩.

٤٨ ـ حسين الجمال " **بدء تنفيذ ١٠٠وحدة صحية في القري بتكلفة ٢٨٠ مليون جنيه** "، جريدة الأهرام اليومية، ٢٦ ديسمبر٢٠٠٠، ص ١٤.

٤٩ ـ حسين الجمال " **تيسيرات جديدة للشباب لاقامة مشروعاتهم و توفير ٤٥٠مليون جنيه فورا** "جريدة الأهرام اليومية، ٦ يناير ٢٠٠١، ص ٢٧.

٥٠ ـ حسين الجمال، " **اصدار وثائق تأمين على ٦١٠٠ مشروع صغير باجمالي قروض مضمونة ١٦٥ مليون جنيه** "، جرية الأهرام اليومية، ٣ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٧.

٥١ - حمدى الحسينى، التكنولوجيا الحديثة ضرورة لرفع مستوى اداء العمل المصرفى، المطالبة بدعم الإستثمارات فى مجال التكنولوجيا، مجلة البنوك، العدد رقم ٢٤، مارس - أبريل ٢٠٠٠، ص ٣٤.

٥٢ - خليفة ادهم، سهى عبد الواحد، الأوساط الاقتصادية والمالية والعقارية تترقب صدوره، مشروع قانون التمويل العقارى ينشط سوق العقارات والقطاع المالى ويحمى الثروة العقارية، جريدة الأهرام اليومية، ٢٧ مارس ٢٠٠١، ص ١٦.

٥٣ - خيرى نور الدين، الدرش فى لجنة الشباب بمجلس الشعب، الصندوق الاجتماعى يحقق أهدافه وموارده ١,٥٦ مليار جنيه، ج يدة الأخبار اليومية، ١١ يناير ٢٠٠١، ص ٨.

٥٤ - خ ـرى نور الدين، وزير الاقتصاد والمالية فى الحزب الوطنى، إص ـدار سندات لقانون التمويل العقارى، المناطق الاقتصادية الخاصة تخضع لرقابة جهاز المحاسبات، جريدة الأخبار اليومية، ١٣ مارس ٢٠٠١، ص ٨.

٥٥ - ـ رأفت أمين، اتحاد غرف الـ ١٥ ينقل حزمة من التكنولوجيات الهندية إلى الصناعات الصغيرة المصرية، جريدة الأهرام اليومية، ٦ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

٥٦ - رأفت سليمان، "مشروع قانون التمويل العقارى فى دائرة التساؤلات والاقتراحات"، جريدة الأهرام اليومية، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٥٧ - راوية الصاوى، محافظ البنك المركزى يكشف أوراقه، نعم البنوك " تلعب "فى البورصة، نحن لا نقرض المفلسين ولا فائدة مميزة لمالكى الأسهم، خصخصة البنوك قادمة ولكن فى الوقت المناسب، الاهرام الاقتصادى - ملحق البورصة المصرية العدد الأول، ١١ مايو ١٩٩٧، ص ص ٤ - ٥.

٥٨ - رئيس الهيئة العامة للاستثمار: ورؤية تشخيصية لمشكلات الاستثمار وحلولها ووضعها أمام مجلس المحافظين فى اجتماعه القادم، ٥٣١ اجراءا يقوم بها المستثمر و١٦ جهة يتعامل معها لإقامة وتشغيل مشروعه الاستثمارى، فشل تجربة مكاتب خدمة المستثمرين يرجع لانعدام الأساسي التشريعى والإداري لهذه المكاتب، دخول دول عربية جديدة تتنافس فى جذب الاستثمارات الأجنبية بغرض التطوير الشامل لإدارة الاستثمار فى مصر، توحيد نظم الاستثمار جهة وتشريعا اصبح ضرورة لمواجهة مشكلاته والدخول فى سوق المنافسة، اختصاصات محددة لجهاز تنمية الاستثمار وإدارات المناطق الصناعية وإدارات خدمة المستثمرين، مقترح شامل تتقدم به هيئة الاستثمار لمجلس المحافظين لتطوير الاستثمار فى مصر من خلال إنشاء جهاز لتنميته بكل محافظة، جريدة الأهرام اليومية، ٩ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٢٣.

٥٩ - رجاء عبد المنعم خليل، "مقدمة عن النظام المصرفى المصرى وتطوره: دور البنوك فى المرحلة الثانية من الإصلاح

الاقتصادى من ١٩٩١ حتى الان، دور البنوك بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم الصناعات الصغيرة"، مقالة غير منشورة.

٦٠ - رشا أبو المجد و خليفة ادهم، وزيرا السياحة والتنمية المحلية فى افتتاح مؤتمر آفاق الاستثمار السياحى، ٢٤,٥٪ معدل نمو حركة السياحة لمصر يمثل ٦ أمثال المعدل العالمى و٤ أضعاف معدل النمو الاقتصادى بمصر، جريدة الأهرام اليومية، ٧سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

٦١ - زينب إبراهيم، استثمارات التأمين فى البورصة من يحميها؟، الأهرام الاقتصادى، العدد الاسبوعي رقم ١٤٨٠، ١٩ مايو ١٩٩٧، ص ص ٤٨- ٤٩.

٦٢ - زينب إبراهيم، مواجهة ساخنة بين رجال الأعمال وخبراء التأمين، الأهرام الاقتصادى، العدد الاسبوعي رقم ١٥٠٩، ٨ ديسمبر ١٩٩٧، ص ص ٤٠-٤١.

٦٣ - سلوى غنيم، البنوك تقود "البورصة"، الخبراء يطالبون بتفعيل دور البنوك فى تنشيط سوق المال، ١١٪ من أصول البنوك اسهم وسندات، الأهرام الاقتصادى، ملحق البورصة المصرية، العدد رقم ١٧٣، ٤ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ١٢- ١٣.

٦٤ - سلوى غنيم، خلال شهرى يناير وفبراير ٢٠٠١، طرح ٢٠٠٠ وحدة سكنية و٤٠٠ قطعة ارض فى مصر الجديدة والمقطم

والفسطاط والعبور، جريدة الأهرام اليومية، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

٦٥ - سليمان فؤاد. سوق العقارات تتهاوى، ٥٠٪ انخفاض للأسعار، شقة للإيجار تعود، جريدة الجمهورية اليومية، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٤.

٦٦ - سمير محمد علي " البنك الاهلي المصري يحقق أعلى قيمة و أعلى معدل نمو في صافى الارباح بين بنوك القطاع العام التجارية في ٢٠٠٠/٦/٣٠ جريدة الاهرام اليومية، ٨ يناير ٢٠٠١، ص ٢٢.

٦٧ - الشارع المصرفي، "بنوك برنامج الاستيراد الامريكي تضخ ١٦٠ مليون دولار"، الاهرام الاقتصادي، العدد الاسبوعي رقم ١٦٥٠، تاريخ ٢٠٠٠/٨/٢١، ص ص ٢٢-٢٣.

٦٨ - الشارع المصرفى، تقرير المركزى الـ "سرى وغير قابل للتداول" المقدم لمجلس الشعب: البنوك جذبت ٢٣,١ مليار ودائع وضخت ٢٢,٦ مليار قروضا، شركة تقييم ضمانات العملاء تستهدف محاصرة دراسات الجدوى المشبوهة، الأهرام الاقتصادى العدد الاسبوعي رقم ١٦٦٠، فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ص ٢٢- ٢٣.

٦٩ - شريف جاب الله، بعد وصول سعر صرف الدولار إلى ٣٦٢ قرشا فى شركات الصرافة، إلى أى حد تؤثر الارتفاعات الأخيرة على الاقتصاد المصرى؟، إسماعيل حسن: النسبة الغالبة من تعاملات الدولار تتم من خلال البنوك وبالأسعار المعلنة ولا

خوف من هذه الزيادات فى شركات الصرافة، لا أتصور لجوء المشروعات الاقتصادية إلى شركات الصرافة لتلبية احتياجاتها، عضو مجلس إدارة هيئة سوق المال: دور أساسي لقطاعى الأعمال العام والخاص فى رفع قيمة الجنيه المصرى، زيادة حصة العملات الأخرى غير الدولار فى مكونات الاحتياطات الأجنبية بالبنك المركزى، التحذير من التخفيض الإداري المفاجىء فى سعر الصرف وتفعيل آليات السوق، جريدة الأهرام اليومية، ٢٦ أغسطس٢٠٠٠، ص ٢٣.

٧٠ ـ شريف جاب الله " الصندوق الاجتماعي يوفر ٩٠ الف فرصة عمل العام الحالي عن طريق الف قرض " جريدة الأهرام اليومية، ٧ فبراير ٢٠٠١، ص ١٥.

٧١ ـ شريف جاب الله، تيسيرات جديدة فى مجال ضمانات مشروعات الشباب الصغيرة، زيادة حجم الجزء المضمون من القروض إلى ٨٠٪ والحد الأقصى لها إلى ٢٠٠ الف جنيه بدلا من ١٠٠ الف، تخفيض حجم المساهمة المطلوبة من الشاب بنسبة ٥٠٪ للتيسير على الشباب فى الحصول على القروض، جريدة الأهرام اليومية، ٢٤ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٧.

٧٢ ـ شهيرة الرافعى، وزير التعمير لمستثمرى السادات: زمن المضاربة على الأراضي انتهى، فكر جديد لإدارة المدن، سوق العقارات يشهد حالة إعادة توازن، دراسة إنشاء مترو للمدن

الصناعية، الأهرام الاقتصادى العدد ١٦٤٩، ١٤ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

٧٣ ـ عائشة عبد الغفار : "عبيد فى المؤتمر الثالث لرؤساء البعثات المصرية فى الخارج : دور للدبلوماسيةالمصرية فى استكشاف الفرص الخارجية للاقتصاد المصرى "، جريدة الأهرام اليومية ٢٩ أغسطس٢٠٠٠، ص ١٤.

٧٤ ـ عادل إبراهيم، دراسة إنشاء شركات جديدة للخدمات البترولية لتشغيل شباب الخريجين، ضوابط لترشيد استهلاك السولار وتخصيص ٥٠ مليون لتجديد اسطوانات البوتاجاز، جريدة الأهرام اليومية، ١٦ فبراير ٢٠٠١، ص ٧.

٧٥ ـ عادل اللقانى "توقيع عقد أول شركة وطنية لتقديم خدمات التجارة الأليكترونية"، جريدة الأهرام اليومية، ١٣ أغسطس٢٠٠٠، ص ١٥.

٧٦ ـ عادل اللقاني،" قطاع التشييد يدعم تنافسيته بشبكة معلومات اقليمية على الانترنت" ،الأهرام الاقتصادي، العدد رقم ١٦٥٥، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٧٢.

٧٧ ـ عادل اللقاني، "مجلس الشعب يناقش مشروعي قانونين لخدمة التجارة الالكترونية، مساواة التوقيع الالكتروني بالعادي على المستندات على شبكة المعلومات"، جريدة الاهرام اليومية، ٣٠ يناير ٢٠٠١، ص ١٤.

٧٨ - عاطف زيدان، مراكز تكنولوجية بخبرات أجنبية لتطوير المشروعات الصغيرة، جريدة الأخبار اليومية، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٢.

٧٩ - عاطف عبد الله، ترحيب كبير فى دوائر الاستثمار والتصدير بتركيز خطاب الرئيس على قضايا العمل الاقتصادى، مشروع قانون التمويل العقارى فى دائرة التساؤلات والاقتراحات، جريدة الأهرام اليومية، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٨٠ - عاطف عبد الله، تخفيض أسعار الفائدة وتخفيف الأعباء على المقترضين، جريدة الأهرام اليومية، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٨١ - عاطف عبد الله، "حصة اكبر لتمويل الإسكان الاقتصادى والمتوسط"، جريدة الأهرام اليومية، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٨٢ - عاطف عبد الله، دور للبنوك فى تحريك سوق العقارات، جريدة الأهرام اليومية، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٨٣ - عبد الرحمن عقل، ماذا دار فى اجتماعات محافظ البنك المركزى مع قيادات الجهاز المصرفى؟، لا تراجع عن حرية التعامل فى النقد الأجنبي، حدود السحب النقدى الضرورات والمحظورات، جريدة الأهرام اليومية، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٦.

٨٤ ـ عبد الرحمن عقل " التامين في حياة الناس "، جريدة الاهرام اليومية، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

٨٥ ـ عبد الفتاح الجبالي "الجنيه المصري بين البنك المركزي وشركات الصرافة"، جريدة الاهرام اليومية، ٩ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢٧.

٨٦ ـ عبد المعطي أحمد، " الزيادة في أجرة الأماكن غير السكنية في ضوء المشروع الجديد " الأهرام في ١٦ مارس ٢٠٠١، ص ١٥.

٨٧ ـ عبد المعطي أحمد " اغتيال حق الملكية في مشروع قانون التمويل العقاري "، جريدة الأهرام اليومية، في ١٦ مارس ٢٠٠١، ص ١٥.

٨٨ ـ عبد الناصر محمد، فى إطار ملاحقة تطورات سوق المال، التدريب على جرائم البورصات، الأهرام الاقتصادى العدد الاسبوعي رقم ١٧٣، ٤ يونيو ٢٠٠٠، ص ص ١٤ – ١٥.

٨٩ ـ عبيد فى حوار مع رؤساء تحرير الصحف حول برنامج الحكومة فى المرحلة المقبلة، توفير وظائف الحكومة وتوزيعها على اساس جغرافى فى كل المحافظات، هذه اول حكومة تطرح مشكلة البطالة وتعترف بحجمها وتاخذ زمام المبادرة لمواجهتها، الدولة تنفق سنويا خمسين مليار جنيه على التعليم والصحة والكبارى ودعم السلع التموينية والدفاع والامن القومى والشرطة والكهرباء والمياه وهذا انفاق لا يمكن التخلى عنه، الإنفاق على احتياجات المواطنين يصل الى اكثر

من ١٠٠ مليار جنيه بينما موارد البترول والقناة والجمارك والضرائب ٧٥ مليار مما يستوجب البحث عن موارد جديدة، بعض المتعثرين من رجال الاعمال وراء ما يتردد عن عدم انتعاش السوق، لابد ان يتوافر للمصريين تعليم متميز وراق ولن يتحقق ذلك الا بمشاركة الجميع، جريدة الاهرام اليومية، ١٦ فبراير ٢٠٠١، ص ١٥.

٩٠ ـ عصام حشيش، فريق عمل من البنك الدولى يشارك فى وضع نظام الجودة القومى لمصر، جريدة الأخبار اليومية، ٣ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٢.

٩١ ـ عصام السباعى،" مهلة ٣ أشهر لتوفيق أوضاع شركات تقييم الأوراق المالية " جريدة الأخبار اليومية، ٨ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٨.

٩٢ ـ عصام رفعت، زينب إبراهيم، ندوة الاقتصادي تناقش هموم صناعة التأمين ومستقبلها، الأهرام الاقتصادى، العدد الاسبوعي رقم ١٦٣٩، ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص ص ٢٢- ٣١، شارك فى الندوة كل من : د. مصطفى السعيد (وزير الاقتصاد الاسبق)، د. عادل عز (وزير البحث العلمي الاسبق)، حسن حافظ (رئيس الاتحاد المصري للتأمين)، خيري سليم (رئيس الهيئة المصرية للاشراف والرقابة على التأمين)، محمد ابو اليزيد (رئيس شركة التأمين الاهلية)، معوض حسنين (رئيس شركة مصر للتأمين)، فتحي يوسف (رئيس شركة الدلتا للتأمين)، سمير متولي (رئيس شركة المهندس للتأمين)، محمد

عبد الفتاح (رئيس شركة قناة السويس للتأمين)، هبة الله كمال (العضو المنتدب لشركة قناة السويس للتأمين) محمد حلمي عبد السلام (رئيس الشركة المصرية لاعادة التأمين)، حازم نور وفاطمة عبد الفتاح (شركة التأمين الاهلية)،د.على احمد شاكر، د. جلال عبد الحليم حربي، د.سامي نجيب، احمد محمد ابراهيم، الكيميائي عبد البديع الباشتلي، الاهرام الاقتصادي، العدد الاسبوعي رقم ١٦٣٩، ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص ص٢٢-٣١.

٩٣ ـ علاء عبد الله، ٢,٥٦ مليون جنيه لإقامة ٢٩٠٠ مشروع اقتصادى جديد بالغربية بتمويل من الصندوق الاجتماعى، جريدة الأهرام اليومية، ١٧ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٩.

٩٤ ـ على شيخون، قانون الرهن العقارى " برىء " من عدم الدستورية، الأهرام الاقتصادى، العدد رقم ١٦٧٧، ٢٦ فبراير ٢٠٠١، ص ٣١.

٩٥ ـ عيسى مرشد، فى اجتماع وزارى برئاسة عبيد، الانتهاء من إعداد قانون التمويل العقارى وعرضه على مجلس الشعب خلال ايام جريدة الأخبار، ١٢ يناير ٢٠٠١، ص١.

٩٦ ـ فى جلستى استماع بلجنة الشباب بمجلس الشعب، المطالبة بمشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص فى توفير فرص العمل، الصندوق الاجتماعى يحل ٢٠٪ من مشكلة البطالة من خلال المشروعات الصغيرة، جريدة الأهرام اليومية، ١٢ يناير ٢٠٠١، ص ١٥.

٩٧ ـ فى لقاء مهم بين وزير الاقتصاد ورئيس الشرق للتأمين، عقود لتشغيل الشباب لحل مشاكلهم وتخفيف المعاناه عن أسرهم، تأكيد وزير الاقتصاد على استمرار اهتمام التأمين بقضايا المجتمع، استمرار سياسة الشرق للتأمين فى سرعة صرف التعويضات لمستحقيها، الوزير يؤكد بان العاملين أولا وحقوقهم كاملة ولن تتعارض مع الخصخصة، مزيد من الامتيازات لعمال الشركات الرابحة والأرباح والحوافز تصرف فى مواعيدها، جريدة الأهرام اليومية، ٦ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٢٠.

٩٨ ـ فى مناقشات حول البطالة والصندوق الاجتماعى والشباب (١)، أولوية للمشروعات الصغيرة فى المناقصات الحكومية، جريدة الأهرام اليومية، ١٣ يناير ٢٠٠١، ص ٢٩.

٩٩ ـ لتدعيم مشروعات الشباب عام ٢٠٠١، إنشاء ٢١ مركز دعم فنى وحضانة لتقديم نصائح فنية للشباب، مشروع لتدريب ٧٥٠٠ شابا على إدارة الأعمال والتركيز على مشروعات تكنولوجيا المعلومات، جريدة الأهرام اليومية، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٢٣.

١٠٠ ـ لطف الله امام صالح، " اطار منهجي لدراسة تحليل التكلفة و الفعالية للمشروع القومي لمكافحة امراض الاسهال "، المشروع القومي لمكافحة امراض الاسهال، وزارة الصحة المصرية، ابريل ١٩٩٠، ١٠٠ صفحة بالانجليزية، تم اجراء الدراسة طبقا للعقد رقم ١٧ المؤرخ يناير ١٩٩٠ والمبرم مع بيت الخبرة الامريكي بواشنطن :

J , I . S. John Snow For Public Health Group Incorporation.

١٠١ ـ لطف الله امام صالح وآخر، "اعمال البنوك "، (كتاب تأليف مشترك) – وزارة المالية –عام ١٩٧٠.

١٠٢ ـ لطف الله امام صالح، "الالفية الثالثة و ذوو الاحتياجات الخاصة "، معهد التخطيط القومي – مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي، ١٩٩٩، ٥١ صفحة باللغة العربية.

١٠٣ ـ لطف الله امام صالح، " الانعكاسات الصحية للوضع التغذوي لاطفال ما قبل سن المدرسة "، بحث منشور بمؤتمر : " الطفل المصري بين الخطر والامان "، معهد الدراسات العليا للطفولة (جامعة عين شمس) بالتعاون مع هيئة الاغاثة الاسلامية العالمية، ٣-٦ ابريل ١٩٩٥، القاهرة، من صفحة ٤٩ الى صفحة ١١٣.

١٠٤ ـ لطف الله امام صالح، "تبويب وتحليل وتقويم رياضي لموارد وعوامل الجذب السياحي بمنطقة الاكوا" قسم النقل والاتصالات والسياحة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة، ٢/٨٣، ابريل ١٩٨٣، بغداد، العراق، ٣٩ صفحة بالانجليزية.

١٠٥ ـ لطف الله امام صالح، " تجربة انشاء مركز للمعلومات (دراسة حالة المجلس القومي للطفولة والامومة)، المؤتمر السنوي الثاني للاحصاء والنمذجة الالية فى العلوم الاجتماعية والانسانية، مركز نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية– كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ٣-٥ فبراير ١٩٩٠، ٣٦ صفحة بالعربية.

١٠٦ ـ لطف الله امام صالح، "تقدير التكلفة الاستثمارية لخلق فرصة عمل بقطاع الخدمات الصحية بمصر"، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، ١٩٨٤.

١٠٧ ـ لطف الله امام صالح، " تقويم اقتصادي لمشروع زامار للرعاية الصحية الاساسية " اليمن"، يوليو ١٩٩٢، تم اجراء الدراسة (مع اخرين) لحساب وزارة الخارجية الهولندية وطبقا لعقد مبرم مع الحكومة الهولندية - باللغة الانجليزية.

١٠٨ ـ لطف الله امام صالح، "تقويم عناصر مدخلات ومخرجات مرحلة التعليم الثانوي العام"، معهد التخطيط القومي - مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي، مايو ١٩٩٥، ٦٢ صفحة باللغة العربية.

١٠٩ ـ لطف الله امام صالح، "تقويم لتطور القوة الشرائية للتمويل الحكومي لمنظومة الجامعات المصرية "، معهد التخطيط القومي - مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي، مايو ١٩٩٦، ٧٥ صفحة باللغة العربية.

١١٠ ـ لطف الله امام صالح، " تقويم مشروعات التنمية والرعاية الاجتماعية، الكتاب الاول، تقويم مسروعات رعاية المتخلفين عقليا " المعهد المصري لتقويم البرامج، القاهرة، جمهورية

مصر العربية، مع آخرين، مراجعة وتقديم ا.د مختار حمزة، ١٩٨٥، ١٧٧ صفحة باللغة العربية، تم ايداعه بدار الكتب والوثائق القومية برقم ٨٥/٤٤٩٨ بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٣.

١١١ ـ لطف الله امام صالح، "ثقافة الطفل المصري فى البناء البرامجي لوسائل الاعلام (١٩٧٠-١٩٩٠) "دراسة منشورة بمؤتمر : الاسرة والتمية، معهد التخطيط القومي ١-٣ ابريل ١٩٩٥، القاهرة، ٧٧ صفحة باللغة العربية.

١١٢ ـ لطف الله امام صالح، " دراسة جدوى انشاء معمل للهندسة الوراثية "، مشروع ابحاث البلهارسيا، وزارة الصحة المصرية، مع اخرين، يوليو ١٩٩٠، ٣٦ صفحة بالانجليزية، تم اجراء هذه الدراسة طبقا للعقد المبرم مع بيت الخبرة الامريكي:

.I . C. S. Medical Service Corporation International , M

١١٣ ـ لطف الله امام صالح، "الطفولة : المكون السكاني الاولى بالرعاية "، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز الاعلام والثعليم والاتصال، سبتمبر ١٩٩٤، ٢٠٩ صفحة باللغة العربية.

١١٤ ـ لطف الله امام صالح، " الفقر البيئي للاسرة المصرية "، دراسة منشورة بمؤتمر: الاسرة والتمية، معهد التخطيط القومي ١-٣ ابريل ١٩٩٥، القاهرة ، ٥٧ صفحة باللغة العربية.

١١٥ ـ لطف الله امام صالح، "كفاية، كفاءة، فعالية، عوائد الاستثمار فى التعليم بجمهورية كوريا الجنوبية "، وزارة

التعليم العالي، مركز دراسات وابحاث التعليم العالي فبراير ١٩٩٤، ٨٢ صفحة باللغة العربية، بحث مقدم للسيد الاستاذ الدكتور/ وزير التربية والتعليم لجمهورية مصر العربية.

١١٦ ـ لطف الله امام صالح، " **مشروع توشكى : " الانسان - الاستثمار - التنمية** "، كتاب الشباب، مكتبة الاسرة، مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، رقم الايداع بدار الكتب ١١٨٨٦/١٩٩٨، ١٦٧ صفحة باللغة العربية، القاهرة.

١١٧ ـ لطف الله امام صالح، " **منهج اعداد الخطة القومية للطفولة والامومة** "، المجلس القومي للطفولة والامومة، القاهرة، يناير ١٩٩٠، ٣٣ صفحة بالعربية.

١١٨ ـ لطف الله امام صالح، " _منهج توصيف عناصر مركز للمعلومات **(دراسة حالة المجلس القومي للطفولة والامومة)**، المؤتمر السنوي الثاني للاحصاء والنمذجة الالية فى العلوم الاجتماعية والانسانية، مركز نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ٣-٥ فبراير ١٩٩٠، ٤٠ صفحة بالعربية.

١١٩ ـ لطف الله امام صالح، "**النظام الصحي فى مصر وازمة الخليج** " ديسمبر ١٩٩١، ٤٠ صفحة بالعربية - معهد التخطيط القومي، القاهرة.

١٢٠ ـ لطف الله امام صالح، " النظام الصحي والبيئة الاجتماعية "، مجلة احوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، السنة الثانية - العدد الخامس - صيف ١٩٩٩، ص ص ٦٥-٧٣ باللغة العربية.

١٢١ ـ لطف الله امام صالح، " نموذج اقتصاد قياسي للتنبؤ بحجم الطلب على الغذاء فى مصر حتى عام ٢٠٠٠، البيت الاستشاري العربي الدولي (اريكون)، القاهرة، يونيو ١٩٨٣.

١٢٢ ـ ماجدة حسنين، مجلس الوزراء يناقش مشروع قانون التمويل العقارى فى اجتماعه المقبل، شركات مساهمة للتمويل والحبس والغرامة للعمل بدون ترخيص، جريدة الأهرام اليومية، ١٨ فبراير ٢٠٠١، ص ١٤.

١٢٣ ـ مايسة السلكاوى، فى مسابقة مجلس وزراء الإسكان العرب، مصر تفوز بالجائزة الأولى عن مشروعى إسكان المستقبل والشباب، جريدة الأهرام اليومية، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٣.

١٢٤ ـ متغيرات أسواق التأمين العالمية، تطوير وسائل التسويق والبيع، خصخصة شركات التأمين الحكومية، الأهرام الاقتصادى، العدد الإسبوعي رقم ١٦٣٩، ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص ص ٣٢- ٣٣.

١٢٥ ـ محمد إبراهيم، المدن الجديدة هل يديرها القطاع الخاص؟ الحلقة الثانية : البحث عن إطار تشريعى للإدارة الخاصة للمدن، "خصخصة المدن" تتطلب دراسات اقتصادية وإدارة

محترفة، التزامات الدولة هل تقوم بها شركات إدارة المدن؟، التطوير هل يغنى عن الخصخصة؟، دراسة اقتصادية أولا، تصنيف المدن الجديدة، مطلوب إطار تشريعى، توافق على الخصخصة، تجربة ٦ أكتوبر، النموذج المقترح للمدن السكانية، وللمدن الصناعية، الأهرام الاقتصادى، ص ص ١٥ - ١٧.

١٢٦ - محمد البخشونجى، سوق المال، خطة لتطوير البورصة فى الألفية الجديدة، أدوات مالية جديدة وبناء قاعدة إلكترونية وتحديث الهيكل المؤسسى، مجلة البنوك، العدد رقم ٢٤، مارس وإبريل ٢٠٠٠، ص ص ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢.

١٢٧ - محمد سلامة، " فى اجتماع اللجنة الاستشارية برئاسة الدرش اليوم، ٤ وثائق إدخار جديدة من بنك الاستثمار القومى "، جريدة الأخبار اليومية، ٨ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٨.

١٢٨ - محمد عبد البديع، "حدود حماية الملكية الفكرية من الاعتداء "، جريدة الأهرام اليومية، ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٢٦.

١٢٩ - محمد عبد الشافى، تطوير ٣٠٠ مكتب للقوى العاملة وفتح أسواق عمل جديدة بالخارج، جريدة الأهرام اليومية، ١٧ فبراير ٢٠٠١، ص ١٤.

١٣٠ - محمد عبد الشافي، مواجهة مشكلة البطالة لدى الشباب.. تحتاج الى تغيير الموروث الاجتماعي، جريدة الأهرام اليومية، ١٩ فبراير ٢٠٠١، ص ٢٧.

١٣١ ـ محمد الغمراوي " اعفاء مشروعات الصندوق الاجتماعي من الضرائب لمدة عشر سنوات" جريدة الأهرام اليومية، ١٧ فبراير ٢٠٠١، ص ١٦.

١٣٢ ـ محمود عبد السلام عمر نائب رئيس مجلس الادارة – بنك الاسكندرية، "التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على عمليات البنوك مع اشارة خاصة لمصر"، المعهد المصرفى، دراسة غير منشورة.

١٣٣ ـ محى الدين علم الدين، ماذا نريد فى قانون الإقراض العقارى، الأهرام الاقتصادى، العدد الأسبوعي رقم ١٦٥٧، ٩ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٧٤.

١٣٤ ـ مشروعات قوانين جديدة للبنوك والائتمان وإنشاء محاكم اقتصادية والطعون الضريبية يبحثها اجتماع للجنة الاستشارية العليا للإصلاح التشريعى، ٨ مشروعات جديدة للتوافق مع اتفاقية الجات تشمل الملكية الفكرية والمعلومات غير المفصح عنها والرسوم والنماذج الصناعية، التشريعات تستهدف جذب الاستثمارات وتبسيط الإجراءات مع البنوك وأسواق المال وتطوير التشريعات الضريبية، جريدة الأهرام اليومية.

١٣٥ ـ مصر للتأمين تكرم صاحب افضل بحث علمى فى الاقتصاد، وفى ورقة عمل يطرحها رئيس شركة مصر للتأمين، شركات التأمين ومخاطر التجارة الإلكترونية، جريدة الأهرام اليومية، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٢٤.

١٣٦ ـ ممتاز القط، الضوابط الأساسية لمنح قروض البنوك، جريدة الأخبار اليومية، ٢١ مارس ٢٠٠١، ص ٩.

١٣٧ ـ منال فايز، جدل ساخن وشركات تحت التأسيس، نشر المعلومات احتكار أم شفافية؟! البورصة تفتقد نظاما متكاملا للمعلومات، مكاتب المحاسبة مؤهلة لهذا الدور، الأهرام الاقتصادى، ملحق البورصة المصرية عدد ١٦٠، ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص ص ١٨- ١٩.

١٣٨ ـ منال فايز، إقامة اكبر مركز مالى بالقاهرة بتكلفة استثمارية ١٥٠٠ مليون جنيه، الأهرام الاقتصادى، العدد الاسبوعي رقم ١٦٥، ٢١ أغسطس ٢٠٠٠، ص ص ٢٤- ٢٥.

١٣٩ ـ ناجى الجرجاوى، فى المؤتمر العالمى للملكية الفكرية بروما، الإشادة بالتجربة المصرية فى خفض القرصنة على البرمجيات إلى ٧٥٪، جريدة الأهرام اليومية، ٩ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

١٤٠ ـ نادية يوسف " معرض الشباب للصناعات الصغيرة "جريدة الاهرام اليومية، ٢٨ فبراير ٢٠٠١، ص ٣٢.

١٤١ ـ نجلاء ذكرى، محافظ البنك المركزى فى مؤتمر صحفى، لا قيود على الإيداع أو السحب من الحسابات الجارية أو الودائع بالبنوك بالنقد المحلى و الأجنبي، تدابير للتحويل الفورى لمن يرغب من المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية، جريدة الأهرام اليومية، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥.

١٤٢ ـ نجلاء الرفاعى و عبد الناصر محمد، لعبة لكسر الركود، توريق الديون بوابة الانتعاش، الأهرام الاقتصادى، ملحق البورصة المصرية العدد رقم ١٦٠، ٥ يونيو ٢٠٠٠، ص ص ١٢-١٥.

١٤٣ ـ نعمان الزياتى، الحصة الذهبية فى خصخصة التأمين، الأهرام الاقتصادى، ملحق البورصة المصرية عدد رقم ٥٤، ٢٥ مايو ١٩٩٨، ص ٨.

١٤٤ ـ نعمان الزياتى، نحن فى حاجة إلى ثقافة اقتصادية جديدة، دور الدولة الفاعل فى خصخصة التأمين، الأهرام الاقتصادى، ملحق البورصة المصرية العدد رقم ٥٨، ٢٢ يونيو ١٩٩٨، ص ١٠.

١٤٥ ـ نهال شكرى، فى اجتماع اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى، مشروع قانون المناطق الاقتصادية الخاصة يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات، شيخ الأزهر وافق على مشروع قانون التمويل العقارى والمشروع يتواكب مع الأعراف الدولية والبيئة المصرية، جريدة الأهرام اليومية، ١٣ مارس ٢٠٠١، ص ١٦.

١٤٦ ـ نهال شكرى، " مواجهة شاملة لإسكان محدودى الدخل بين الوطنى والبرلمان، جلسات استماع لطرح الآراء لقانون المالك والمستأجر فى العقارات القديمة "، جريدة الأهرام ٢١ مارس ٢٠٠١، ص ٣٤.

١٤٧ ـ نهلة أبو العز، تاجر السندات وصل خبراء السوق: النشاط الجديد يسمح بظهور صانع السوق ويدعم الإصدارات الجديدة، نعم لتاجر الجملة لا لتاجر التجزئة، الأهرام الاقتصادى – ملحق البورصة المصرية، العدد رقم ١٦٠، ٥ يونية ٢٠٠٠، ص ص ١٦– ١٧.

١٤٨ ـ وجيه الصقار "دراسة حديثة تؤكد: التكنولوجيا الحيوية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء "جريدة الأهرام اليومية ٢٦ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

١٤٩ ـ وزارة التخطيط، " الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادي والعشرين (١٩٩٧/١٩٩٨ ـ ٢٠١٧/١٦)، المجلد الاول، ابريل ١٩٩٧، العديد من الصفحات.

١٥٠ ـ وزير الصناعة: "مشروع لتحديث المعامل الكيماوية والمعايرة لزيادة جودة الصناعة المصرية ورفع قدرتها على المنافسة" جريدة الأهرام اليومية، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

١٥١ ـ وفاء البرادعى : " تشكيل أول مجلس أمناء لحماية الملكية الفكرية فى مصر "، جريدة الأهرام اليومية.

١٥٢ ـ وفاء البرادعى " مصر تشارك فى ندوة إعادة تطوير الإدارة باستخدام تكنولوجيا المعلومات " جريدة الأهرام اليومية ١٣ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٥.

١٥٣ ـ ياسر صبحى، المشروع الجديد لقانون منع الاحتكار يعرض قريبا على مجلس الوزراء، القطاع الخاص يسيطر على اكثر من ٩٠٪ من ناتج الزراعة والصناعة دون إطار تنظيمى للمنافسة، ممارسات احتكارية واضحة فى مجال الصناعات الغذائية ومواد البناء والخدمات، اتفاقية دولية للمنافسة تستبعد الدول التى لا تملك تشريعا داخليا، الممارسات الاحتكارية للشركات دولية النشاط فى الدول النامية لم تعد مقبولة، جريدة الأهرام اليومية، ٨ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٤.

(ثانياً) قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

1- **Action Plan to Restructure, Deregulate, & Privatize the Textile Sector of Egypt,** submitted by: Med. Ethridge & Magdy El-Shimy, September 15, 1994.

2- Al-Najjar, Said. **Privatization & Structural Adjustment in the Arab Countries** IMF, Washington, 1989.

3- Al- Sayyid, Moustafa Kaamil: **Privatization: The Egyptian Debate.** Cairo Papers in Social Sciences, V.13, no.4.

4- American Univ. in Cairo, Cairo (AUC) Social Research Center: **Economics & Politics of Structural Adjustment in Egypt;** Third Annual Symposium, Cairo Papers in Social Science. 1993.

5- Amin, Jalal Ahmed. **Egypt's Economic Predicament:** _A Study in the Interaction of External Pressure, Political Folly & Social Tension in Egypt 1960-1990.

6- **Assessment of the Potential for Liberalization of the Cotton Production, Trade & Ginning Sector.** Submitted by: The Center for Adult & Continuing Education, The American University in Cairo, August 12; 1992.

7- **Assessment of Potential for Liberalization & Privatization** of the Egypt CottonTextile Sub sector (Textile I).

8- **Assessment of Potential for Liberalization & Privatization** of the Egypt CottonTextile Sub sector Under the Technical Support for Privatization Project (Textile II).

9- Associated Press, **Cairo Stock Market Blossoms,** Article: 12754 of Clari. World. Mideast, March 10, 1995.

10- Barkey, Henri. **The Politics of Economic Reform in the Middle East.** St. Martin's Press N.Y., 1992.

11- Bates. Robert H., Krueger. Anne O. **Political & Economic interactions in Economic Policy Reform; Evidence from Eight Countries. 1993.**

12- Buiter, Willem H. **Macroeconomic Theory & Stabilization Policy.** University of Michigan press, Ann arbor, 1989.

13- Chakravorti, Sujit, **The Tradeoff between Risk and Efficiency in Foreign Exchange Settlement Systems,** Ph.D. Dissertation, Brown University, 1995.

14- Consultative Group, **Arab Republic of Egypt, Background Documents,** Consultative Group Meeting, January 25-26, 1994, Paris.

15- **Country Profile: Country Profile 1993/94,** Economist Intelligence Unit.

16- **Country Report: Egypt,** The Economist Intelligence Unit, 1st Quarter, 1995.

17- Dailami. Mansoor, Dinh. Hinh T., World Bank. **Interest Rate Policy in Egypt; Its Role in Stabilization & Adjustment,** World Bank Working Papers. 1991.

18- Dornbusch Rudiger. **Stabilization, Debt & Reform: Policy Analysis for Developing Countries.** Harvester Wheatsheaf N.Y., 1993.

19- **Egypt's Trade Policy Reform Plan.**

20- **The Economics & Politics of Structural Adjustment in Egypt:** Third Annual Symposium. Cairo papers in Social Sciences, v.16 - no.3, AUC, 1993.

21- Economist Magazine, Various Issues.

22- Egyptian Businessmen's Association, **Egypt's Economic Trends,** Annual Report, 1994.

23- Egyptian Press, Different Articles.

24- FAO, Principal Bank for Development & Agricultural Credit (PBDAC), NENARACA. **Impact of Economic Reform on the Function & Performance of Rural Financial Market in Egypt.** A Workshop, 1993.

25- Fikry. Mervat, Goode, Jeffrey, **EAP Monitoring Program For the Progress of Egypt's Economic Reform Program,** AID Egypt, 1993.

26- Fry, Maxwell, **Money, Interest and Banking in Economic Development,** Second Edition, Johns Hopkins University Press: Baltimore and London, 1995.

27- Handousa, Heba,Potter, Gillan, International Organization. **Employment & Structural Adjustment.** Egypt, 1990.

28- The IMF. **Annual Report,** 1993:

28.1 Developing Country Policies, pp. 21-22

28.2 Fund Financial Support of Member Countries, pp. 57-74.

29- The IMF. **Annual Report** ,1994, Surveillance-Egypt, pp. 74-75.

30- The IMF. **International Financial Statistics,** 1995. Egypt, pp. 218-221.

31- **"Intellectual Property Rights in Egypt: An Institutional Assessment".**

32- Jones, Steven L, William L. Megginson, Robert C. Nash, and Jeffery M. Netter, **Share Issue Privatization as Financial Means to Political and Economic Ends,** University of Georgia Monograph, November, 1994.

33- Kopits, George. **Structural Reform, Stabilization & Growth in Turkey.** International Monetary Fund, Washington, 1987.

34- KPMG Hazem Hassan & Co., **The Egyptian Taxation System and its Role in Encouraging the Private Sector to Invest,** 1994.

35- Lehma, Howard. **Indebted Development: Strategic Bargaining & Adjustment in the Third World.** International Political Economy Series. Macmillan, Howndmills, 1993.

36- Little, Ian Malcolm David. **Boom, Crisis & Adjustment : The Macroeconomic Experience of Developing Coüntries** . The World Bank Macroeconomics Studies, Oxford University Press, Oxford, 1993.

37- Lotfalla Imam Saleh, The Assessment of the Environment Sector Policy measures , 9 pages.

38- Lotfalla Imam Saleh, Assessment for the Foreign Trade Sector reform Measures, 1999, 25 pages.

39- Lotfalla Imam Saleh, Assessment for the Property Rights measures, tourism, and commercial register policy measures , 7 pages.

40- Lotfalla Imam Saleh, Detailed report concerning the visit to the sea ports of Alexandria, Damiatta, Port Saïd and Suez from 31/7/ 1998 till 6/8/1998 in order to monitor the trade policy measures of SPRII & III , Aug.98, 8 pages.

41- Lotfalla Imam Saleh, DSPI Matrix including the Indicators, terms of Disbursement, means of verification, the implementing agencies' response and the implementing status , Updated gradualy.

42- Lotfalla Imam Saleh, The Economic and Non-Economic Factors causing the Structural Distortions in the Egyptian Economy and the Main Principles of The Economic Reform Program, 1999, 11 pages.

43- Lotfalla Imam Saleh, Egypt's Capital Market: A New Era of Development , 11pages.

44- Lotfalla Imam Saleh, The Egyptian Economic Reform Efforts (From 1992/93 till 1996/97): Privatization, Regulatory and Legislative reform, Oct.97, 30 pages.

45- Lotfalla Imam Saleh, The Environment Sector Policy Measures, Reasons, and Implementation Steps , 23 pages.

46- Lotfalla Imam Saleh, Executive Summary for The Economic Reform Policy Measures , 6 pages.

47- Lotfalla Imam Saleh, The final version signed from the Memorandum of Understanding of the DSPI, stating the program supposed to be achieved and the arrengment between the GOE and the USAID, 1999 , 7 pages .

48- Lotfalla Imam Saleh, Financial sector Reform Measures, Capital Market, Investment Sector, Social insurance Sector and Property's Rights Policy Measures , 1999, 12 pages.

49- Lotfalla Imam Saleh, General Overview for The Macroeconomic Development , 3 pages.

50- Lotfalla Imam Saleh, The Implementation Actions for the Public Enterprises Sector Policy Reform Measures, from 1995/96 till 1997/98 , 3 pages.

51- Lotfalla Imam Saleh, The Implementation Actions for the Sector Policy Reform Measures, from 1992/93 till 1997/98 , 7 pages.

52- Lotfalla Imam Saleh, The Implementing Agencies' Responses to the Agriculture Reform Measures Suggested by the Ministry of Agriculture and discussed with the USAID Representatives , 6 pages.

53- Lotfalla Imam Saleh, Implementation gap matrices comparing the implementation requirements for the measures with what have been already achieved for SPRII and SPRIII , issued Quartrtly.

54- Lotfalla Imam Saleh, The Implementation of the Fiscal Reform Measures , 21 pages .

55- Lotfalla Imam Saleh, The Implementation of the Expansion of the Ownership Base Reform Measures, Textile sector, Public Banks privatization, Expanding the Private Sector Participation in Insurance Companies and the maritime reform measures , 21 pages.

56- Lotfalla Imam Saleh, The implementing Status of the financial, Capital market authority, trade Liberalization and privatization policy measures (SPRI, II, III) 13 pages.

57- Lotfalla Imam Saleh, Implementation status matrices stating the measures and their performing status according to the implementing agencies response for SPRII and SPRIII , issued Quartrtly.

58- Lotfalla Imam Saleh, The Juridical, legal , regulatory and Procedural outcomes resulting from the implementation of the 1993/94 sector policy reform measures , March, 97 , 51 pages .

59- Lotfalla Imam Saleh, Legal actions taken before the issuance and after the implementation of the 1992 economic reform policy measures 26 pages .

60- Lotfalla Imam Saleh, A Matrix Presentation for the Monitoring Plan of The DSPI (Specific Objectives-Benchmarks/Background-Indicators-Means of Verification) 37 pages.

61- Lotfalla Imam Saleh, An Overview for the Foreign Direct Investment Climates and Investment Incentives Law , 3 pages .

62- Lotfalla Imam Saleh, An Overview of the Impact of the Egyptian Policy Reform Measures , 8 pages.

63- Lotfalla Imam Saleh, An Overview of the SPRU's Main Duties and Achievements , 4 pages.

64- Lotfalla Imam Saleh, The privatization sector policy reform measures and its phases , 4 pages.

65- Lotfalla Imam Saleh, A Quick Glance to the Egyptian Taxation System , 14 pages.

66- Lotfalla Imam Saleh, The Reform Exerted in Some Areas:

Sales tax- Insurance- textile- effects of tariffs on Employment- ports- Status of Privatization Efforts on Banks , June 97, 7 pages .

67- Lotfalla Imam Saleh, Report compiling and analyzing the 10 semi-annual reports of the AMUN oracle panel issued by the USAID from 1/1/1991 till 6/30/1999. Those AMUN Oracle reports evaluate the performance level of the Egyptian Economic Reform program as reflected by the opinions of the panelists con-

sisting of academicians, businessmen and experts. Moreover, the reports includes a graphical presentation of the general performance trend and the progress achieved over the mentioned period, 1999, 25 pages.

68- Lotfalla Imam Saleh, " **Report of an Independent Evaluation Mission On the National Bilharzia Control Program In Egypt"**, 1985, (Abridged Version), "Economic and Costing Aspects ", The Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene. Vol. 81 (Supplement) 1987, pp. 1-57, Manson House, 26 Portland Place, London, WIN 4 EY.

69- Lotfalla Imam Saleh, Reviewing the study of " Supporting Development of Egypt's Financial Sector" prepared by the USAID.

70- Lotfalla Imam Saleh, SPRU's Achievements Reports issued every 3 months till May 1999, 2-3 pages.

71- Lotfalla Imam Saleh, SPRU's Comments to the Recommendations and Findings included in the following Study (Prepared by DEPRA): A Comparative Study of Foreign Direct Investment Climates, Jan.98, 23 pages.

72- Lotfalla Imam Saleh, Strategy and Methodological Aspects for Assessing the Impact of The Achieved Policy Measures on the Egyptian Economy, Jan. 96, 16 pages.

73- Lotfalla Imam Saleh, A Study of The Evolution and Economic Implications of Egypt's Policy Measures from 1992 till 1995/96. (The Sub-goals and Measures' wordings) Oct, 96, 14 pages.

74- Lotfalla Imam Saleh, Summary for The Juridical, legal, regulatory and procedural outcomes resulting from the implementation of the 1993/94 sector policy reform measures, March 97, 5 pages.

75- Lotfalla Imam Saleh, Summary for The Research Study Concerning The Quality Control System in Egypt Nov. 96.

76- Lotfalla Imam Saleh, Summary for the Study Titled: "Egypt: Options for Increasing Market Competition in Maritime Port Services" Nov. , 96 , 9 pages .

77- Lotfalla Imam Saleh, Summary for The Study Concerning The Cost-Effectiveness of the Investment Incentives in Egypt (Law 8) from the legal and economic point of view .

78- Lotfalla Imam Saleh, Summary for the Study concerning the Privatization in Chile, its Context, Crisis, Implementation and Case Studies , Oct., 96, 20 pages .

79- Ministry of Agriculture A.R.E., Internat'l Food Policy Research Institute. **Conference on Impact of Economic Reform Program on Food & Agricultural Development in Egypt, Nov. 1993; Proceedings, Guidelines & Recommendations.** 1993.

80- Ministry of Economy & Foreign Trade, **"Quarterly Economic Digest, October - December 1999"**, Volume V No.1

81- **New Directions in Egypt's Trade Policy & Customs Reforms.**

82- **Price & Market Liberalization in Egypt,** Main Report.

83- **Price & Market Liberalization in Egypt:** Pharmaceutical, A Case Study.

84- **Privatization in Egypt: Problems & Recommendations.** American Chamber of Commerce in Egypt, 1994.

85- **Procedures Relating to Off and On-Site Bank, Examination and Inspections;** Prepared by: The Central Bank of Egypt, 1994.

86- **Public Enterprise Debt: Strategies to Accelerate Privatization,** September 7, 1995.

87- Public Enterprise Office A.R.E.. **General Procedures & Guidelines for the Government's Programs of Privatization, Restructuring & Reward System.** 1993.

88- **Quality Control to Quality Assurance in Egypt:** A Program for Change.

89- Said, Mona Abdel Salam. **Growth- Oriented Structural Adjustment Program for Egypt.** Thesis, AUC, 1991.

90- Shenouda, Sameh Nasser. **Restructuring as a Step toward Privatization:** The Case of the Egyptian co. for Pipes & Cement Products (Segwart) Thesis, AUC, 1995.

91- Sherif, Khalid Fouad. **The Politics & Liquidation & Privatization in Egypt.** Thesis, AUC, 1988.

92- **Social Indicators for Development,** (John Hopkins University Press, Baltimore), published for the World Bank, 1994 .

(Arab Republic of Egypt, pp. 102-103 & pp. 393-395).

93- Soliman, Azza. **Program of Economic Reform & Structural Adjustment & its Effect on Egyptian woman labor force.** Cairo Demographic Center, Cairo, 1995.

94- **Supporting Development of Egypt's Financial Sector.** Prepared by: KPMG Peat Marwick, Policy Economics Group, June 9, 1995.

95- Terrell, Henry S., **The Role of Foreign Banks in Domestic Banking Markets,** in Financial Policy and Reform in Pacific Basin Countries, edited by Hang-Sheng Cheng, Boulder, CO: Westview Press, 1986.

96- The World Bank, **Agriculture Strategy**.

97- The World Bank, **Annual Report,** 1995, M. East & Africa Regional Perspective, pp. 97-103.

98- The World Bank, **Cotton Sector Study**.

99- The World Bank, **"Egypt: Financial Policy for Adjustment & Growth"**; Volume1 Policy Environment, World Bank Report, 1993.

100- The World Bank, **"Egypt: Financial Policy for Adjustment & Growth"**; Volume 2 **Financial Intermediaries,** World Bank Report, 1993.

101- The World Bank, **Egypt: Financial Policy for Adjustment and Growth** (three volumes), World Bank: Washington, DC, 1993.

102- The World Bank, **Environmental Action Plan.**

103- The World Bank, **1993 Evaluation Results,** A World Bank Operations Evaluation Study, 1995, Evaluating Thematic Performance, pp. 77-91.

104- The World Bank, **Financial Policy for Adjustment & Growth.**

105- The World Bank, **"Forging a Partnership for Environmental Action, An Environmental Strategy Toward Sustainable Development in the M. East & North Africa"**, 1994.

106- The World Bank, **Labor Reforms Study.**

107- The World Bank, **Poverty Alleviation Study.**

108- The World Bank, **Private Sector Assessment I.**

109- The World Bank, **Private Sector Assessment II.**

110- A World Bank Report, **Private Sector Development in Egypt,** The Status & the Challenges, 1994.

111- The World Bank, **A.R.E. ; Public Sector Investment Review,** World Bank Report. 1993.

112- The World Bank, **A.R.E.; Private Sector Regulatory Environment; Volume 2 Main Report,** World Bank Report. 1992.

113- The World Bank, **Report & Recommendation...Proposed Structural Adjustment Loan...to A.R.E.,** World Bank Report. 1991.

114- **The World Bank Research Program, 1995. Abstracts of Current Studies:**

- Applied Macroeconomics Models for Developing Countries, pp. 96-97
- Income Distribution, pp. 23-24.
- The Changing Role of the State: Strategies for Reforming Public Enterprises, p. 171.
- Cotton Production Prospects for the Next Decade, pp. 65-66.
- The Economics of Industrial Pollution Control in Developing Countries, pp. 64-65.
- Fiscal Decentralization & Economic Growth, pp. 90-91.
- Foreign Direct Investment in a Macroeconomic Framework, pp. 102-103.
- GATT Rules & Developing Countries, p. 125.
- Macroeconomic Effects of Foreign Direct Investment, pp. 88-89.
- Market Access Bargaining in the Uruguay Round, pp. 115-116.
- Protecting the Poor during Adjustment & Transitions, p. 26.

- Population & Development, pp. 28-29.

- Privatization of Higher Education, p. 52.

- Saving in Developing Countries, pp. 135-136.

- Small Enterprises Adjusting to Liberalization in Five African Countries, pp. 174-175.

- Social & Environmental Consequences of Growth -Oriented Policies, pp. 73-74.

- Sustainability of Private Capital Flows to Developing Countries: Is a generalized Reversal Likely? , p. 121.

115- The World Bank, **Securities Market.**

116- The World Bank, **Social Welfare Study.**

117- The World Bank, **Sugar Sub-Sector Study.**

118- The World Bank, **Trends in Developing Countries,** 1995.

(The Arab Republic of Egypt, pp. 155-161).

119- The World Bank, **World Tables,** John Hopkins University Press, Baltimore, 1995.

(Arab Republic of Egypt, pp. 256-259).

120- UN Economic & Social Council. **Structural Adjustment & Reform Policies in Egypt; Economic & Social Implications.** 1993.

121- USAID/ Egypt. **Report on Economic conditions in Egypt, 1991-1992.** 1993.

دكتور/ لطف الله امام صالح

- من مواليد ديسمبر عام ١٩٤١ ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية.

- حاصل على : دكتوراة الدولة فى العلوم الاقتصادية من فرنسا عام ١٩٨٢- دبلوم الدراسات العليا فى العلوم الاقتصادية من فرنسا عام ١٩٧٦ - ماجستير فى الاحصاء من جامعة القاهرة عام ١٩٧٤- دبلوم الدراسات العليا فى الاحصاء من جامعة القاهرة عام ١٩٧٠- بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة عام ١٩٦٤.

- أستاذ بمعهد التخطيط القومى.

- قام بالتدريس بجامعات القاهرة وعين شمس والازهر وطنطا واكاديمية السادات للعلوم الادارية وجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالمملكة العربية السعودية (من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٨٩) وبجامعة بوروندى بدولة بوروندى عام ١٩٩٢-١٩٩٣ ، لمواد : الاقتصاد القياسى ـ بحوث العمليات ـ الاقتصاد الرياضى ـ الاحصاء ـ نظم المعلومات ـ الرياضيات البحتة ـ اقتصاديات الصحة- التخطيط الاقتصادى إدارة المشروعات).

- عمل منذ الأول من اكتوبر عام ٢٠٠٠ وحتى آخر سبتمبر عام ٢٠٠٢ مديرا تنفيذيا لوحدة برنامج دعم التنمية بوزارة التعاون الدولى ثم وزارة والخارجية (مشروع مشترك بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية).

- عمل مديرا تنفيذيا لوحدة اصلاح السياسات القطاعية بوزارة التعاون الدولى (مشروع مشترك بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية) منذ أغسطس عام ١٩٩٤ حتى نهاية سبتمبر عام ٢٠٠٠.

- وقد تولى أثناء إدارته التنفيذية لوحدتي اصلاح السياسات القطاعية وبرنامج دعم التنمية (من أول أغسطس عام ١٩٩٤ حتى نهاية سبتمبر عام ٢٠٠٢) مهام متابعة تنفيذ البرنامج المصري للاصلاح الاقتصادى بكافة مراحله على المستويات الكلية والقطاعية والجزئية والذى طبق على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية حيث أسفر عن حصول حكومة جمهورية مصر العربية على منح دعم تنفيذ البرنامج المذكور تقدر بحوالى ٢ مليار دولار أمريكى علاوة على ما اكتسبه الكيان الاقتصادى المصرى من قيم مضافة اصلاحية : تشريعية، مؤسسية، هيكلية، بشرية... الخ كأثر لتنفيذ اجراءات برنامج الاصلاح الاقتصادى.

- عمل مستشارا اقتصاديا لقطاع التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الامريكية بوزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية من عام ١٩٩١ الى عام ١٩٩٤.

عمل مستشارا اقتصاديا لوزير التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية عام ١٩٩٢.

- عمل مستشارا اقتصاديا لحكومة هولندا باليمن عام ١٩٩٢.
- عمل مستشارا للمجلس العربي للطفولة والتنمية عام ١٩٩٠.
- عمل مستشارا للمجلس القومي للطفولة والامومة عام ٨٩/١٩٩٠.

عمل مستشارا اقتصاديا للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٨٣.

- عمل باحثا بقسم المناهج الاحصائية بمنظمة الصحة العالمية بجنيف - سويسرا عام ١٩٧٧.
- عمل باحثا بالمعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع لهيئة الامم المتحدة بداكار- السنغال عام١٩٧٣.
- له أبحاث عديدة فى مجالات الاقتصاد والإصلاح الاقتصادى واقتصاديات الصحة واقتصاديات التعليم وفى مجال الطفولة ومجال النمذجة باستخدام طرق الاقتصاد القياسي وذلك باللغات العربية والانجليزية والفرنسية.

قائمة المحتويات

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٨٢٨٤ / ٢٠٠٢

I.S.B.N . 977 - 01 - 8266 - 4



لقد أدركنا منذ البداية
أن تكوين ثقافة المجتمع
تبدأ بتأصيل عادة
القراءة، وحب المعرفة، وأن
المعرفة وسيلتها الأساسية
هى الكتاب، وأن الحق في
القراءة يماثل تماماً الحق
فى التعليم والحق فى
الصحة.. بل الحق فى
الحياة نفسها.

سوزان مبارك

الثمن ٢٠٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب